السفير محمود قاسم

أفكار سياسية



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

إهداء

إلى
مصر الخالدة

هذا الإسهام المتواضع حبًّا فيك ..
وأملاً فى أن معرفة حقيقة ما يجرى فى العالم من تطورات وتحديات وأخطار يعيد للانتماء إليك حرارته وصدقه .
ولضمير أبنائك يقظته .
وللقدوة الصالحة مكانها .
وللوحدة الوطنية جلالها .
وللنهل من ينبوع الحضارة استمراره .
وللبعد عن الجهالة والبداوة إصراره .
وللعمل الجاد المتقن تقديره .
وللعلم والفن تشجيعه .

تمهيد

تخوض مصر بحكم موقعها الجغرافى بين القارات القديمة الثلاث غمار الحياة الدولية مجاهدة مناضلة بأكثر من صورة ، وقدمت من المعونة والنصح لشقيقاتها من الدول بل ومن الدول الصغرى والوسطى ما شهد به الجاحدون ، وحقائق جغرافية المكان هذه جعلت من مصر دولة معتدلة فى سياساتها وتوجهاتها .

وقد أتيح لمصر منذ دخولها عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٧ ، وإسهامها فى إنشاء الأمم المتحدة ، وجامعة الدول العربية ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة مؤتمر الدول الإسلامية أن تهتم الاهتمام الكامل بالحياة الدولية على اختلاف أوضاعها ، وتباين تعقيداتها ، فنرى مصر تبذل فى جميع هذه المحافل الدولية والإقليمية كل جهد لتحقيق الأغراض والمبادئ التى أنشئت من أجلها هذه الهيئات ، وبوجه خاص تأييد مصالح الدول التى استقلت حديثًا ، ومساندة الشعوب فى حق تقرير مصيرها ، أما وقد بنت سياستها على الصداقة والتفاهم ، فهى لا تكل عن العمل على حل المنازعات بالطرق السلمية وذلك تدعيمًا للسلم والأمن الدوليين .

وتستطيع الدول التى تؤمن بالديموقراطية أن تسهم فى تدعيم العلاقات الدولية إسهامًا صالحًا إذا كانت حكوماتها تعرف مصادر الشئون الدولية ومواردها ، وتحسن فهم أسبابها وأعقابها ، ومن ثم تحكم تدبير سياستها

القريبة والبعيدة ، ووصل حاضرها بمستقبلها وبالذات إذا كان الرأى العام بعد من ورائها فى كل ذلك ظهيرًا ونصيرًا ..

ولكى يكون كذلك يجب أن يبصر بتلك الشئون ، وأن يعرف المسائل والمعانى التى تمكنه من أن يصدر حكمًا صحيحًا على ما يطالع به كل يوم من حوادث وأحداث ، وتمكنه على وجه الخصوص من توجيه حكومته توجيهًا سديدًا ، ولهذا التوجيه فى البلاد الديموقراطية وسائل مختلفة أقواها وأنفذها أثرًا الهيئات النيابية والصحافة ..

وفى اختيارى لتجميع بعض المقالات التى سبق لى نشرها فى مجلة أكتوبر ، كنت أحاول أن أسهم بهذا القدر المتواضع فى إلقاء الضوء أمام الرأى العام المصرى القارئ لأضيف بعض ما قابلنى من تجارب خلال عملى الدبلوماسى ، وخاصة فى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من حيث تقصى جوانب البحث للموضوع ، والتمييز بين الأصل والعرض ، ووزن المسائل بالدقة والقسطاس ، مع محاولة تحرير ذلك بتبسيط لتلك المسائل الدقيقة فى سهولة ويسر يقربان منالها ، ويوضحان غامضها بأسلوب أرجو أن يستهوى القارئ ليمضى فى قراءة المقال حتى غايته لا ملولاً ولا مكدودًا .

وبهذا أكون قد نجحت فى تقريبه من إمكانية إصداره حكمًا صحيحًا على بعض ما يطالعه من أنباء وأحداث .

وفى نطاق دور الكاتب السياسى فى ميدان الكتابة والتنظير التى تعالج الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية راعيت أن يكون تقسيمها ثلاثة :

الأول خاص بمصر ، والثانى بالعالم العربى والشرق الأوسط ، والثالث باقى دول العالم ، وفى كل هذا لم يفتنى الحرص فى عدم الإطالة فى موضوع قد تحتاج الإفاضة فيه إلى العديد من الصفحات أن أراعى قدر الطاقة فى

هذا الإيجاز أن يأتى الموضوع كاملًا شافيًا لا يفوته الضبط أو الدقة وذلك فى صفحة واحدة على قدر الإمكان .

وحتى تعم الفائدة من المقالات الواردة فى هذا الكتاب فإن تاريخ إصدارها يعد جزءًا هاما من تقييم فائدتها ، كما يعطى للقارئ فى ذات الوقت البعد الزمنى اللازم لتقييم المقال ، ولهذا السبب حرص الناشر على تسجيل تاريخ المقال فى مقدمته .

وفى النهاية لا يسعنى إلا أن أرجو كثرة عدد المنتفعين بهذا الكتاب آملًا أن يهدى الطريق لمن أراد المزيد ، وأملى كبير أن أكون قد وفقت بهذا الجهد المتواضع فيما سعيت إليه .

محمود قاسم



تقديم

كان محمود قاسم أحد أفراد الفريق الذى كان من حسن حظى أن عمل معى سنوات عديدة فى القاهرة وجنيف ونيويورك ، كان فيها مثال الإخلاص فى عمله ، والإقبال عليه ، والتحمس له تحمس الشباب فى خدمة قضايا وطنه .

عرفته دبلوماسيًّا قديرًا ، وأذكر له أولاً مساعدتى فى العمل الذى أسند إلىّ عند انفصال سوريا عن مصر فى خريف عام ١٩٦١ ، وعمله معى عند حضور اجتماعات لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح فى جنيف فى نفس الوقت الذى كنت أضطلع فيه بمهام المندوب المناوب لبلادى فى نيويورك ، ثم أذكر مساعدته لى فى عملى ، وأنا مندوب دائم بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٢ ، وأذكر له خاصة فى أثناء هذه الفترة الأخيرة متابعته الدقيقة لمهمة السفير جونار يارنج ، ولمباحثات الدول الأربع الدائمة فى مجلس الأمن التى تمت بناء عن طلب الجنرال دى جول ، لبحث وسائل تطبيق القرار الذى أصدره مجلس الأمن بعد حرب عام ١٩٦٧ فى ٢٢ نوفمبر من ذلك العام ، وأصبح معروفًا باسم قرار ٢٤٢ .

كان محمود قاسم يتابع ما يتم فى لقاءات المندوبين الأربعة التى كانت تنعقد كل أسبوع فى دار أحدهم بالتناوب وهم المندوب السوفيتى فى ذلك الوقت جاكوب مالك ، والمندوب الأمريكى السفير فى ذلك الوقت جورج

بوش ، والمندوب الفرنسى السفير دى جريجوار ، والمندوب البريطانى سيركولين كرو .

كانت متابعته لمباحثاتهم دقيقة ، وتقاريره عن هذه المباحثات من شأنها إلقاء الضوء على اتجاهات الدول الكبرى فى مرحلة من المراحل الدقيقة السابقة على حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ .

عرفته كما قلت دبلوماسيًّا قديرًا ، ولم أعرفه كاتبًا إلا للتقارير التى كان يعرضها علىّ موجزة محملة بالأرقام والحقائق ، وليست مما يمكن نشره فى الصحف أو كأبحاث يطلع عليها عامة القراء . لذلك فإنه بعد أن ترك نيويورك وعمل سفيرًا لبلاده فى أفريقيا ، وكندا ، وبلغ سن الإحالة إلى المعاش وعاد إلى بلاده مصر ، فوجئت بمقالات له فى مجلة أكتوبر هى المقالات التى يجمع لفيفًا منها فى هذا الكتاب .

وبقراءة هذه المقالات ، اكتشفت أن محمود قاسم كاتب قدير يستطيع أن يوصل معلوماته الغزيرة إلى قراء غير مختصين فى يسر ، وأن يقنعهم بأحكامه كل الإقناع .

مقالات محمود قاسم فى مجلة أكتوبر تعبر عن إهتماماته المختلفة ، فهو مهتم أولاً وقبل كل شىء ببلاده مصر ، وهو مهتم ثانيًا إهتمامًا مماثلاً بالمنطقة التى تعيش مصر داخلها أى المنطقتين العربية والأفريقية ، وهو مهتم ثالثًا وأخيرًا بالعالم الذى نعيش فيه ، فالعالم قد انكمشت حدوده وتلاصقت بلاده ، وأصبح كل بلد منها قادرًا على التأثير فيما حوله ، وعلى أن يتأثر هو أيضًا بما حوله ، وإذن فإن إهتمامات محمود قاسم المصرية العربية ، كان لابد أن يضاف إليها إهتماماته العالمية ، والذى يقرأ صفحات هذا الكتاب سوف يلاحظ بوضوح أن المقالات فيه تنقسم أقسامًا ثلاثة : قسم يخص مصر ، وقسم يخص العالم الأفريقى والعربى وعالم الشرق

الأوسط إذا كان لابد من استعمال هذا التعبير ، والجزء الثالث يخص القضايا العالمية .

فى مصر يتحدث عن القطاع العام ، وعما شاب ويشوب العمل فيه من تقصير له علله المختلفة ، فهو يرى أن هذا التقصير ، قد مس القطاعات العامة فى بلاد أخرى ، أى أن مصر لم تختص وحدها بالنقص والتقصير ، وهو يعرض فى بحث جيد ما هى أسباب هذا التقصير وما هى وسائل علاجه ؟ أى أنه لا يرفض القطاع العام كلية ، ولكنه يريد أن يستبقى منه ما هو صالح لخدمة الأهداف والتطلعات المصرية ، كما يبحث أهم مشكلات مصر الحالية وهى المشكلة السكانية فى المقال الذى وضع له عنوان « القنبلة الذرية السكانية » .

وعندما يتحدث عن المنطقة العربية لابد طبعًا أن يتحدث عن الصراع القائم فيها نتيجة وفود الحركة الصهيونية إلى المنطقة ، فى محاولة لا فقط للثبات فيها ، بل أيضًا فيما أظن ويظن محمود قاسم للسيطرة عليها .

يتحدث محمود قاسم عن العداء للسامية ، وهل هى حقيقة أم أنها حقيقة يشوبها قصدًا باطل كثير ، ويضاف إليها ما هو غير حقيقى لخدمة أهداف الحركة الصهيونية ، وأنا أذكر فى هذا الصدد رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بن جوريون ، فقد قال مرة ليت عندى إمكانية ، لكى أرسل للولايات المتحدة الأمريكية ألف شاب يهودى من ذوى السحنة الآرية ، أى من الذين يشبهون أغلبية سكان أمريكا ، وتكون مهمتهم فى الولايات المتحدة هى ارتكاب الأعمال المعادية للسامية وذلك كله حتى ينزعج اليهود الأمريكيون ، ويبدءوا فى التشكك فى أن مقامهم فى الولايات المتحدة مقام أمين ، ويبدءوا الهجرة إلى إسرائيل ... هكذا ... هكذا ... قال بن جوريون أى أنه أراد أن يستعمل ما يسميه العداء للسامية كيما يحقق له

هذا العداء للسامية ما يتطلع إليه من جمع يهود العالم جميعًا فى الأرض التى يسميها أرض الميعاد .. أى فلسطين ..

وقد استمعت أخيرًا إلى تحليل أحد أساتذة الجامعة العبرية ، يقول فيه : إنه ينتظر أن يتقلص عدد اليهود فى العالم من ثلاثة عشر مليونًا الآن كما يقول ، إلى إحدى عشر مليونًا فى مدة من الزمن حددها ، والمهم أنه يقول : إن هذا النقصان منشؤه تراجع حركة العداء للسامية فى أوروبا ، بحيث لم يعد هناك ما يمنع من اندماج اليهودى فى المجتمع الذى يعيش فيه وزواج شباب اليهود من غير اليهوديات .

وبهذا الزواج حسب العقائد اليهودية يصبح أبناء غير اليهوديات من غير اليهود أيضًا .. هذا حديث فيه صرخة ألم يطلقها الأستاذ اليهودى فى الجامعة العبرية ، لأن العالم أخذ يتخلص من نزعة العداء للسامية التى كانت سبب نشأة وقوة الحركة الصهيونية .

أذكر أيضا أن تيودور هيرتزل كتب كتابه « الدولة اليهودية » بعد متابعته لمحاكمة الضابط الفرنسى اليهودى درايفوس ، وانتهاؤه إلى الاقتناع بأن هذه المحاكمة كانت ظالمة ، وأن المتهم فيها لم يكن الضابط اليهودى ، بل كان اليهود كجماعة مقيمة فى فرنسا غير مقبولة منها قبولاً تاماً وغير راغبة فى الاندماج فيها اندماجاً تاماً .

هذا حديث محمود قاسم عن العداء للسامية بين الحقيقة والوهم ، وهو يدل على عنايته بالمنطقة العربية ، وبأهم ما تعانيه الآن ويعانيه جيلها الحاضر ، وربما تعانيه أجيالها القادمة من صراع .

وفى مقاله عن الفكر العربى بين القومية العربية والحركة الإسلامية ، يبين كيف تحاول بعض الجماعات استعمال الدين بديلاً عن القومية العربية وهذا موضوع شديد الأهمية ، يستحق معاودة الكتابة فيه ليلقى الكاتب المزيد من الضوء عليه فى مقالات أو كتب قادمة إن شاء الله .

وفى الجزء الثالث من أجزاء الكتاب يهتم السفير محمود قاسم بما هو جار خارج المنطقة من أحداث جسام ، فتعرض فى مقالين مثلا لانحلال دولة يوغسلافيا ، وهو لا يقصر حديثه عن الانحلال الحاضر بل يبدأ حديثه بكيفية تكون دولة يوغوسلافيا ، أو دولة السلاف الجنوبيين ، كما يشرح لنا كيف استمرت هذه الدولة قائمة أجزاء متضامنة مكونة لدولة استطاعت أن تقود حركة ضخمة عالمية ، وهى حركة عدم الانحياز بالتعاون مع كل من مصر والهند ، ثم يبحث ويطلعنا على نتائج بحثه عن أسباب ما هو حادث من تفتت وتمزق داخل الدولة اليوغسلافية وما ينتج عن ذلك من صراع يبين أنه صراع بين قوميات قد ورثت العداء ، وورثت عدم التفاهم من أجيال سابقة لها ، ويبين لنا أن استعمال الأديان فى هذا الصراع هو استعمال مصطنع ، وأن الحقيقة أن الصراع هو صراع يمكن أن نسميه صراعا قبليا وليس صراعا دينيا .

وفى مقال ثان ، يتساءل لماذا يعتبر أن ألمانيا فى يديها دائماً مفتاح أوروبا ، وهو يبحث فى مقال آخر عن المركز التى أخذت الولايات المتحدة تحتله فى العالم بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة ، والاتجاه نحو إنشاء تنظيم عالمى جديد حسب تصريحات الزعماء الأمريكيين .

وأحاديث محمود قاسم عن المشاكل الدولية عديدة ، ولست أريد أن أسبق القارئ إلى التمتع بقراءتها والانتفاع بهذه القراءة والاستفادة منها ، فإن كتاب محمود قاسم كتاب يجمع الامتاع والإفادة ، والذى يقرأ كتابه سوف يخرج منه بمعلومات تلقى ضوءاً على المشاكل المصرية أولاً والعربية ثانيا والعالمية ثالثا وأخيرا .

إننى أهنئ محمود قاسم بأن ما يسمى بالإحالة إلى المعاش فى السن المبكرة التى يحال فيها سفراؤنا إلى المعاش ، وهى سن الستين أهنئه بأن هذه الإ حالة لم تكن إلا نقلاً له من ميدان كان نفعه فيه محدودًا ، إلى

ميدان أكثر اتساعًا يخاطب فيه الرأى العام المصرى والعربى عن طريق مجلة أكتوبر الذائعة الانتشار .

وليكن كتاب محمود قاسم هذا بدءا وليس نهاية لكتب أخرى ينفع بها أمته ، ويظهر بها قدرته ، ويسر بها أصدقاءه وعارفيه مثل ما سرنى أن أقرأ هذا الكتاب الأول الذى أقدمه إلى القراء .

القنبلة الذرية السكانية ..

فى ١١ يوليو ١٩٨٧ ، وصل تعداد العالم لأول مرة فى التاريخ إلى ٥ مليارات نسمة ، وفى العامين التاليين لهذا التاريخ زاد عدد السكان بمقدار ١٦٠ مليون نسمة أى أكثر من عدد سكان اليابان ، وما يقرب من تعداد البرازيل ، تحدث هذه الزيادة الرهيبة فى الوقت الذى يظل فيه حجم الكرة الأرضية ثابتا ولن يزيد ، بل إذا أخذ فى الاعتبار بعض العوامل يمكن القول : بأن الكرة الأرضية أصبحت أقل سعة ، فالملاحظ أن الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة فى العالم فى تناقص مستمر ، هذا فى الوقت الذى نرى فيه عدد السكان فى تزايد مستمر ، ففى خلال نفس العامين الماضيين على سبيل المثال نقصت الأراضى الزراعية والقابلة للزراعة بما يقرب من ٩,٥ مليون فدان ، أى ما يعادل مساحة دولة مثل هولندا .

والمنتظر عند حلول عام ٢٠٠٠ أن يصل تعداد العالم إلى ٦,٢ مليار نسمة منهم ٤,٩ مليار فى الدول النامية أو الفقيرة و ١,٣ مليار فى الدول الغنية ، الأمر الذى يشكل عدم توازن له خطورته . ويلاحظ أن عدداً ضخماً من هؤلاء الناس يحاول الهرب من ظروفه البائسة بحثا عن لجوء سياسى ، أو فرص اقتصادية فى أماكن أخرى ، وهم بهذا يشكلون للدول المجاورة لهم ، وكذلك لدول الشمال الغنية تحديات ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وأخلاقية خطيرة . يضاف إلى ذلك أيضاً عنصر التركيبة السكانية ، وتغيرها الديموجرافى الذى يضع على الطبيعة غير المستقرة لهؤلاء السكان اختلالاً إضافياً فى التوازن ، فبحلول عام ٢٠٠٠ سنجد أن

٥١,٢ ٪ من سكان العالم يسكنون المدن ، وأن ٤٥ مدينة من المدن الستين الضخمة فى العالم ، ستكون فى الجنوب أى فى الدول الفقيرة ، كما أن ١٨ مدينة من هذه المدن الخمس والأربعين يزيد تعداد سكان كل منها على ١٠ ملايين نسمة ، يضاف إلى هذا أن أغلب المقيمين فى مدن الجنوب هذه من صغار السن ، بينما نجد فى الشمال أى فى الدول الغنية أن سكانها من كبار السن . إذ نرى خلال العشر السنوات القادمة أن ٣٥ ٪ من مجموع سكان الدول النامية ستكون أعمارهم أقل من ١٤ سنة ، ومع ازدياد هذه الأعداد سيجد هؤلاء الصغار أنفسهم فى الشوارع منبوذين غير متعلمين عاطلين غرباء على أى سلوك اجتماعى طبيعى ، الأمر الذى يصل بهم إلى الشعور بعدم الولاء لغير زمرتهم ، أو أيديولوجيتهم ، أو تعصبهم الدينى وعلى هذا نجد أن مستقبل جيل الشارع أصبح مرتبطاً بمستقبل المدن المكتظة بسكانها والمتجهة نحو التحلل والانحطاط والعاجزة عن إدارة شئونها والضاربة فى عدم إنسانيتها ، وبعد مائة عام من شارلز ديكنز نجد أن ظاهرة « أولاد الشوارع » قد رجعت بأعداد أضعاف ما ورد فى روايته « أوليفر توبست » !!

نتيجة كل هذا ستنتشر بالتبعية فى دولة بعد أخرى من الدول النامية ظاهرة مثبطة ومخيفة ، ألا وهى بطالة الشباب المتعلم من خريجى الجامعات والمعاهد والمدارس التخصصية من ناحية ، ودخول أعداد ضخمة من الأطفال غير المتعلمين لسوق القوى العاملة من ناحية أخرى ، فالمعروف الآن أن هناك نحو ١٠٠ مليون طفل أصغر من ١٢ سنة يعملون فى الدول النامية ، ولا شك أنهم يعانون من رد الفعل النفسى لعوزهم والمعاملة القاسية لهم ، الأمر الذى ينعكس بالقطع على سلوكهم ، وفى مصر على سبيل المثال نجد أن مليون طفل يعملون وهم يمثلون ٧ ٪ من حجم القوى العاملة بها فى الوقت الذى نجد فيه أن الغالبية من خريجى الجامعات بها

عاطلين وأن الجماعات الدينية المتطرفة نشطة فى أوساطهم ، ولاشك أنه مزيج قابل للانفجار عند أول فرصة ، ولاشك أيضا أن هذا أمر يقلق حكومات الدول النامية التى تعيش نفس هذه الظروف ، كما يجب أن تقلق أيضاً حكومات الدول الغنية .

فهل آن الآوان لحكومات دول العالم الثالث أن تزن الأخطار المحيطة بها والناتجة عن الزيادة الرهيبة فى السكان التى تهدد استقرارها السياسى وتقدمها الاقتصادى واستقلالها الوطنى ؟ إنه موقف لا تتضح فيه سهولة الاختيار حيث إن الحياة لا تعطى البدائل المبسطة ، خاصة أن جميع تقارير المنظمات الدولية وغيرها من تقارير اللجان المتخصصة تجمع بما لا يدع مجالاً للشك أنه يوجد تهديدان قويان لاستمرار بقاء الجنس البشرى ، التهديد الأول يأخذ شكل كارثة نووية وهى عملية عاجلة وقصيرة ولا تستغرق أكثر من دقائق معدودة ، أما التهديد الثانى فهو أكثر بطئاً ولكنه أكثر تدميراً لوسائل حفظ الحياة على الكرة الأرضية خلال عملية التكاثر السكانى ، التى تخل بجميع توازنات البيئة الطبيعية والاجتماعية .

إن الاختيار السليم عادة من أصعب الأمور على متخذ القرار ، ونحن فى مصر يجب علينا أن نواجه الواقع الذى نعيش فيه الآن ، والذى تجرى فيه سرعة تدمير البيئة المحيطة بنا الناتجة عن الزيادة الرهيبة فى السكان ، وتوغل الصحراء واستمرار غزوها للأراضى الزراعية ، وزحف الزيادة السكانية وإقامتها على المساحة الصغيرة من الرقعة الزراعية ، الأمر الذى تجب مواجهته بعدد من القرارات الصعبة وبالحزم اللازم ، وبدون ذلك لا يمكن وقف عملية التدمير المنظمة التى تتعرض لها البيئة فى مصر ، والتى تصعد من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة ، والعجز فى مواجهة هذه المشاكل سيزيد من عجز الحكومات المتعاقبة على مواجهة ذلك ، لأن الأمر سيستمر فى التدهور مما يسبب الانقسام بين أفراد الشعب الواحد ويزيد

من حدة التطرف والفئوية بينهم . هذا مع مراعاة أنه ليست هناك حلول عسكرية لمواجهة هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

نحن نعلم أنه توجد محاولات من جانب الحكومة فى مصر ، للسيطرة على انفلاب زمام تنظيم الأسرة ، وكلنا نعرف أن أهم أسباب هذا الانفلات هو سبب اقتصادى فى المقام الأول ، حيث ما زالت الغالبية تنظر لعملية الإنجاب على أنها مورد جديد للدخل فى زمن ارتفعت فيه الأسعار ولم ترتفع فيه الأجور ، مما سهل على هذه الغالبية من الشعب النظر إلى الإنجاب على أنه أحد العوامل الرئيسية لسد هذه الفجوة ، وبالطبع هناك أسباب أخرى دينية واجتماعية وثقافية تحد أيضاً من فعالية السيطرة على تنظيم الأسرة ، ويلاحظ أن جميع الإجراءات التى تتخذ للحد من هذه الزيادة الرهيبة فى السكان هى إجراءات ناقصة ، حيث إن الدافع التشجيعى للأفراد على الاستجابة لنداء تنظيم الأسرة غائب ، ولعل الدليل على كل هذا وجود نحو مليون طفل فى سوق العمالة فى مصر ينافسون بأجورهم المتواضعة فرص العمل أمام الكبار العاطلين .

فإذا أخذنا فى الاعتبار التركيبة النفسية لغالبية المجتمع المصرى فقد تكون الوسيلة الناجحة والناجعة معه ، هى مهما بنيت على اقتناعه بأن عدم الإنجاب إنما هو لمصلحته الشخصية البحتة ، وبالتالى فبدلا من تطبيق قاعدة الزجر والعقاب التى تطبقها بعض الدول على من ينجب أكثر من العدد المحدد ، فإنه يمكن لنا فى مصر تطبيق مبدأ « الوقاية خير من العلاج » من منظور جديد .. ألا وهو مكافأة من لا ينجب سنوياً مكافأة مادية عينية تغرى الوالدين وتجعلهما يقرران عدم الإنجاب ، مع حرمانهما من هذه المكافأة فى السنة التى ينجبان فيها .

ويمكن حساب ذلك « إكتواريا » على أساس ما يتكلفه إنجاب طفل على المجتمع خلال ستين عاماً ، وهو متوسط عمره الافتراضى – من

تعليم وصحة وخدمات .. إلخ ثم يخصم من ذلك متوسط ما قد يؤديه هذا الفرد من إنتاج خلال نفس الفترة من عمره ، والباقى يمكن استخدام نصفه لمنح المكافأة السنوية للوالدين تشجيعاً لهما ، وضماناً لعدم استمرارهما فى الإنجاب . والنصف الثانى يمثل وفرا لخزانة الدولة ، فإذا كان الوالد فلاحًا يمنح بقرة على سبيل المثال سنوياً مقابل عدم الإنجاب ، وإذا كان عاملاً أو موظفاً يمنح سنويا ما ينقصه من احتياج فى حدود مقررة مقابل عدم الإنجاب خلال تلك السنة ، وهنا سنجد إقبالاً كبيراً وصادقاً على وسائل منع الحمل مع الاستماع بكل جدية إلى التعليمات الطبية فى هذا الشأن .

ولا يمكن الظن بأن المبالغ التى ستنفق على هذا الاقتراح أموال ضائعة ، بل تعود فى الواقع للمجتمع أضعافاً مضاعفة على هيئة حد جدى من الزيادة فى المواليد التى تكلف الدولة مليارات الجنيهات سنوياً . وارتفاع فى مستوى معيشة هؤلاء الذين يتمتعون بهذه المكافآت ، إما نتيجة العائد الاستثمارى منها (كما هو الحال فى مثال البقرة) ، وإما بإفادة منها بشكل يجعل الأسرة المستفيدة حريصة على الاحتفاظ بمستواها الاقتصادى والاجتماعى الذى يرتفع عاماً بعد عام نتيجة زيادة دخلها وصغر عدد أفرادها .

ولعل هذا الاقتراح يتجاوب مع أجراس الخطر التى يدقها الرئيس حسنى مبارك محذرًا من مخاطر الزيادة المستمرة فى السكان على مستقبل مصر .

الجدل حول حرب أكتوبر .. والواقع ..

تباينت آراء البعض ممن كتب عن حرب أكتوبر فيما يتعلق بالخطة العسكرية المصرية فى هذه الحرب وعما إذا كان هدفها الاستراتيجى العسكرى هو الوصول إلى المضايق ، كما أن القرار السياسى بتطوير الهجوم شرقا من رءوس الكبارى المنشأة عبر قناة السويس يوم ١٤ أكتوبر مثار جدل شديد اختلف حوله الكثيرون من حيث توقيته وجدواه .

ولفهم وجهات النظر التى أثيرت قد يكون من الضرورى الوقوف على ملابسات هذه الحرب ، وعلى القدرات المتاحة عندئذ لدى الجيش المصرى ، والغرض من إشعال هذه الحرب بعد فترة جمود استمرت نحو ثلاث سنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٣ وصل فيها الموقف إلى حالة من اللا سلم واللا حرب بين الدول العربية وإسرائيل أتاحت لإسرائيل فرصة تشديد قبضتها على الأراضى المحتلة ، وأصبح الوقت يسير فى صالحها تماماً لترسيخ الأمر الواقع ، وتغيير طبيعة الأراضى المحتلة فى سيناء والجولان والضفة الغربية ، وغزة ، والقدس ليساير المخططات الاستيطانية ، والسكانية لإسرائيل فيها .

وكانت الولايات المتحدة تقف هذه الأثناء موقفاً سلبياً يتذبذب دائماً بين الكلمات المعسولة حينا ، والرجوع إلى التشدد حيناً آخر حتى ساد اليأس فى نهاية عام ١٩٧٢ من إمكان تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، والموقف الأمريكى هذا له تفسير أوضحه هنرى كيسنجر مراراً خاصة فى لقاءاته المحدودة مع عدد من كبار الشخصيات الأمريكية فى يونية ١٩٧٠ .

إن أمريكا تنظر للصراع العربى الإسرائيلى من زاوية صراعها مع الاتحاد السوفيتى وعلى ذلك فإن أى تسوية فى نظر كيسنجر حينئذ لا تهم الولايات المتحدة ، طالما لا تتوفر فيها شروط إخراج الاتحاد السوفيتى من الشرق الأوسط ، أو على الأقل الحد الكامل لنفوذه فى المنطقة بأسرها ، والحد من قوة مصر حتى لا تصبح قادرة على ممارسة أى نفوذ فعال فى العالم العربى يهدد المصالح الأمريكية ، وتحويل إسرائيل وإيران إلى أكبر قوتين فى المنطقة يمكن استخدامهما بفاعلية لاستمرار السيطرة على الدول العربية المنتجة للبترول .

وكان كينسجر يكرر أن الولايات المتحدة يمكنها أن تتحمل استمرار التوتر فى منطقة الشرق الأوسط لمدة طويلة ، طالما ظلت حليفتيها فى المنطقة إيران وإسرائيل اليد الطولى ، وطالما أدى هذا إلى تحجيم الاحتكارات البترولية العربية ، وطالما لم يؤد هذا التوتر أيضاً إلى التخلى عن البترول العربى أو احتلال المنطقة بشكل مباشر .

وعلى هذا الأساس فإن جميع المعارك التى دارت بين العرب وإسرائيل منذ ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٧٣ ، كانت من وجهة النظر الأمريكية معارك بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، يقوم بها نيابة عنهما حلفاؤهما فى المنطقة بغض النظر عن مضمون الخلاف بين العرب وإسرائيل . ولعل هذا يفسر مبالغة أمريكا فى تأييدها لإسرائيل رغم اعتراف أمريكا فى مناسبات عديدة بعدالة القضية الفلسطينية .

ومن هذا المنطلق نجد أن الولايات المتحدة كانت قادرة على حل النزاع العربى الإسرائيلى ، إلا أنها لم تكن راغبة فى ذلك طبقا لنظرتها للمنطقة من زاوية الصراع الاستراتيجى بينها وبين الاتحاد السوفيتى حتى تقرر فرض إرادتها على العالم العربى فى الوقت المناسب .

أما عن الاتحاد السوفيتى فيلاحظ أنه كان لديه ميل واضح إلى تأجيل

التسوية إذ كان يخشى على سياسة الوفاق مع أمريكا من التأثر بأى صدام عربى إسرائيلى ، وكان يعطى الوفاق أهمية قصوى على غيره من المسائل ، وكانت مخاوفه على الوفاق مصحوبة بمخاوف إضافية من حدوث هزيمة ، أو نكسة عربية جديدة إذا اندلعت الحرب لمعرفته أساساً بمدى محدودية قدرات الأسلحة التى أعطاها للعرب مقارنة بالأسلحة التى تحصل عليها إسرائيل من ناحية ، وعدم ثقته فى قدرات العرب القتالية والقيادية من ناحية أخرى مما جعل الاتحاد السوفيتى يقف فى موقف يشابه الموقف الأمريكى من عدم تحبيذ الحرب ، وإن اختلفت الأسباب لدى كل منهما ، ولهذا كانا فى الواقع لا يمانعان فى أن تقدم مصر والعرب المزيد من التنازلات الإضافية . أو تجميد الموقف على ما هو عليه وكان هذا دون شك فى صالح إسرائيل .

فى ضوء هذا حاول الرئيس الراحل أنور السادات استعادة التوازن بين أطراف النزاع بالطرق السلمية سواء مباشرة كمبادرته فى فبراير ١٩٧١ ، ومحادثات كيسنجر / حافظ إسماعيل فى فبراير ومايو ١٩٧٣ . أو عن طريق الأمم المتحدة وجونار يارنج ممثل السكرتير العام ، أو عن طريق المحادثات الرباعية وذلك كله حتى يوليو ١٩٧٣ ، وفى النهاية لم يجد السادات مندوحة من اللجوء للحرب لتغيير الموقف الأمريكى المراوغ والموقف الإسرائيلى المتعنت ، وبهذا أصبحت الحرب ضرورة سياسية وضرورة معنوية فى نفس الوقت ، وفى ظل الظروف الصعبة من افتقار القوات المصرية إلى التفوق الجوى وقصور إمكانات الاستطلاع التعبوى الاستراتيجى ، وقصور جوهرى فى التسلح القادم من الاتحاد السوفيتى ، كل هذا فرض على مصر أن تكون الحرب محدودة تعيد لإسرائيل رشدها وتسترد مصر فيها كرامتها ، حتى يمكن لها أن تجلس على مائدة المفاوضات بكل ثقة وحتى تأتى النتائج بموافقة الطرفين على قدم المساواة ، أى لم يكن

هدف الحرب هو تحرير الأرض بالكامل والوصول إلى الحدود الدولية حيث أن هذا الهدف كان أكبر من إمكانات مصر العسكرية والاقتصادية .

وقد عبر الرئيس الراحل أنور السادات عن هذا الوضع بقوله : « بأنه لا أمل فى تسوية دون الدخول فى معركة عسكرية » ، أما شكل المعركة العسكرية وهدفها الاستراتيجى فقد حددهما فى القرار الموقع منه يوم ٥ أكتوبر بصفته القائد الأعلى إلى القائد العام للقوات المسلحة والذى تضمن تكليف القوات المسلحة بإزالة الجمود العسكرى ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة ، والعمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانات وقدرات القوات المسلحة .

وهنا نجد أن الهدف الاستراتيجى العسكرى لم يكن احتلال المضايق بذاتها ولكن كان الهدف تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى عن طريق عمل عسكرى حسب إمكانات القوات المسلحة ، يلحق أكبر قدر من الخسائر بالعدو ويقنعه بأن مواصلة الاحتلال يفرض عليه ثمناً باهظاً لا يمكنه تحمله ، الأمر الذى يصل فى النهاية إلى إرغام إسرائيل على القبول بإمكان الوصول إلى حل مشرف لأزمة الشرق الأوسط .

وعلاوة على ما سبق نجد أنه خلال الأربعة أيام من ١٠ إلى ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ التزمت القوات المصرية على جبهة القناة موقف الدفاع وتركت للإسرائيليين مهمة إدماء أنوفهم فى مواجهة الساتر الدفاعى البرى والصاروخى ، كما أصبحت هذه المواقع خلال هذه الفترة أقصى ما بلغته القوات المصرية فى حرب أكتوبر .

وكان واضحاً أن القائد العام فى ذلك الوقت المشير أحمد إسماعيل لم يكن ينوى التقدم حتى المضايق ، وأن ما جاء فى تعليمات عمليات القيادة العامة بأن الهدف هو احتلال المضايق إنما قصد به - حسب قوله - حث القيادات الصغيرة خلال مرحلة بناء رءوس الكبارى على استمرار التقدم

حتى الهدف المباشر ، وخلال مرحلة هذه الوقفة التعبوية أمكن للقوات المصرية تعزيز مراكزها شرق القناة تنفيذاً وتطبيقاً للفكر العسكرى السوفيتى ، وأخذاً فى الاعتبار القدرات المحدودة للأسلحة السوفيتية ، والافتقار إلى الأجهزة الحديثة للحصول على المعلومات ، كل هذا استعداداً للقيام بمهام إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، ويعزز ما سبق قوله بأن الهدف الاستراتيجى العسكرى لم يكن الاستيلاء على المضايق ما جاء أيضاً على لسان الفريق سعد الشاذلى رئيس الأركان آنذاك فى كتابه عن حرب أكتوبر أن الخطة الموضوعة للوصول للمضايق « كانت أساساً لإقناع السوريين بدخول الحرب » .

وبغض النظر عن الدوافع وراء وضع مثل هذه الخطة أو التعليمات المتعلقة بالوصول إلى المضايق فإن نظرة متفحصة للوضع العسكرى الدفاعى للقوات المصرية فى ذلك الوقت ، لم يكن يسمح لها بالوصول للمضايق لأن هذا سيخرجها من نطاق دفاعاتها الصاروخية المضادة للطائرات فى وقت يتمتع فيه العدو بتفوق جوى .

والدليل على هذا الخسائر الجسيمة التى أصابت المدرعات المصرية عندما حاولت الهجوم يوم ١٤ أكتوبر خارج شبكة الدفاع الجوى فى وقت كانت تتمتع فيه إسرائيل بسيطرة جوية تتزايد تفوقًا يومًا بعد يوم نتيجة الإمدادات الأمريكية العاجلة الحديثة والمستمرة ، والمعروف أن هذا الهجوم كان يهدف أساساً إلى تخفيف الضغط على الجبهة السورية ، التى كانت الأوضاع فيها متردية وتهدد بسقوط دمشق .

من هذا يتبين أن الجدل حول موضوع المضايق أمر لا طائل منه لأن العبرة كما رأينا هنا لم تكن فى احتلال المضايق ، بل فى القدرة على الاحتفاظ بها طوال فترة القتال وما بعدها !!

وعموماً عند انتهاء القتال فى ٢٨ أكتوبر كان واضحاً أن كلا من

الطرفين فى هذا الوضع قد استنفذ طاقته ، وأصبح غير قادر على حسم الموقف لصالحه وبالتالى الادعاء بالانتصار الكامل ، وكان هذا الموقف شبيهاً بمصارعين بذلا كل ما فى طاقاتهما للانتصار إلا أن الأمر أصبح يتطلب تدخل الحكم لفك اشتباكهما .

ونتيجة لهذا الوضع أصبح الطريق ممهداً أمام كيسنجر لتحقيق الاستقرار على الجبهة وإظهار الموقف على أنه لا يمثل هزيمة لأى من الطرفين ، وبالتالى يستعيد زمام المبادرة فى يده ويبدؤها بتنفيذ فض الاشتباك الأول فى يناير ١٩٧٤ بين مصر وإسرائيل ، وفى مايو ١٩٧٤ بين سوريا وإسرائيل على أنه الخطوة الأولى فى سلسلة سياسته الخطوة خطوة نحو تسوية سياسية شاملة فى الشرق الأوسط .

المصريون .. ورياح التغيير

بأسلوب المصريين الاستعراضى والبعيد عن الغموض نجد أنه من السهل التحقق من عواطفهم وشعورهم ، فالمصريون بطبيعتهم مثيرون للإعجاب ولكن الدين والسياسة والبيئة والمناخ لعبت دوراً سلبياً فى الشخصية المصرية ، وبالتالى أثرت فى نظرتهم للحياة اليومية ، والمصريون أصلاً موهوبون أكثر من غيرهم من الشعوب ، إذ يتمتعون ببعض الخصائص الهامة للقدرة الذهنية ، فهم سريعو الفهم والخاطر والنكتة مع ذاكرة قوية ، ومن صفاتهم الحسنة البشاشة واللطف وحب البهجة والسرور والفكاهة ، واحترام كبير السن ، وحب الوطن والكرم والضيافة والعفة والاعتدال ، وهم أيضا أمناء حافظون لعهودهم .

فما الذى جعل البعض مثل هيرودت وعمرو بن العاص والمتنبى واللورد كرومر ، وهم يمثلون عصورا مختلفة لغزوات أجنبية - يضفى على المصريين صفات قبيحة مثل الكسل والتواكل والتعلق بالآباء والأمهات والهروب من المسئولية والكذب ؟

منذ انتهاء العصور الفرعونية ومصر ترزح تحت أنواع مختلفة من الاحتلال الأجنبى ، وجميعها جاءت سعيا لنصر عسكرى على القوة المناوئة لها فى ذلك الحين ، أو سعيا لاستغلال اقتصادى واستيطانى ونشر ثقافاتها ودياناتها ، وفى كل هذا حرصت هذه القوى على تجاهل أى دور للشعب المصرى فى تقرير مجريات الأمور فى مصر ، حتى بعد أن استقرت هذه الشعوب الأجنبية على ضفاف النيل وأصبحت مصرية بحكم الإقامة المتصلة .

ونتيجة لهذا التجاهل المستمر عبر الأجيال والقرون قابل المصريون هذا التجاهل بنوع من التراخى والتكاسل ، كرد فعل وقائى أو كنوع من المقاومة السلبية فى مواجهة الحاكم الأجنبى ، وبمرور الوقت تبلورت هذه المقاومة السلبية فى صفة جديدة على المصريين إذ أصبحوا شديدى العناد مما جعل دور الحاكم فى مصر بالغ الصعوبة ، وازدادت الفجوة بالتالى اتساعا بين الحاكم والمحكوم .

والمشكلة بعد الاستقلال هى أن المصريين أصبحوا يشعرون بأنه لم تعد هناك حاجة لتغيير بعض النماذج السلوكية التى تؤثر بالسلب على التنمية الوطنية ، وهى النماذج التى كانت تمثل فى الماضى ومن الناحية الثقافية درعا وقائياً قصد منه البقاء فى مواجهة العدو الأجنبى ، وبهذا استمرت السلوكيات عاملاً معرقلاً أساسياً فى تحقيق طموحات الدولة .

فلماذا لم يتغير الموقف بعد تغيير الحاكم الأجنبى بحاكم وطنى مصرى ؟ هل لأن المصريين تعودوا على هذه النوعية من السلوكيات وبالتالى أصبح يستوى أمامهم الحاكم الأجنبى والحاكم المصرى فكلاهما فى نظرهم حاكم ظالم مستبد ومن ثم لا يستدعى الأمر من جانبهم تغيير أية سلوكيات ؟ أم أن الحاكم المصرى لم ينجح فى إقناع الشعب بأنه يختلف فى طريقة حكمه عن طريقة حكم واستبداد الحاكم الأجنبى ؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن إقناع الشعب بحب العمل والإنتاج الجيد والإبداع والابتكار ؟

لقد كانت الحروب المبرر الذى استخدمته الدولة لمدة طويلة ، ولكن ماذا عن اليابان وأوروبا . التى عانت دولها الأمرين من الحروب ونهضت نهضة عظيمة يشعر العالم الآن بمدى تقدمها ، فهل السبب إذن فى عدم تقدم مصر يرجع إلى أن الشعب كسول بطبعه أم أن هناك شىء خاطئ فى النظام ترتب عليه فقدان الباعث والحماس والإبداع بين المصريين ؟. لا شك أن نظاما اشتراكيا شموليا مصحوباً بالقمع والتعقيدات البيروقراطية مع عدم

تخلص المصريين بعد من السلوكيات المناهضة للحاكم الأجنبى ، لكفيل يخنق كل أنواع المبادرات بين المصريين .

فإذا رجعنا للاقتصاد المصرى خلال الحقب الثلاث الماضية لمعرفة أصل الداء ، نجد أنه ليس بالاقتصاد الحر أو بالاقتصاد الموجه ، ولكنه اقتصاد معقد للغاية مكون من استنباطات محيرة ومخيبة ذات جوانب شاذة ونتوءات غير ملائمة وفى غير محلها . كما نجده مكوناً أيضاً من عدة ترقيعات مرتقة هنا وهناك وخليط متنافر الألوان من نظم غير متوافقة ، ومع غنى موارد الثروة إلا أنها مصحوبة بعبث كبير وكتع إدارى خطير ، بل أنه فى فترة الاشتراكية تحولت مصر إلى مجتمع اشتراكى يفكر بعقلية رأسمالية ، وتحولت الحكومة إلى كيان رأسمالى يفكر بعقلية اشتراكية ، وكانت النتيجة فى النهاية ظهور مجتمع ينقصه النظام والإشراف والثواب والعقاب ، مجتمع التوزيع بدون إنتاج ، والوعود بدون تحقيق ، والحقوق بدون واجبات ، والحرية الاجتماعية بدون مسئولية اقتصادية .

هذا الوضع الشاذ الغريب أدى إلى حقيقة رهيبة وهى أن مصر أضحت عاجزة عن إطعام وإسكان وتوظيف شعبها المتضخم فى أعداده السكانية ، وبهذا أصبح من الواضح أن مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية واجهت مشاكل أكثر خطورة عن ذى قبل ، والمشكلة الرئيسية خلال تلك الفترة الإنتاج المنخفض وعدم استخدام الموارد الاستخدام الأمثل بسبب المبالغة فى القوانين واللوائح والقرارات الحكومية المتعلقة باتخاذ القرار الاقتصادى ، كل ذلك مع السرعة الكبيرة لمعامل الزيادة فى السكان .

كما صاحب هذا أيضا مشكلة أخرى وهى عدم ربط سياسة التعليم بالإنتاج والدخل ، وبالتالى عدم ربط الدخل بهيكل الأسعار ، وبهذا أصبح الاقتصاد المصرى غير منطقى ويمثل خطراً دائم الإثارة السياسية . والنتيجة كما شاهدناها فى مناسبات مختلفة كانت توترًا اجتماعيًا وتبرمًا سياسياً .

ولحل هذه المعضلة اليوم فى مصر فإن الأمر يستدعى اتخاذ الخطوات الكفيلة بجعل الشعب يسترد نشاطه من جديد ويعمل بجد واجتهاد مرة أخرى ، وهذا هو ما يحدد مستقبل مصر فى الأعوام القادمة ، ويجب أن نعلم تماما أن أنصاف الحلول التى تعودنا عليها ليست بحلول .

واليوم ورياح التغيير تهب على العالم ، والدول تتحول من نظم فاشلة إلى نظم جديدة تأمل فى نجاحها طالما تتمتع برضاء وقبول الشعب ، فإن الموقف حيثما نكون وحيثما ننظر إليه فى تغير وتحول شاملين من أجل إعادة البناء والتطور والدول جميعها ناظرة إلى آفاق المستقبل غير عابئة بأخطاء الماضى ، أو التمسك بمفاهيم عفا عليها الزمن ، وأصبحت تهدد بالتجمد والموات .

فهل مصر الاستثناء الذى يؤكد القاعدة ؟ أى هل قررت مصر التخلى عن هذا الركاب ، والنظر إلى الوراء مكتفية بما تحقق فى الماضى من أمجاد وكوارث موهمة نفسها أن هذا هو التعديل المطلوب للبقاء فى عالم المتغيرات ؟

لكن إذا كانت مصر حاكما ومحكوما عاقدة العزم حقيقة على التخلص من هذا التخلف والجمود ، فإن نظاماً جديداً يجب أن يولد وأن يشعر به ويعترف به بل ويؤمن به جميع أفراد الشعب حتى تنكسر حلقة السلوكيات السلبية ، وتنطلق القدرات الذهنية من عقالها مرة ثانية لتدفع مصر قدماً نحو آفاق التقدم العلمى والاقتصادى والثقافى والسياسى ، الذى ينهل منه بنهم الآن عالم اليوم .

ولعل نجاح المصرى خارج ديار وطنه وتجمده داخل هذه الديار لدليل قاطع على الحاجة العاجلة والماسة لوضع هذا النظام الجديد موضع التنفيذ الفورى حتى تتحقق لمصر الانطلاقة الناجحة نحو التقدم والازدهار .

القطاع العام .. ومجلس الشعب

تردد فى الصحف بعد انتخابات مجلس الشعب الجديد أن الحكومة تنوى تقديم مشروع قانون إصلاح القطاع العام إلى مجلس الشعب لمناقشته فى دورته الحالية .. لهذا قد يكون مناسبا الآن جذب أنظار أعضاء المجلس الجديد لقانون يدرس فى معاهد الإدارة العليا ، فى كثير من الجامعات فى الخارج ، ويتعرض بشكل مباشر لأمراض القطاع العام وكيفية علاجها وهو ما يعرف بقانون باركينسون .

ويقسم هذا القانون حالة العجز فى الادارة والكفاءة داخل الشركات والمؤسسات والهيئات والأجهزة الإدارية الأخرى إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى وتتمثل فى ظهور شخص على رأس الهرم الإدارى للمؤسسة يعانى من نقص شديد فى الكفاءة مصحوب بغيرة شديدة ، مع قدر كبير من الجهل مصحوب بالطموح ، ويزيد من خطر هذا الشخص أن اختياره لم يأت مصادفة ، وإنما كان بغرض مكافأته أو أبعاده أو الانتقام من المؤسسة نفسها بتخريب قدراتها ، وفى جميع هذه الحالات نجد أن تعيينه بغض النظر عن أسبابه قد تم لصلة هذا الشخص بالمسئولين أو أقاربهم أو أتباعهم دون اعتبار عاملى الكفاءة والخبرة .

وتأتى المرحلة الثانية : عندما يبدأ هذا الشخص الجاهل الطموح فى التخلص بإصرار من هؤلاء الأكثر كفاءة وقدرة عنه داخل المؤسسة مع مقاومته لأى تعيينات أو ترقيات لأى شخص يشتم منه أنه أكثر كفاءة وقدرة عنه .

كما يسعى فى الوقت نفسه إلى الابقاء على أولئك القادرين على ترك

الأحوال على ما هى عليه ، وفى مواجهة هذا الموقف يفضل الكثيرون من ذوى الكفاءات فى المؤسسة تركها بإرادتهم قبل أن يأتى الدور عليهم من ناحية ورفضاً للواقع الأليم الذى أصبحت عليه المؤسسة بسبب تعيين هذا الجاهل النشيط من ناحية أخرى . وبمرور الوقت تصبح الإدارة العليا للمؤسسة فى أيدى أشخاص أكثر غباءً وأقل كفاءة من رئيس المؤسسة ، وكل يتبارى فى إحاطة نفسه بمرءوسين فى مستويات أشد انخفاضًا وتواضعًا وتجد المؤسسة تدريجيا نفسها فى مباراة لإظهار الغباوة ، إذ يحاول العاملون فيها إثبات أنهم أقل ذكاء من الحقيقة ليتصل عيشهم فيها أو تزلفًا ونفاقًا لصاحب السلطان فيها .

وتبدأ المرحلة الثالثة : عندما تختفى آخر ومضة ذكاء فى المؤسسة من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا فيها .. عندئذ تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الغيبوبة الإنتاجية ، و بالتالى يمكن إعلان أن المؤسسة قد ماتت وانتهت .

ومع ذلك تترك هذه المؤسسة تواصل حالة الخسارة الدائمة أو الغيبوبة لسنوات تالية رغم عدم تصور إصلاحها .

والسبب أنه عبر هذا الوقت تكتسب المؤسسة والعاملون فيها مناعة ومقاومة ضد أى محاولة للإصلاح مثلها فى ذلك مثل الميكروبات التى تظل فى الجسم وتكتسب مناعة ضد أى دواء لشفائه .

ويمضى قانون باركينسون فى شرحه لأعراض مرض المؤسسات والهيئات والشركات ، وإصابتها بالخسائر المستمرة والعجز والشلل الإدارى . والفنى فيها فيقول : إنه من السهل عند زيارة أى من هذه المؤسسات التعرف على أعراض المرض من النظرة الأولى . إذ سنجد العاملين فيها يدعون إلى ضرورة عدم المبالغة فى طلب إحراز التقدم المنشود منهم ، معددين أسباب عدم قدرتهم على منافسة نظرائهم مرددين

أنهم يقومون بما تطلبه بلدهم منهم فى حدود إمكاناتهم وقدراتهم ، وتظهر عليهم علامات الارتياح والقناعة بهذا المستوى المتواضع من الأداء والإنتاج . وتصل بهم الجرأة إلى الادعاء بأنهم يحققون نتائج باهرة للدولة فى حدود الطاقات المتواضعة المتوفرة لهم ، والمدهش أن نجد أصواتاً كثيرة خارج المؤسسة خاصة من الذين اختاروا الرئيس الجاهل النشيط لهذه المؤسسة تطنطن وتشيد بنشاطها وبالعاملين فيها ، رغم خسائرها الفادحة . وهذا يعنى طبقا لقانون باركينسون أن مستوى الأداء فى هذه المؤسسة قد تقرر واستقر على أن يكون بالغ الانخفاض والتواضع .

ويرى قانون باركينسون أن نظرة العلاج إلى المؤسسة المريضة تختلف من حيث المرحلة التى تمر بها .

فإذا كانت تمر بمرحلة المرض الأولى من نقص الكفاءة فإنه يمكن علاجها بتعزيزها بالكفاءات النشطة التى تحتاج إليها لتعديل موقف عدم الكفاءة التى تعانى منه ، وإذا كانت تمر بالمرحلة الثانية فلابد من إجراء جراحة عاجلة أى ببتر الأعضاء المفسدين فيها و خاصة رئيسها ووقف نفوذ من وراءه والعاملين على إبقائه لأغراض فاسدة فى نفوسهم ، وهذا العلاج غير مضمون النتائج ، بل أحيانا يكون ضرباً من العبث ، إذ قد يترتب عليه صعوبات فى التنفيذ سواء فى إمكانية الحصول على الأكفاء القادرين على التعامل مع الباقين من العاملين فى المؤسسة أو فى مواجهة العراقيل التى يضعها هؤلاء أمام القادمين الجدد .

أما إذا كانت المؤسسة تمر بالمرحلة الثالثة وهى مرحلة النزع الأخير فإنه لا يمكن علاجها ، لأنها تعد فى حكم العدم ، ولكن لاحياء رسالتها فإن الوسيلة الوحيدة هى أن تنشأ مؤسسة جديدة لا علاقة لها بسابقتها تقوم بمهامها مع تغيير الأسم والمقر وتعيين موظفين وعاملين جدد ، أى التغيير الكامل لكل ما يحيط بنشاط المؤسسة الجديدة من قوانين ولوائح

وإجراءات ووسائل اختيار العاملين فيها . وقبل كل شيء ضرورة التخلص من جميع العاملين القدامى بدون استثناء وعلى جميع المستويات ، حيث إن أجسامهم اكتسبت مناعة ضد أى إصلاح يخص المؤسسة . ويحذر قانون باركينسون بشدة من الإغراء لدى البعض الذين يريدون التوفير فى النفقات بنقل بعض العاملين فى المؤسسة القديمة إلى المؤسسة الجديدة ، حيث إن عملية النقل هذه تعد قاتلة للمؤسسة الجديدة ، كما يحذر أيضًا من الذين يتخفون وراء حجة الاستمرارية ، وهى حجة يجب الوقوف أمامها بكل حزم لمنع خطر العاملين القدماء واستشراء مرضهم وميلهم للانتقام مع توافر ميولهم العدوانية ، تجاه المؤسسة الجديدة الأمر الذى يجعلها تبدأ بداية فاشلة ، ويصر قانون باركنسون أيضًا حتى على عدم نقل أى معدات أو حتى ملفات من المؤسسة القديمة إلى المؤسسة الجديدة مهما كانت الأسباب خوفا على حياة المؤسسة الجديدة ، بل يذهب إلى حد عدم استعمال المبانى القديمة التى تظهر عليها آثار الفشل والكسل والاستهتار والتى كان السبب فى ظهورها شخص اختير على رأس الهرم لغرض أبعد ما يكون عن تحقيق مصلحة المؤسسة ، أو العمل على بلوغها النجاح ، والأهداف المرجوة أساسًا من وجودها .

ويطبق هذا القانون فى الدول الغربية بمعرفة هيئات متخصصة فى شراء الشركات والمؤسسات المتعثرة ، حيث تقوم بإصلاحها فى ضوء هذا القانون بشرط أن تكون عثرات هذه المؤسسات فى المرحلة الأولى أو الثانية ، حيث تعيد بناء هيكلها ثم تعرضها للبيع من جديد بعد تخلصها من أسباب هذا التعثر ، أما إذا كانت فى المرحلة الثالثة فإن هذه الهيئات تعرض عن شرائها وبهذا يعلن إفلاسها ، وبالتالى يفسح المجال أمام مؤسسة جديدة للظهور فى نطاق النشاط نفسه .

أما الدول الشيوعية فإننا نجد بلدا مثل الصين تكتشف أن الكثير من

مؤسسات القطاع العام فيها أصبحت سرطانًا يسرى فى جسمها ، فلم تتردد فى بتره أى بغلق المؤسسات دائمة الخسارة ، ويبدو وكأن ذلك تطبيق لقانون باركينسون ، وفى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا فقد اكتشفوا أيضًا أن مؤسسات القطاع العام الخاسرة فيها تمثل نزيفًا داخليًا مستمرًا سبب لهذه الدول أنيميا مزمنة فى اقتصادها وظهور أمراض اقتصادية لا أمل فى شفائها إلا باللجوء إلى اقتصاديات السوق والتى وافقت عليها تمامًا هذه الدول فى الإعلان الذى اشتركت فى إصداره مع الغرب من مؤتمر التعاون الاقتصادى فى أوروبا الذى عقد فى بون بألمانيا فى ٩ أبريل ١٩٩٠ والذى تعترف فيه هذه الدول ، « بأن المؤسسات الديمقراطية والحرية الاقتصادية تقوى وتدعم التقدم الاقتصادى والاجتماعى » . كما تأكد هذا الالتزام من دول الشرق والغرب فى ميثاق باريس للتعاون والأمن الاوروبى الذى وقع فى ١٩ نوفمبر الماضى ، والذى توافق فيه على الديمقراطية والملكية الفردية والاقتصاد الحر وحقوق الإنسان .

وإذا رجعنا لمصر لوجدنا أن دراسة قانون باركينسون تجعلنا نشعر ، وكأن واضعه قد صاغه خصيصًا لمؤسسات القطاع العام فى مصر بما فى ذلك العلاج الذى وصفه لكل حالة من الحالات الثلاث التى ورد ذكرها هنا .

وواضح من كل ما سبق أن أمام مجلس الشعب الجديد واجبًا هامًا وعاجلًا فى مواجهة واقع مصر الذى تعيشه .. وهو أنه بدون تغيير جميع القوانين وتصحيح المفاهيم فيها والتى تحكم وتنظم العمل والإنتاج والثواب والعقاب وأن من « لا يعمل ، لا يأكل » ، وأن القطاع العام ليس تكية أو ملجأ لإيواء الكسالى والسلبيين والعجزة والعاطلين والفاسدين بل هو محراب عمل جاد وإنتاج متقن ، فإن الحديث عن إصلاح القطاع العام فى

مصر بمشروع قانون لا يأخذ فى اعتباره كل هذه الأسباب يصبح حديثا غير ذى مضمون . كما أن الادعاء بأننا نتجاوب أو سبقنا غيرنا فى التجاوب مع رياح التغيير سيصبح أمرا هو الآخر يدعو للتساؤل !!

الدبلوماسية بين الملكة .. والتدريب ..

أخذ فن الدبلوماسية يتطور ويتشكل ليصبح فرعا من فروع القانون الدولى وبدأ يتسم بسمة العلم بعد أن أصبح للدبلوماسية قواعد و أصول تتطلب دراسة خاصة وبحثًا عميقًا فى القانون الدولى العام ، وفى التاريخ الدبلوماسى والاقتصاد مع احاطة تامة بعمليات التفاوض وبالمعاهدات الدولية عامة والمعاهدات المبرمة مع دولة الممثل الدبلوماسى بوجه خاص ، أما لماذا تتسم الدبلوماسية رغم ذلك بسمة الفن فلأنها تتطلب مواهب طبيعية خاصة ، لا تكتسب بالتحصيل والتدريب فقط لأنها مواهب تولد .. وتتميز بحدة الذكاء وسرعة البديهة وقوة الملاحظة وحسن التصرف وبراعة الحديث فى شتى المواضيع بأكثر من لغة أجنبية ، ومع أرقى البيئات والمستويات فى المجتمع الحضارى ، على أن يكون ذلك كله فى إطار من الاستقامة وحسن السمعة ، والبعد عن كل ما يشين أو يخدش السيرة .

ومن هنا جاءت أهمية توافر وسائل التدريب وصقل الملكات الدبلوماسية المتوفرة وعلى رأسها المعاهد الدبلوماسية . بعض دول العالم مثل بريطانيا وكندا تختار خريجى الجامعات للالتحاق بالخدمة الدبلوماسية ، حيث تقوم بتدريبهم لتولى هذه المهمة . وعلى الجانب الآخر نجد عدداً من الدول الاوروبية والآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية لديها معاهد متخصصة ، ذات برامج محددة لتدريب خريجى الجامعات الذين تتوافر فيهم شروط الالتحاق بالخدمة الدبلوماسية ، وكذلك تدريبهم أثناء وجودهم بها .

خلال الاجتماعات التى تعقد من وقت لآخر ، والتى يحضرها العديد من

مديرى وعمداء المعاهد الدبلوماسية ، والتى كان آخرها فى القاهرة فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ تجرى باستمرار المقارنات بين الأساليب المختلفة التى تتبعها هذه المعاهد فى سياستها التدريبية ، ومن الأسئلة التى تطرح عادة من الذى يعمل فى حقل الدبلوماسية الدولية ؟ وما هى الملكات والمواهب المطلوبة ؟ وهل يمكن اكتساب هذه الملكات وكيف ؟ وهل عملية الاكتساب هذه تؤثر على أسلوب إدارة الدبلوماسية وعلى نتائج المفاوضات الدولية فى المجالات المختلفة ؟ .

ومن الأجوبة نجد أن الرؤى والممارسات تختلف .. فبعض المعاهد الدبلوماسية تقتصر على تدريب أبناء بلدها فقط مثل السعودية وكوريا الجنوبية ، والبعض كما فى برنامج الخدمة الاجنبية فى جامعة اكسفورد فى بريطانيا لا يقبل فيه غير الطلبة الأجانب ، وخاصة من الدول النامية ، ثم تجد موقفا وسطًا مثل الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية التى تقبل طلبة من النمسا ، ومن الخارج فى وقت واحد بل نجد بعض المعاهد كما الحال فى الكاميرون وترينيداد تقدم تسهيلاتها لدول المجموعة الإقليمية التى تنتمى إليها ، وفى أمريكا الشمالية نجد أن برامج الطلبة المقيدين والخريجين موجهة للمواطنين والأجانب على حد سواء ، بغرض تشجيعهم على اختيار مهنة فى مجال الشئون الدولية فى القطاعين العام والخاص ، وذلك من منطلق مفهومهم أن الخبرات الدبلوماسية ليست متعلقة فقط بالدبلوماسية التقليدية ولكن مرتبطة أيضا بكبار المسئولين الحكوميين ، وبكبار رجال الاعمال فى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ..

ومن هذا نجد أن التدريب قد لا يقتصر على دبلوماسيى الدولة التى تدير معهدا دبلوماسيا ، إذ قد يكون من بين الجارى تدريبهم دبلوماسيون من دول أخرى وهو وضع يبين مدى التقارب فى العلاقات الدولية بين هذه الدول ودولة مقر المعهد . وبهذا المعنى الشامل فإن التدريب الدبلوماسى

قد يصبح أداة إيجابية فى السياسة الخارجية .

وتختلف النظرة من معهد لآخر فى طريقة التركيز على مواد البرامج ، ففى المعاهد الغربية الاوربية عموما نجد أنها تتناول أساسا القانون الدولى والتاريخ الدبلوماسى خاصة منذ مؤتمر فيينا ١٨١٤ مع التركيز على أسلوب إدارة الدبلوماسية فى الماضى .

أما فى الدول النامية عموما فنجد أن المعاهد يقل تركيزها على التاريخ الدبلوماسى ، و كذلك على النظام الدولى من منظور أنه نظام نشأ متميزا ضد مصالحها . وتركز أساسًا على توضيح الظروف السياسية ، والاقتصادية للدبلوماسيين الناشئين ، والتى أدت بهذه الدول إلى حالة التبعية الدولية القائمة ، كما تدرس هذه المعاهد أيضًا ما تسميه بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد والانقسام بين دول الشمال والجنوب ، بل إن بعضها يركز فى برامجه على دراسة أثر المؤسسات متعددة الجنسية .

أما فى أمريكا الشمالية فإن التركيز الأكبر ينصب على الأعمال الدولية INTERNATIONAL BUSINESS والإدارة بل إن بعض معاهدها يدرس الدبلوماسية فى نطاق برامج إدارة الأعمال .

ومصر فى هذا المجال أخذت موقفًا وسطًا شبيهًا بموقف الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية من حيث قبول الملاحق الدبلوماسيين الناشئين من مصر ومن الدول الأخرى التى غالبًا ما تكون من أفريقيا والعالم العربى .

أما فى التدريب فقد جمعت بين المواقف المختلفة من حيث ركزت فى برامج المعهد الدبلوماسى المصرى على مواد الدبلوماسية التى تتناولها المعاهد فى أوروبا وأمريكا والعالم الثالث ، علاوة على الندوات والمناقشات المفتوحة وتبادل الزيارات العملية ، مع بعض المعاهد والمؤسسات الاجنبية لتصقل المواهب الشابة وتفتح أذهانها على شتى الاتجاهات فلا تنغلق على مفهوم دون آخر ، وحتى لا تستعصى عليها مواجهة أى مواقف قد

يتعرض لها أصحابها فى المجال الدولى مستقبلا وخاصة فى نطاق الدبلوماسية متعددة الأطراف من مؤتمرات واجتماعات دولية ومفاوضات، والتى تجرى فى عالم تزداد فيه درجة الاعتماد المتبادل فى المصالح يوماً بعد يوم.

والدبلوماسية هى قديمة قدم الشعوب نفسها، ومنذ قديم الأزل كانت الجماعات البشرية تتبادل الممثلين والرسل، إلا أنه مع التقدم الحضارى للإنسان أخذت الدبلوماسية تتطور إلى الشكل الذى نعرفه حاليًا، والذى يحكمه وينظمه عدد من الاتفاقات الدولية والمعاهدات الحديثة.

والممارس للدبلوماسية لن يكتب له النجاح فى تحقيق مهامه ما لم يكن لديه القدر الكافى من القدرات الذاتية والملكات الخاصة، التى بدونها لا يمكن لأى برامج تدريبية مهما كانت عالية المستوى أن تحقق الاهداف المرجوة منها حيث أن فاقد الشيء لا يعطيه، ولهذا كانت الدول على اختلاف نظمها واتجاهاتها حريصة كل الحرص - فى أغلب الأحوال - على حسن ودقة اختيار العناصر الشابة التى ستجرى عليها عملية الصقل لمواهبها لتصبح عنصراً دبلوماسيا فذا جمع بين الملكة والتدريب..

تمثال الحرية .. والخديو إسماعيل !!

وقف المثال الفرنسى الشاب فريدريك أجوستى بارتولدى مشدوهًا أمام قوة وضخامة حجم التماثيل والآثار المصرية خاصة الأهرامات وأبو الهول وتماثيل الملوك الفراعنة ، ووقف مبهوراً تملؤه الرهبة والخشوع أمام هذه الأعمال الخالدة وبدأ يغمره الشعور بعظمة هذه الشخصيات الملكية ووقف مسحوراً ومنجذبًا على وجه الخصوص ، أمام عيون هذه التماثيل الجرانيتية التى أعطته الاحساس بأن نظراتها سرمدية مملوءة بالطيبة ، تتجاهل الحاضر وتنظر إلى المستقبل اللانهائى ، ونتيجة هذا الاعجاب ركز المثال العبقرى على تاريخ وتصميمات وتعبيرات وتشكيل هذه الآثار ، الأمر الذى انعكس على أعماله الفنية فجاءت فرعونية من حيث الضخامة والعظمة .

وبمناسبة قرب افتتاح قناة السويس طلب الخديو اسماعيل عام ١٨٦٧ من بارتولدى أن يتقدم بعدد من الأفكار والرسومات والنماذج لتمثال ضخم كان يأمل فى وضعه عند مدخل القناة على البحر المتوسط فى بور سعيد ، وطلب الخديو إسماعيل أن يكون التمثال على هيئة فلاحة مصرية بملابسها القروية تحمل مشعلاً بيدها متجها إلى السماء كفنار يهدى السفن إلى مدخل القناة ، وكرمز للتنوير والمعرفة ، و أن ينبعث النور أيضا من غطاء رأس التمثال من سبع جهات مختلفة تعبيرا عن أن مصر حاملة وناشرة للحضارة والثقافة والنور والتقدم عبر بحار العالم السبعة ، وأراد اسماعيل أن يكون التمثال بارتفاع كلى قدره مائة متر ، ليصير أكبر من تمثال روديس الضخم الذى كان يعد من عجائب الدنيا السبع ، وكان

يستخدم كفنار عندما دمرته الزلازل فى العصور القديمة .

وكان أبرز مايجول فى خاطر الخديوى إسماعيل وراء طلبه هذا هو أن يصبح التمثال المصرى الجديد رمزًا للنهضة والتحديث ، وهى العملية التى كانت تجرى فى عهده على قدم وساق ، أما اختياره أن يكون التمثال على هيئة امرأة فلاحة فكان تعبيرا عن مصر وعن الحرية ، إذ أن الحرية من قديم الزمن كان يرمز لها بتماثيل للمرأة . والسبب فى هذا الاختيار أن الخديوى اسماعيل كان عاقدا العزم على انتهاز فرصة حفل افتتاح قناة السويس وحضور أكبر عدد من الملوك والأمراء خاصة من أوروبا ليعلن استقلال مصر عن الدولة العثمانية .

وقد سعى إسماعيل فعلًا إلى الحصول مقدمًا على موافقة أهم الدول الأوربية على الإعلان الذى كان ينوى إصداره باستقلال مصر أثناء حفل افتتاح القناة ، إلا أن نابليون الثالث إمبراطور فرنسا عارض بشدة هذا الإجراء الذى كان الخديوى اسماعيل ينوى القيام به خوفًا على المصالح الفرنسية الضخمة فى مصر ، وهدده تهديدا مباشرًا ، الأمر الذى جعل إسماعيل يعدل عن خطته فى إعلان الاستقلال وأن لم يغير هدفه ، فقد قرر فى ضوء هذه المعارضة أن يستخدم قوة المال فى شراء استقلال مصر من السلطان العثمانى مستغلا العسر المالى الذى يعانى منه السلطان والفساد والرشوة المتفشيين فى القصر ، وهو ما نجح فيه الخديوى إسماعيل وما عرف فى ذلك الوقت بفرامانات إصلاح الحكم والتى أعطت لمصر حرية التصرف الكامل والتعامل فى علاقاتها مع الدول مباشرة وعلى أساس من المساواة .

ولكن نظرًا للضغوط السياسية والاقتصادية التى واجهت الخديوى إسماعيل نتيجة لتوسعه الشديد فى عملية بناء مصر من الداخل سواء بالنسبة للبنية الأساسية ، أو الزراعة ، أو الصناعة مع تعسف الدائنين

بتشجيع من فرنسا وإنجلترا ، ومع انخفاض أسعار وصادرات القطن نتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، ودخول أمريكا منافسة فى تصدير هذه السلعة .. كل هذا كان من الأسباب التى جعلت الخديو إسماعيل يعدل عن استكمال تمثاله العزيز على نفسه والذى كان بارتولدى قد انتهى من عمل الرأس والذراع والمشعل بشعلته ، وكان منهمكاً فى الانتهاء من جسم التمثال عندما وردت إليه الأنباء السيئة بعدول الخديوى عن شراء التمثال ، وقد ترتب على ذلك أن توقف العمل فى تمثال النهضة وأصبح سمفونية ناقصة .

ولمواجهة الصعوبات الناتجة عن هذا الوضع قام بارتولدى بالاتصال ببعض الليبراليين الفرنسيين المناهضين لنابليون الثالث وعلى رأسهم لابولاى ممن كانوا يطالبون ، بأن تقوم فرنسا بتقديم هدية تذكارية للولايات المتحدة تعبر عن الحرية بمناسبة العيد المئوى الأول ، لاستقلال أمريكا فى عام ١٨٧٦ ، يعيد للذاكرة دور فرنسا وما قام به لافاييت بالذات من مساعدات كانت حاسمة فى انتصار أمريكا وحصولها على الاستقلال من بريطانيا .

وقام بارتولدى داعيا إياهم بتبنى حملة تبرعات لتكملة التمثال وإهدائه لأمريكا .

وقد ترتب على ذلك أنه فى الفترة من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٧٥ ، أن قام بارتولدى بحملات مكثفة فى فرنسا والولايات المتحدة يساعده فى فرنسا لابولاى وجماعته وفى الولايات المتحدة الجنرال شارلز ستون كبير الخبراء العسكريين الأمريكيين فى الجيش المصرى ، وذلك بإيعاز من الخديوى اسماعيل وعدد من أعضاء الكونجرس كى يتمكن بارتولدى من جمع التمويل اللازم لإنهاء العمل فى التمثال الذى أصبح اسمه ابتداء من عام ١٨٧٥ « الحرية » أو « الحرية تنير العالم » بعد أن كان يدعى

« النهضة » أو « مصر تحمل لواء النور إلى العالم » .

وقد انتهى الأمر إلى قيام الهيئات المختلفة وأفراد الشعب فى فرنسا بتحمل تكاليف تكملة جسم التمثال نفسه ، وقيام الهيئات والأفراد المختلفة فى الولايات المتحدة بتمويل بناء القاعدة التى سيوضع عليها التمثال .

ونتيجة لضياع وقت طويل فى توفير التمويل اللازم ، أصبح من المتعذر إنهاء التمثال فى الوقت المناسب ليقدم هدية من فرنسا أثناء احتفالات مرور المائة عام الأولى على الاستقلال الأمريكى عام ١٨٧٦ .

وقد اكتفى آنذاك بإرسال الذراع والشعلة التى كان العمل قد انتهى فيهما لحساب مصر لعرضهما فى فيلاديلفيا بمناسبة الاحتفال المئوى ، أما الرأس فقد كان بارتولدى يجرى بعض التعديلات الطفيفة على ملامح الوجه الفرعونية لتصبح أقرب إلى ملامح والدة بارتولدى نفسه لتأثره بشخصيتها القوية ، غير أنه احتفظ بالكامل بالعيون والنظرات الفرعونية للتمثال ، لشعوره كفنان أنها تمثل حسه وادراكه الفنى الذى عثر عليه عندما وقف خاشعًا أمام التماثيل الفرعونية أثناء زيارته لمصر ، كما احتفظ أيضا بأصابع الأيدى والأرجل الفرعونية للتمثال ، وكان التعديل الإضافى الآخر الذى أجراه هو اللباس الخارجى لجسم التمثال ليكون أقرب إلى الرداء الرومانى منه إلى الرداء القروى المصرى .

وبسبب التأخير فى تحصيل الأموال اللازمة ، فقد انتهى بارتولدى من أعمال التمثال بالكامل عام ١٨٨٥ وأبحر التمثال فى فرنسا فى ١٩ يونية ١٨٨٥ ، وانتهى العمل فى تثبيته على قاعدته فى جزيرة « إليس » ببوغاز مدينة نيويورك يوم ٢٣ أكتوبر ١٨٨٦ ، وبلغ ارتفاع التمثال وقاعدته ٣٠٦ أقدام و٨ بوصات وهو ما يزيد قليلاً على المائة متر التى جاءت فى الطلب الأصلى للخديوى إسماعيل .

والطريف فى مجال المقارنة بين المعانى التى أريد التعبير عنها فى التمثال بصيغته القديمة « النهضة » وفى التمثال بصيغته الجديدة « الحرية » أن الكتاب الموجود فى اليد اليسرى للتمثال ، يرمز إلى المعرفة فى تمثال « النهضة » والقانون فى تمثال « الحرية » . أما السلاسل المحطمة أمام قدمى التمثال فكانت تعنى القضاء على العبودية فى تمثال « النهضة » نظرًا لدور الخديو إسماعيل البارز فى هذا المجال ، كما تعنى التحرر فى تمثال « الحرية » .

والجدير بالذكر أيضًا أن تمثال نهضة مصر الذى نحته المثال محمود مختار الذى نحتفى الآن بمرور مائة عام على مولده ، والذى تأثر بمدرسة بارتولدى و المقام حاليًا عند مدخل متحف المثال محمود مختار الموجود الآن عند مدخل الطريق المؤدى إلى جامعة القاهرة قد استوحى جسم وملامح المرأة الريفية المعبرة عن مصر من تمثال « النهضة » الأصلى للخديوى اسماعيل والذى حوله بارتولدى إلى تمثال الحرية الواقف حاليًا فى بوغاز مدينة نيويورك بدلاً من وقوفه فى مكانه الأصلى ببوغاز بور سعيد عند المدخل الشمالى لقناة السويس !!

من أكتوبر ٧٦ إلى أكتوبر ٢٠٠١

نحن الآن فى عام ١٩٧٦ .. خرجت مصر من معركتها الحربية مع إسرائيل ، وقد وضعت منطقة الشرق الأوسط على أول الطريق المؤدى للسلام ، وبدأت مصر تستعد لخوض معركة السلام مع إسرائيل بقيادة الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، هذا عن السياسة الخارجية لمصر فى ذلك العام .

أما فى الداخل فقد رأى السادات ببصيرته الثاقبة أن الأمر لا يستقيم دون أن يحدث تغيير من نوع آخر يتمشى مع التوجهات الجديدة نحو إقرار السلام فى المنطقة ، وإطلاق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية من عقالها لتتمكن مصر من اللحاق بركب التقدم ، والتغيير الذى بدأت رياحه تهب على العالم ببطء ، فأطلق الزعيم الراحل الديمقراطية فى مصر فى ذلك العام بعد أسر دام نحو ربع قرن ، وكان الأمر يستوجب ليكون للديموقراطية كيانها ووزنها أن تؤسس على تعدد الأحزاب ، ومع خلو الساحة من الأحزاب أسرع الرئيس السادات بخلق وإنشاء عدد من الأحزاب التى تمثل أهم الاتجاهات على أمل أن تطور نفسها سياسيا لتصبح أحزاباً حقيقية تنال تأييد الشعب واحترامه .

وولدت مجلة « أكتوبر » فى هذا العام .. عام خوض تجربة جديدة للديموقراطية فى مصر .. فجاء ميلاد « أكتوبر » إعلانا ببدء مرحلة مبشرة من الانفتاح الاقتصادى والسياسى والفكرى .. وكان اسم المجلة عنواناً بارزاً لمرحلة التغيير العسكرى والسياسى والاقتصادى الذى أطلقت

شرارته الأولى يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣ .. وأطلقت شرارته الثانية عام ١٩٧٦ .

إن تاريخ البشرية هو سجل مشرف لعديد من الانجازات والعبقرية .. ولكن هذا التاريخ عينه يحتوى بكل أسف على العديد من الأخطاء والكوارث و النفاق والتآمر .. وفى كل هذه الأحداث لم تفقد كبواته شعارًا .. فهى دائمًا كبوات من أجل مجد الزعيم أو القائد أو من أجل السيادة أو الايديولوجية أو النظرية أو الأسواق .. إلخ .

وعلى قدر ما حققته السياسة الخارجية للرئيس السادات من نجاح فى التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل ، فإن السياسة الداخلية فى ذلك الوقت انتابها الكثير من الصعوبات بحيث أصبحت فى بداية الثمانينات تعانى من التناقض والقصور مما جعل الرئيس السادات يتجه فى أواخر أيامه نحو الكثير من التصرفات الفردية مزلزلا بذلك الكثير مما بناه من أسس للديموقراطية وللتعدد الحزبى .



ومرت خمسة عشر عامًا من عمر مجلة « أكتوبر » شاهدت أثناءها الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء فى مصر أو الشرق الأوسط أو العالم .

ولعل أهم ما قد يستوقف النظر أمام من ينظر للمستقبل من خلال هذه الفترة أنه فيما يتعلق بمصر ، فإن الرئيس حسنى مبارك اعتنى بالبنية الأساسية فاهتم بالمرافق العامة بعد طول إهمال لتصبح صالحة لاستخدام المواطنين وتهيىء للمهتمين بالتنمية الاقتصادية الوسائل الأساسية والضرورية لتنفيذ مشاريعهم .. كما أتاح لحرية الرأى والكتابة الشىء الكثير . وفيما يتعلق بسياسته الخارجية فقد نجح فى استرجاع طابا .. وإعادة العلاقات بين العرب ومصر وعودة الجامعة العربية لمقرها فى

القاهرة .. مع الاحتفاظ بعلاقات رسمية مع إسرائيل .. كما نجح فى تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى احتفظ فيه بعلاقات صداقة قوية مع الولايات المتحدة وأوربا واليابان ، ويضاف إلى كل ما سبق جهوده المتصلة المبذولة لدى جميع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للمشكلة الفلسطينية برغم ما يواجهه من جحود ونكران للجميل من الفصائل الفلسطينية من وقت لآخر .. لاقتناعه المبدئى بعدالة القضية بغض النظر عن التصرفات الشخصية للزعماء الفلسطينيين .

واستقراء لهذا الماضى واستشرافا للمستقبل فالمتوقع من جانب الرئيس حسنى مبارك أن يقوم بفتح الأبواب أمام ديموقراطية حقيقية كاملة لا خوف منها بل هى حصن الأمان .. ولا يتأتى ذلك إلا بوضع دستور جديد - عندما يحين الحين - ينقل مصر إلى القرن الحادى والعشرين سياسيًا واقتصاديًا دون جلبة أو هزة خاصة ، وأن مصر غنية بأبنائها الأكفاء القادرين على وضعها على طريق التقدم والازدهار إذا ما أتيحت لهم الفرص وأزيلت العقبات .

ومن ينظر للشرق الأوسط الآن ير العديد من دوله تحضر مؤتمر مدريد الدولى للسلام .. يجد نفسه يعود بالذاكرة إلى عام ١٩٧٣ عندما نادى الرئيس أنور السادات إبان حرب أكتوبر لأول مرة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط ، وقد نجح عندئذ فى عقد مؤتمر جنيف للسلام كخطوة أولى على طريق التسوية السلمية التى تم خلالها الاتفاق على فك الاشتباك بين الدول المتحاربة مصر وإسرائيل ثم سوريا ..

وبعد زيارة الرئيس السادات للقدس دعا إلى عقد مؤتمر مينا هاوس عام ١٩٧٧ الذى لو حضرته منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا آنذاك

لتم اعتراف إسرائيل بالمنظمة ولأمكن حل الكثير من قضايا النزاع عندئذ بشروط أحسن بكثير للجانب العربى .. ولكن جاء رفض الفلسطينيين والسوريين الحضور اهداراً لفرصة كبيرة لن تعوض للفلسطينيين .. باعترافهم الآن ، كما جاء الرفض أيضا إضعافا للموقف المصرى بعد ذلك .. وعمومًا فإنه خلال الخمسة عشر عاما هذه ثبت للجميع أن مصر كانت على حق عندما نادت بتحدى العدو وقبول التفاوض معه من أجل استرجاع الحق العربى ، وها نحن أولاء اليوم نجد أن من رفض الجلوس مباشرة مع العدو فى الماضى يجلس الآن معه فى ظروف أصعب بكثير من الظروف التى كانت مواتية فى مينا هاوس .. ولعل أدق هذه الظروف هو السباق مع الزمن للتوصل إلى الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية قبل أن تغرق بالكامل تحت فيضان المهاجرين السوفييت ، ومستوطناتهم التى انتشرت فى كامل أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة ، فلنصل هذه المرة أن يهدى الله النفوس العربية وتتيقن من أهمية التفاهم والتنسيق فيما بينها ، لأن فى يدها سلاحاً ليس سريًا ولكنه أمضى من الأسلحة النووية الموجودة فى الترسانة الإسرائيلية .. وهو الوحدة .. ولا أعنى هنا الوحدة الدستورية ولكن وحدة الفكر والهدف ، والقدرة على تخطى المصالح الفردية الضيقة إلى المصالح العربية القومية .

لقد عاصرت أكتوبر وتفاعلت مع الأحداث الجسام التى مرت بالعالم فى أوج هبوب رياح التغيير ، وما ترتب عليها من انتهاء للحرب الباردة ووحدة ألمانيا وانهيار الإمبراطورية السوفيتية من الخارج باستقلال دول شرق أوروبا عنها ، وانهيارها من الداخل بتفكك الاتحاد السوفيتى إلى مجموعة من الجمهوريات استقلت منها ثلاث هى دول البلطيق واعترف الاتحاد السوفيتى والعالم باستقلالها ، وما بقى من هذا الاتحاد لا يزال فى مرحلة التفاعل نحو ارتباط من نوع جديد مبنى على الديموقراطية

والاقتصاد الحر ، كما ترتب على رياح التغيير نضوج دول السوق الأوروبية المشتركة الاثنتى عشرة وتطورها إلى علاقات اقتصادية وسياسية جديدة يبدأ العمل بها فى مطلع عام ١٩٩٣ هى السوق الموحدة للجماعة الاوروبية ، التى تهدف إلى وحدة اقتصادية ووحدة سياسية مفتوحة لعضوية المزيد من الدول الاوروبية .

ونتج أيضاً عن رياح التغيير اختفاء الكثير من النظم الديكتاتورية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وحل الكثير من المشاكل الاقليمية التى كانت معلقة بسبب الصراع الذى كان قائماً بين أمريكا والاتحاد السوفيتى وذلك فى أنجولا وناميبيا وأثيوبيا والصومال وليبيريا ونيكاريجوا وأفغانستان وكمبوديا .. إلخ ..

ولعل أهم نتائج هذه المتغيرات جميعا ظهور الولايات المتحدة كقطب واحد لا ينافسه آخر فى الوقت الحاضر فى المجال الدولى .. وإعطاء الأمم المتحدة دوراً أكثر أهمية مما كانت عليه فى الماضى .

وإذا كنا قد عشنا الماضى ولم تعد لنا منه سوى الدروس فماذا عن المستقبل ؟ ماذا عن أكتوبر عام ٢٠٠١ والعالم كله فى ضوء انزواء الأيديولوجيات ، وزيادة التعليم والثروة وانتشار المعرفة وتقلص الأمية واتجاه الأمم إلى الديموقراطية واحترام الفرد ، مع وجود مشاكل اقتصادية وسكانية رهيبة ؟

الذى أتوقعه أن نجد مجلة « أكتوبر » فى بداية القرن الحادى والعشرين – وهو بداية الألفية الثالثة الميلادية – تتبنى مواقف ثابتة وواضحة فى تأييد الديموقراطية والانتخابات الحرة المباشرة واستقرار الوضع السياسى ، والاجتماعى فى ظل الدستور الجديد الذى صدر منذ

بضع سنوات فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، وتتقدم « أكتوبر » بكثير من الأفكار على طريق حل المشاكل الاقتصادية المتبقية وتصفية مشكلة التضخم السكانى ، والدعوة إلى تكملة أمواج الاستيطان السكانى فى سيناء والساحل الشمالى الغربى للبلاد ، والوادى الجديد ..

وفى مطلع القرن الحادى والعشرين سوف تجد « أكتوبر » أن جميع عناصر الحركة والتطور فى الشرق الأوسط قد تغيرت وحدث تحول جوهرى فى نماذج القوى الموجودة ، والمقاومة المقابلة لها تغرى « أكتوبر » فى معاجلة القضايا التى تستدعى الكثير من الشجاعة والخيال من أجل تغيير تاريخ دول المنطقة ببناء علاقاتها على أساس من التعاون فى البناء بدلاً من الخصام والهدم .

وفى مجال علاقة إسرائيل بالفلسطينيين والعرب ستجد « أكتوبر » نفسها أمام واقع تاريخى جديد يستوجب على جميع الأطراف حل النزاع سلميًا ..

وعلى الجانب الآخر فإننا فى ضوء الحقائق الدولية الراهنة التى تمخضت عنها رياح التغيير فى العالم نجد أن الولايات المتحدة لن تبقى القطب الأوحد العظيم ، بل ستبزغ فى مطلع القرن القادم بضعة أقطاب على أنقاض القطب السوفيتى ، ولعل أهمها فى المرحلة الأولى الجماعة الأوروبية واليابان علاوة على الولايات المتحدة ، وفى مرحلة لاحقة ربما تنبثق أقطاب إضافية مثل ألمانيا والدولة الروسية الجديدة .. هذا إذا استبعدنا احتمال ظهور الصين فى يوم من أيام القرن الحادى والعشرين .

وهنا ستجد مجلة « أكتوبر » نفسها تزداد نضوجاً فى وسط دولى مثير يدعو للتحدى الذهنى ، وللتنافس على إبراز روائع الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى والعسكرى لكتابها ولضيوفها .. فى ثوب جديد قشيب يتناسب مع التقدم العلمى والتكنولوجى المستمر فى العالم .

وندعو الله عند احتفال « أكتوبر » بيوبيلها الفضى عام ٢٠٠١ أن يفىء على العالم بوفاق أوسع ، وعلى الشرق الأوسط بسلام دائم ، وعلى مصر بازدهار سياسى واقتصادى شامل ، وبسلام اجتماعى مستقر وبوحدة وطنية صادقة ..

سكرتير عام القرن الحادى والعشرين ..

فى الأول من يناير ١٩٩٢ تبدأ فترة مدتها خمس سنوات لقيادة جديدة للأمم المتحدة .. وفى خلال هذه الفترة قد تتمتع الأمم المتحدة بأحسن فرصها فى خدمة الأمم والشعوب كافة ، وبأسلوب أقرب كثيرًا عما مضى لروح ومبادئ الميثاق الذى وضعه مؤسسوها ..

ففى الأعوام القليلة الماضية وخاصة منذ العام المنصرم شاهد المجتمع الدولى تغييرات جذرية فى النظام العالمى من الناحيتين السياسية والاقتصادية .. فالعالم اليوم قد تخلص من الحرب الباردة التى لعقود مضت كانت تقرر جدول الأعمال الدولى وأسبقيات مواضيعه بشكل حدًّ من قدرات الأمم المتحدة على المحافظة على السلام .. وحد من إمكانياتها فى التنمية .. واليوم يشاهد العالم أيضًا مع ظاهرة اختفاء الحرب الباردة ظهور مشاكل جديدة ..

وبسبب هذه المتغيرات نجد الرئيس الأمريكى جورج بوش ، ينادى بما سماه « نظام عالمى جديد » يمثل أوج التطور الطبيعى فى المجتمع الدولى لمواجهة المتغيرات الجارية على المسرح الدولى يمكن له أن يوفق ويوائم ويوازن بين مصالح الأمم فى عالم متعدد الأقطاب ، والأمم المتحدة التى قدر لها منذ بداية إنشائها وبسبب استمرار الحرب الباردة أن تظل محدودة التأثير والقدرات ، أصبح متاحًا لها الآن أن تتحول إلى أداة فعالة وشاملة فى تخفيف حدة الخلافات وتوفير الاستقرار وإذا تحقق ذلك فسيرجع دون شك إلى أن المنظمة أصبحت مستعدة لأن تتولى مهامها بشكل فعال ، لحل مشاكل السلم والأمن الدوليين ، ومشاكل التنمية الاقتصادية

والاجتماعية ، وحيث أنه لا توجد عصا سحرية لتنفيذ ذلك ، فإن القيادة الحكيمة ذات الخبرة والكفاءة والكفاية فى شخصية سكرتير عام المنظمة خلال السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة فى توجيه قدرات الأمم المتحدة نحو تحقيق هذه الأهداف ، ولا نعنى هنا أن السكرتير العام سيكون قادراً شخصيًا على حل جميع المشاكل ، ولكن ما نعنيه أن يكون هو الشخص المناسب للأمم المتحدة فى الزمن المناسب .. بما يعنيه ذلك أيضًا من إعادة هيكلة المنظمة كى تكون قادرة على تحمل مسئولياتها فى زمن المتغيرات ، هذا مع ما ينتظر لها من دور كبير فى المحافظة على الأمن الجماعى .

أما وقد انقشع غبار المعركة الانتخابية لاختيار سكرتير عام الأمم المتحدة الجديد خلفًا لبيريز دى كويار بعد تأخير فى الاختيار دام ثلاثة أسابيع ، فقد ثبت يوم ٢١ نوفمبر – وهو يوم التصويت النهائى فى مجلس الأمن – أنه لا يصح إلا الصحيح ..

دخل الدبلوماسى العالم المثقف الأنيق الواثق من نفسه الدكتور بطرس بطرس غالى هذه المعركة ، وبتأييد مطلق من الرئيس حسنى مبارك ليؤكد للعالم أجمع وخاصة دول العالم الثالث ، أن الكفاءة والكفاية هما الأصل ، وفى نهاية المطاف هما أساس التقدم ، وأن العالم رغم كل الضغوط لا يعترف ولا يقدر إلا من كان على مقدرة وكفاية فى تولى الأمور .

فالدكتور بطرس بطرس غالى كان يمثل الشخصية التى تحتاج إليها الأمم المتحدة فى الفترة القادمة التى يستعد فيها العالم للتعامل مع أوضاع جديدة للنظام العالمى .. وذلك لأسباب كثيرة تجعله الشخص المناسب فى الزمن المناسب .

فهو خير من يمثل مصر والعرب وأفريقيا والعالم الثالث ، وخير من يمثل دول الجنوب فى حوارها مع دول الشمال لما يملكه من قدرات فائقة فى

التعامل مع عقليات دول الشمال وبلغاتها ..

وهذه القدرات والحنكة لم تأت بنت الساعة فهو منذ أن كان أستاذاً للعلاقات الدولية والقانون الدولى فى جامعة القاهرة فى أول الخمسينيات ، وفى بداية حياته الأكاديمية كان قدوة لطلبته من حيث الشكل والمضمون ، فكان محاضرًا بليغًا رشيق العبارة سواء بالفرنسية أو العربية قادراً على إيصال المعلومات لطلبته بسلاسة وسهولة ، تجعل أصعب المواد سهلاً استيعابها وفهمها ، ولذلك كان محبوبا من طلبته وكانت محاضراته الأكثر إقبالاً .. وكتب أكثر من ٢١ كتابًا ومئات من الأبحاث و المقالات بالفرنسية والانجليزية والايطالية والألمانية والعربية ! ولا يعنى كونه أكاديميا أن تكون الحلول الاكاديمية هى الحلول المناسبة لمشاكل العالم .

ولكن قيمة الملكة الاكاديمية فى سكرتير عام الأمم المتحدة ، تكمن فى قدرته على التحليل واختيار العملى من الحلول .. والدكتور غالى أظهر هذه القدرة طوال حياته العملية كدبلوماسى وصحفى ، ثم كوزير دولة للشئون الخارجية لمصر خلال الأربع عشرة سنة الأخيرة وكنائب لرئيس الوزراء المصرى للعلاقات الخارجية ، وفى جميع هذه المواقع كان متميزًا فى أسلوبه فى تناول الموضوعات والبحث عن حلول لها .. وكانت النتائج التى يتوصل إليها ثابتة وواضحة . أما قدراته الإدارية فكانت غنية عن كل بيان وحزمه المهذب كان من الخصال المعروفة عنه وأفكاره الابتكارية والبعد عن الجمود هما أيضاً من صفات شخصيته الديناميكية دائبة الحركة والاتصال ..

فإذا كانت الأوضاع القديمة للنظام الدولى قد ولىّ أغلبها ، فهذا يعنى ضرورة بزوغ أوضاع جديدة تتعامل بقدر أكبر من المساواة مع العديد من التجمعات الإقليمية والوطنية والعرقية والدينية عن النظر فى مشاكلها ، والتى أصبح لها الآن وقع أكبر فى التأثير على مجريات الأمور عن ذى

قبل ، وبالتالى فالعديد من المشاكل المتعلقة بالعالم الثالث لم تعد محصورة فى النوع أو فى المضمون ، وهنا نجد الدكتور بطرس بطرس غالى السكرتير العام الجديد لديه من المهارة والحذق والبراعة الكفيلة بمواجهته هذه المشاكل ، وخاصة فى أفريقيا التى تعانى من الكثير من المشاكل المعقدة : السكانية والاقتصادية والسياسية ، والتى تزداد تعقيدًا بزيادة الفجوة اتساعًا بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، أو بين الشمال والجنوب ، ولا يعنى هذا أن ننظر إليه على أنه خبير فقط فى الشئون الأفريقية ، إذ أنه فى الحقيقة عليم بمشاكل باقى المناطق كأمريكا اللاتينية والدول الآسيوية ، بل يعد خبيرًا أيضًا فى المشاكل المتعلقة بالدول الغنية أو دول الشمال .. وعلى رأسها الجماعة الأوروبية ومستقبل علاقاتها بدول العالم الثالث ، وبالولايات المتحدة ، واليابان بعد العمل بالسوق الأوروبية الموحدة ، بل يعد خبيرًا أيضًا فى مشاكل الاتحاد السوفيتى والصين ودول شرق أوروبا ، ومن هنا كان التأييد لترشيحه واضحاً منذ البداية من هذه المناطق أو التجمعات ، كمنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومؤتمر الفرانكوفونية ، وجامعة الدول العربية .

ولا يسع المراقب هنا إلا أن يكون صادقا مع الأحداث ليقرر أن السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة هو رجل كل المناطق بفهمه لها وللارتباط المتداخل فيما بينها .. وكذلك فهمه العميق للأمم المتحدة نفسها وأجهزتها ووكالاتها المختلفة ، الأمر الذى يضمن للمنظمة قيادة واعية قادرة على تقديم خبرتها الواسعة لوضع جدول جديد لأعمالها من واقع الأوضاع الجديدة فى النظام العالمى ، خاصة والشواهد تدل بإجماع انتخابه أن الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولى قد استقر رأيها أخيرًا على ألا تركن لمناوراتها السابقة أثناء الحرب الباردة ، وأن تتجاوب بوضوح مع احتياج المجتمع الدولى لتعاون فعال من خلال أمم متحدة قوية

تقرب بين دول الشمال ودول الجنوب ، بل وتقرب أيضًا بين دول الجنوب ودول الجنوب باستخدام الوسائل السلمية استخدامًا عصريًا متحضراً مبنيًا على الحوار البناء والوساطة المجردة من الهوى ..

فهنيئا لمصر أن يختار ابن لها من « الإنتيجليتسيا المصرية » ليقود الأمم المتحدة فى عصر جديد ملىء بالتحديات والأمل ، ليفتح لشعوبها أبواب القرن الحادى والعشرين لتنعم فيه بالسلم والأمن والاستقرار والتنمية والتقدم .

التسيب والإهمال .. من صفات الفهلوة

الفهلوة لفظ مأخوذ عن الفارسية ، ويعنى الشخص الشاطر سريع الخاطر .. وغالبًا ما ينطبق هذا المعنى بالمفهوم السلبى على الشخصية المراد فحصها ..

فإذا تعرضنا للشخصية المصرية نجد أنها مرت بظروف تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية على مر عصور طويلة ، ساعدت على تعميق هذا الوصف « الفهلوى » فى نفسية الشخصية المصرية ، وحولته إلى صفة دفينة فيه يصعب الفكاك منها ..

وإذا حللنا النموذج الاجتماعى الحالى للشخصية المصرية .. والتى فى تكوينها تتداخل عناصر الزمان والمكان وطريقة الحياة من أجل الوقوف على ردود فعل هذه الشخصية من واقع وسطها الاجتماعى ، لوجدنا أن أهم صفات الفهلوى فيها استعداده التلقائى للتأقلم ، فهو يتمتع بقدرة على التأقلم السريع لأى مواقف تواجهه ..

كما يفهم أيضًا ما هى ردود الفعل المطلوبة من جانبه للإرضاء .. ومن ثم فهو قادر على تعديل سلوكياته تجاه هذه المتطلبات إلى الحد الذى يراه أنه ضرورى ، وهذا الاستعداد الجاهز للتأقلم يتخذ اتجاهين : الأول ، مرونة حقيقية ومقدرة على ابتلاع وهضم كل ما هو جديد ، والثانى ، استعداده للإعراب عن موافقته السطحية بل والمصطنعة مع إظهار مودة عابرة يقصد منها إخفاء الوضع بالنسبة للموقف الذى يواجهه مع كتم شعوره الحقيقى .

وهذا الميل التلقائى فى الشخصية المصرية إلى الموافقة المصطنعة

والظاهرية وغير المخلصة جاء بفعل كم هائل من الحكام والسلاطين والملوك الذين كان على أفراد الشعب أن يخضعوا لهم ، وإلا تعرضوا لصنوف من العقاب والعذاب .. وتحت هذه الظروف تحول التأقلم المصطنع إلى ضرورة قصوى من أجل البقاء !! ووصل الحال إلى أن أفراد الشعب كانوا يبتهجون إذا أرادوا من حكامهم الابتهاج ويحزنون إذا أراد لهم حكامهم الحزن ..

ومن صفات شخصية الفهلوى الركون إلى النكتة ليس فقط بغرض التعليق على حدث ما والتخفيف من وقعه ، بل الهروب من واقع هذا الحدث .. وبرغم أن النكتة لها ويها فنها سواء فى مصر أو لدى الشعوب الأخرى إلا أن أهم ما يتمتع به الفهلوى فى حال النكتة هوتحويلها إلى وظيفة لإخفاء المشكلة التى تواجهه ، والتخفيف من وقعها ، بل وتجاوزها بشكل يحميه من التفكير الجدى فى واقع المشكلة كما لو أن إطلاق النكتة فى حد ذاته يحمل فى طياته .

من أنكى صفات الفهلوى « إثبات الذات » .. وتظهر هذه الصفة على شكل مبالغة فى إثبات واستعراض القدرات الفائقة له فى معرفة الأشياء والسيطرة عليها ..

وهذا دون شك يختلف عن « تأكيد الذات » ، والتى تنتج عن الثقة بالنفس والفهم الصحيح للعلاقة بين القدرات الشخصية والمواقف الخارجية ، وبالتالى فإن محاولة إثبات الذات لدى الفهلوى هى إعراب عن فقدان الثقة والافتقار إلى الرغبة فى تقييم المواقف بموضوعية ..

والمبالغة فى « إثبات الذات » قد تذهب بعيدًا إلى حد التهور واحتقار الآخرين وآرائهم ، وإبراز ما يعتقده قدرات فذة – لا وجود لها إلا فى خياله – فى حل وإنهاء المشاكل بطرف إصبعه أو بجرة قلمه ..

فالمبالغة والمزايدة عن صفات الفهلوى يضاف إليها ما يعرف

« بالقنزحة » .. وهذه الصفات تؤدى إلى الميل إلى الذم والتلميح والدس والافتراء والحط من قدر الآخرين .

ومن الصفات الآخرى للفهلوى الشعور بالمرارة للظروف التى يعيشها ، ورفضه لسلطة القيادة فى أى موقع كان ، وعدم قبوله لها من أعماق قلبه برغم المظهر الكاذب الذى يظهره لرئيسه فى العمل أو للحاكم من إعراب عن الاحترام والمبالغة فى ممارسته لطقوس هذا الاحترام ..

ويرجع هذا إلى أن يرى أن السلطة والقيادة لا لزوم لها ولكنها قوة لا يمكن مقاومتها أو مواجهتها ، ومن ثم عليه أن يستسلم لها إذا ما كانت تبث الخوف والرعب فى القلوب ، والمثال التقليدى على الخوف من السلطة أن الفلاح يحترم ويخشى ممثل الحكومة عديم الرحمة ، ويسخر ويهزأ بل ويحتقر من يظهر منهم الرحمة والشفقة له .

ويبدو أن المحرك وراء هذه الصفات الأخيرة لدى الفهلوى هو وجود شعور دفين لديه بالمساواة وبأنه بغض النظر عن قدراته الحقيقية لا يقل مقدرة على أى فرد آخر مهما كانت قدراته فى المجتمع .. وبالتالى كان على الفهلوى أن يملأ هذه الفجوة الواقعية بهذه الصفات على أمل أن تحقق له المساواة التى يتخيلها ..

أما أخطر الصفات التى يعانى منها الفهلوى فهى قدرته الفذة على الهروب من المسئولية ، وإلقائها على الآخرين والعمل على إبعادها ما أمكن عن اختصاصه ، وخلق المبررات كى يتملص من أى موقف محرج قد يتعرض له أو أى إهمال قد يقع فى محيطه .. والفهلوة تبلغ – فى رأيه – حد الكمال إذا أمكن لصاحبها أن يجد من المبررات والأسباب المقنعة التى تخليه من المسئولية وأن ينجح فى إلقاء تبعتها بالتالى على الآخرين .

وما يدفع الفهلوى إلى هذا السلوك ليس تفانيه فى الواجب ، أو رغبته

فى تحقيق نجاح ، ولكن رغبته الأكيدة فى المكافأة وخوفه الشديد من العقاب ، ويبرر سلوكه هذا بإلقاء التبعة دائما على آخرين وبخاصة رؤسائه وحكامه ويرمز لهم باستمرار بضمير الغائب ..

ولعل ما حدث من تسيب أى هروب من المسئولية ومن إهمال أى تخلص منها ، فى كارثة زاوية عبد القادر بالعامرية وغرق آلاف الأفدنة فى محافظة البحيرة . فى بداية هذا الشهر ، وما أعقبها من حريق فى مخازن السكك الحديدية فى القاهرة وغرق العبارة « سالم » فى البحر الأحمر ، لأكبر دليل على أن الفهلوة بصفاتها السيئة استشرت فى قطاعات الدولة الحكومية وغير الحكومية إلى الحد الذى يستوجب وقفة حقيقية حازمة ، وحاسمة تجاه التسيب والإهمال وعدم المبالاة الذى أصاب أفراد المجتمع بأسره وعلى كافة المستويات ، فلم نر أحداً من المختصين شعر بفداحة المسئولية ، بل أخذ كل فرد يبحث عن المبررات التى تبعد عنه العقاب وتبقى عليه فى منصبه .. وهذا تأكيد واضح لمنطق الفهلوى الذى يرى أن أى خطأ يقع ، هو مسئولية الآخرين الذين غالبًا ما يرى أنهم إما رؤساؤه أو مرءوسوه ، وما عليه إلا أن يشير إليهم بإصبع الاتهام .

ولا يمكن لنا أن نقول : إن هذا التسيب والإهمال ابن الساعة ، بل لقد كنا معنا عبر أحداث مصر الخطيرة ، ففى تاريخها المعاصر نجد أن هذا التسيب والإهمال صاحبنا فى جل قراراتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية ، وخاصة طرق ووسائل تنفيذ هذه القرارات ، سواء من الوزير أو من الأجهزة الحكومية المختصة بالتنفيذ والإشراف والمتابعة أو من أفراد الشعب نفسه .

فمع زيادة الضغط الاقتصادى والضغط السكانى برزت السلوكيات السلبية فى أجهزة الدولة وأفراد الشعب على السواء بشكل ينذر بعظائم الأمور .

ولعل أهم سبب فى عدم التصدى لهذه السلوكيات المدمرة من الفوضى والتسيب والإهمال ، وعدم المبالاة ، وهى أسباب الكوارث التى تصيبنا من وقت لآخر ، هو أن جراثيم الفهلوة انتشرت فى خلايا الشخصية المصرية سواء كان صاحبها مسئولاً حكوميًا أو غير حكومى وسواء كان غنيًّا أو فقيرا بل أكاد أقول متعلما كان أو أميًّا بدليل ما نراه من السلوكيات اليومية الغريبة لجميع أفراد الشعب فى الشارع ، سواء كانوا من قادة السيارات حكومية وغير حكومية أو المشاة أو حتى رجال المرور .

فما الحل ؟ وكيف يكون العلاج ؟

الحل وهو نفسى فى المقام الأول أن تعمل الدولة ممثلة بكل سلطاتها والاحزاب كافة والإعلام على إخراج عقدة المرارة وعدم الثقة من الشخصية المصرية .

ولا يتأتى هذا إلا بخلق علاقة صحية سليمة بين الرئيس و المرءوس وبين الحكومة وأفراد الشعب ، والعمل على إثبات أن المساواة التى يشعر أنه يستحقها يمكن تطبيقها فى مجال المعاملة اليومية وذلك بالكيل بمكيال واحد على جميع المستويات .

وبدون مواجهة السلوك النفسى الحالى الذى يزداد تعقيدا يوما بعد يوم للشخصية المصرية وعلاجه بالجدية والصراحة اللازمتين فإن التسيب والإهمال والإصرار على الفوضى وعدم الالتزام سيتكاثر وسيؤدى إلى تكرار الكوارث والأزمات ، بل وسيزيد من نقص الإنتاج وانهيار جودته .. والعلاج الناجع يتلخص فى العمل فورًا على البدء فى الإصلاح الحقيقى بإجراء تغييرات شاملة وأساسية لهياكل الدولة القانونية والسياسية والاقتصادية والتعليمية بالشكل الذى يقنع أفراد الشعب تمامًا بأن هناك جدية حقيقية فى إزالة معوقات التقدم ، وأن هناك تصميمًا واضحاً

على الانتقال به من غيبوبة الفهلوة إلى واقع يقنع ويشجع على العمل والإنتاج الجيد والتعاون وبالتالى الثقة فى الرئيس والمرءوس .

فهل حان وقت الإصلاح الحقيقى ..؟ أم لانزال ننتظر المزيد من الكوارث والأزمات ؟ ..

الفكر العربى .. بين القومية العربية والحركات الإسلامية

مر الفكر العربى بتاريخ متميز ، فقبل الإسلام كان شعور ولاء العربى للقبيلة دون أى ولاء آخر ، كالولاء العرقى أو الجغرافى ، وبعد ظهور الإسلام نجد أن الولاء له سبق ولاء القبيلة لدى العرب ، والعرب ، كما قال إدوارد توماس لورانس أو لورانس العرب : « فقدوا شعورهم الجغرافى وذاكرتهم العرقية والسياسية والتاريخية ، ليتمسكوا بشدة بلغتهم ليخلقوا منها وطناً قائماً بذاته » .

وكانت اللغة العربية الغنية فى أدبها وأساطيرها مصدر الأفكار التاريخية ، والشعور بالفخر الذى استلهم خيال الشباب الذين تولوا مهمة إيقاظ شعوبهم ، لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية أمثال المصريين رفاعة الطهطاوى ، والشيخ محمد عبده ، واللبنانيين فارس الشيدياق ، وبطرس البستانى ، والسورى عبد الرحمن الكواكبى .

وحيث إن الدعوة إلى القومية أول ما ظهرت كانت فى سوريا ولبنان والعراق ، وهى أقاليم تعربت بعد الفتح الإسلامى ، نجد أن الوطنية العربية كانت بالضرورة ثقافية السمة وليست عرقية السمة ، ومثل هذا الخليط من الأجناس التى دخلت الإسلام فى العالم العربى جعل الفكر العربى والشعور العربى ، لا ينبنيان على الأصول العرقية ، ولكن على الدين والثقافة ، وبالتبعية نجد أن كل من يحقق هويته بالاستناد إلى التراث الثقافى ويزعم أن العربية هى لغته ، يصبح فى نظر الجميع عربيًا ، وهكذا نجد أن اللغة العربية التى مدحت فى القرآن وفى التقاليد كأغنى لغة

وأكثرها بلاغة ، تبقى الأساس الصلب للوجدان الوطنى العربى .

وإذا نظرنا إلى القوميات التى ظهرت فى العالم الإسلامى قبل الحرب العالمية الأولى ، نجد أن هناك ثلاث قوميات رئيسية فيه :

● القومية الفارسية : والتى ربما ينظر إليها على أنها نوع من الاحتجاج ضد السيطرة المتزايدة للإسلام السنى على المذاهب الخارجة ، ويمكن القول فى الوقت نفسه أيضا إنها نوع من إثبات الهوية الثقافية العرقية الفارسية مغلفة بغلاف المذهب الشيعى مشكلة بذلك الأساس الحديث للقومية الفارسية .

● أما القوميتان الأخريان وهما القومية التركية ، والقومية العربية ، فقد بقيتا كامنتين بسبب خضوعهما للمذهب السنى للإسلام ، وتظهران بالضرورة كرد فعل عند حدوث فشل فى خلق ولاء مشترك قد يحل محل الإسلام كمرجع .

وهكذا نجد أنه بينما المذهب الشيعى يمثل أساس القومية الفارسية ، نجد أن القوميتين : التركية والعربية يعوق مسارهما المذهب السنى .

والقوميات الثلاث عموماً اتبعت القيم الدينية بالقيم القومية - والأمثلة على ذلك لا حصر لها ، ولعل أقربها لبس الحجاب - قبل أن تتمكن من تنمية ولاءات منفصلة .

والاستثناء الوحيد جاء بعد ذلك من جانب القومية التركية ، عندما نجحت فى فصل الدين عن القومية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو رفضها النظر إلى الإسلام كناتج لتراثها الثقافى .

أما القوميتان : العربية والفارسية فلم تتمكنا من فصل الدين عن القومية ، لأنهما اعتبرتا أن مذاهبهما هى فى الواقع تراث ثقافتيهما .

وبشكل عام نجد أن القوميات الثلاث يمكن النظر إليها على أنها مظهر

من مظاهر فشل المجتمع الإسلامى ككل فى مواجهة التقدم الأوروبى وسطوته .

وفى البداية كان المصلحون الاجتماعيون - بنظرة رومانتيكية ممزوجة بغموض عاطفى - يسعون لتبنى إجراءات إصلاحية دون المساس بالإسلام ، ولكن استمرار اضمحلال القوى الإسلامية حفزت المصلحين فى مراحل تالية إلى اللجوء إلى القوميات كوسيلة لحل مشاكل العالم الإسلامى ، وهى حركات لم تتمكن من الوصول إلى أعلى مستوياتها .

وفى المراحل الأولى للقوميات نجد أنها استقبلت بالتأييد من جانب القوى الأوروبية لأنها قريبة الارتباط بالليبيرالية الأوروبية ، ولكن نجد أن هذه القوميات فيما بعد استدارت ضد السيطرة والنفوذ الأوروبيين ، بعد أن وقع الكثير من أجزاء العالم الإسلامى تحت السيطرة الأوروبية .

ونلاحظ أن القوميات التى ظهرت فى العالم الإسلامى ، مثلها مثل الحركات الأوروبية المشابهة ، مرت بمرحلتين أساسيتين من التطور قبل أن تبدأ فى النضوج لتصبح نموذجا للولاء الوطنى للدولة الحديثة :

● المرحلة الأولى : أفرزت الدولة ذات الإقليم المحدد التى تحكمها عائلة ملكية أو خلافة ، والتى تحددت مصالحها بمصالح الوطن ، والتى سوغت كأساس تبنى عليه الدولة حقها فى الدفاع عن نفسها ضد أى تعد أجنبى .

● والمرحلة الثانية : هى عندما تحولت السلطة من العائلة الملكية أو الخلافة إلى الأمة ، فإننا نجد أن إرادة الشعب هى التى تحدد المصالح الوطنية .

والمرحلة الثانية هذه لم يصل إليها بالكامل بعد العالم العربى .

وأخيرا نلاحظ أيضا أن القومية فى العالم الإسلامى وخاصة فى العالم العربى ، على عكس القومية فى أوروبا ، مبنية بالضرورة على أسس ثقافية وليست على أسس عرقية .. ولكن كما الحال فى أوروبا فإن القومية فى

العالم الإسلامى تعرضت لتيارات وطنية متداخلة ، ففى أوروبا نجدها بالأساس تيارات عرقية ، وفى العالم العربى تيارات عرقية ثقافية .

وفى حالة العالم العربى نجد أن بعض الأقليات وخاصة الأقليات الدينية عن طريق التنوع الثقافى ، فإن التيارات الوطنية المتداخلة والمتحمسة تزداد نشاطاً هى الأخرى .

وبنظرة على العالم العربى نجد أن الأقليات الوطنية والدينية فيه متباينة ومتداخلة حتى يبدو العالم العربى وكأنه قطعة من الفسيفساء مكونة من أقليات متعددة .

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين نجد أن فكرتى القومية والديموقراطية السياسية أصبحتا أفكاراً مقبولة من الصفوة الحاكمة فى مصر والهلال الخصيب كمبادئ ومؤسسات تحل محل الولاء التقليدى للمؤسسات القديمة .

ومن الممارسة نجد أن الفكرة الأولى نجحت وأصبحت أساساً لنظام الحكومة أما الفكرة الثانية الخاصة بالديموقراطية السياسية فلعوامل كثيرة معقدة نجد أنها فشلت فى تقديم البديل العملى للمؤسسات التقليدية القديمة .

وفكرة القومية العربية فى ضوء ما سبق بدأت أول ما بدأت فى عقول شباب عربى من أقاليم الهلال الخصيب ذوى الثقافة والتوجهات الأوروبية ، وذلك بغرض مواجهة التحلل فى الدولة العثمانية ، والذى كان ينذر بمخاطر شديدة ستحل بالعالم العربى إذا لم يلتف على وجه السرعة بأيديولوجية تدرأ عنه خطر السيطرة الأجنبية ، التى كانت على الأبواب تتحين الفرصة المناسبة للانقضاض على الدولة .

وأخذ الفكر العربى بمرور الوقت وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية يتبلور فى مؤسسات سياسية مختلفة مثل الجامعة العربية ، وحزب البعث

العربى الاشتراكى وحركة القومية العربية من الخليج إلى المحيط التى سعى إلى إنجاحها الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق تحقيق أهدافه الخارجية فى العالم العربى ، وهكذا تحول الفكر العربى إلى أداة سياسية لتحقيق بعض الأهداف التى ليس بينها برنامج جدى للحرية والإصلاح السياسى والاقتصادى .

والقومية العربية من هذا المنطلق تبدو وكأنها على طرفى نقيض من الحركات الإسلامية ، وخاصة المتطرفة منها التى تنظر لفكرة القومية العربية على أنها شعار أوروبى علمانى النزعة يقدمه الغرب لمحاربة القوى الإسلامية التى تدعو للعالمية الإسلامية .

أما الماركسيون فإنهم ينظرون للقوميات عموما والقومية العربية على وجه أخص ، على أنها فكرة معرقلة لشعار العالمية التى تحث على نشره فى العالم حيث إن القومية فى نظرهم مبنية على مبادئ أوروبية قديمة مؤسسة على الشعور الوطنى المحلى فى إقليم ما ، دون الخروج إلى النطاق العالمى الأوسع .

فالقومية إذن بشعاراتها المعروفة كالليبرالية والاشتراكية والوطنية ينظر إليها من الجناحين المناوئين فى أقصى اليمين وأقصى اليسار على أنها فكرة بالية من أفكار القرن التاسع عشر لا يحق لها الاستمرار ، خاصة أنه ثبت فشلها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى ايجاد الحلول السياسية والاقتصادية لمشاكل شعوب العالم الإسلامى التى ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف .

ومع انحسار المد الشيوعى فى عالم ما بعد الحرب الباردة وازدياد المد الإسلامى فى الوقت نفسه وخاصة المتطرف منه ، أصبحت القومية تعيش فى مأزق عليها أن تواجهه إزاء التحدى الإسلامى لها . وجاءت أزمة الخليج لتثبت من جديد أن القومية العربية العلمانية غير قادرة على حل

مشاكل المنطقة ، بل كثيراً ما تساعد على تعقيدها نظراً لأن هذه الفكرة تبناها ديكتاتوريو العالم العربى من الرؤساء والحكام والملوك ، وأصبحت مطية لهم لتحقيق أطماعهم وشهواتهم فى الحكم ضاربين عرض الحائط بنتائج فشلهم المتوالى عند التعرض لأزمة ما . ولعل صدام حسين الحاكم العلمانى الذى يعتبر نفسه داعية القومية العربية أحسن مثال على فشل فكرة تطبيق فكرة القومية العربية بالأسلوب الذى اتبعه ، وكثير من حكام العالم العربى والإسلامى الذين لا يقلون عنه ديكتاتورية وأطماعا يتبعون الأسلوب نفسه فى استخدام شعار القومية العربية لتحقيق مآربهم الوطنية الضيقة .

وبهذه الوسائل الفاشلة التى اتبعها الحكام العرب عند تطبيقهم للفكر العربى قد أثبتوا بطريق غير مباشر ادعاءات الجماعات الإسلامية فى أن القومية العربية هى أداة سياسية لتحقيق بعض الأهداف ، وليس برنامجاً جاداً لتحقيق الحرية ، كما أنها غطاء مريح للقيام ببعض المغامرات العسكرية من أجل الاحتفاظ بالسلطة إلى ما لانهاية بحجة العمل من أجل الوحدة العربية .

ولعل المنادين الآن من الصفوة المفكرة فى مصر والعالم العربى بضرورة شحذ الفكر وإجراء الحوار لديهم بعض الأمل من أجل التوصل إلى فكر عربى جديد قادر على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين وقادر على التصدى لحملات تشويه الفكرة العربية من جانب المتطرفين الإسلاميين الذين يرون أن الفكرة العربية مناهضة للحل الإسلامى ، وأن وحدة العالم الإسلامى كفيلة . بحل مشاكل العالم العربى دون اللجوء للفكر الغربى العلمانى المرفوض من الجماعات الإسلامية .

ولإمكان تحقيق أى نجاح للفكر العربى فى الظروف التى يمر بها العالم العربى الآن تجب مواجهة عدة عوامل سلبية فى الشخصية العربية والعمل

على إصلاحها . فمثلاً نجد أن تخبط الشخصية العربية فى مواجهة تراثها الثقافى قد تضاعف أمام الثقافة الغربية ، وليؤكد ذاته مرة ثانية وسط هذا التخبط فإن العربى يميل كثيراً نحو التطرف ، ورغم ما قد يبدو منه كمخلوق سارح الفكر فإنه أحيانا يظهر فى مزاج ملىء بالبشر والفرح ، وشعور الوحدة الأليمة الذى ينتابه يجعله فى أغلب الأحيان أكثر البشر ميلاً للحياة الاجتماعية . وليتغلب على شكوكه يميل دائما نحو التسرع والطيش بل التهور .

والإشكالية هنا أن الحضارة العربية الإسلامية التى كانت مبنية على العقل والمنطق لم ينجم عنها فى بداية القرن العشرين ، ما يمكن أن يسمى سياسة عقلانية على أساس وطنى أو ثقافى وخاصة القيام بالنقد نقداً كاملاً للتراث الثقافى وأسباب اضمحلاله فى وقت ازدادت فيه الثقافة الأوروبية قوة وانتشاراً بحيث أصبح من المستحيل تجاهلها .

ومن هنا نجد أن العربى فى حياته الخاصة عليه مواجهة العديد من الاختبارات يصعب عليه اتخاذ قرار بشأنها ، كما يجد من المستحيل أيضاً تجنبها ، وبهذا أصبح يواجه إشكالية مزاوجة الأفكار ومدى تآلفها مع عقليته الغيبية الميالة للسلفية هروباً من الحاضر وتجاهلاً للمستقبل !!

والآن ومع وقوف الجماعات الإسلامية المتطرفة إلى جانب حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق ، خلال أزمة وحرب الخليج وتزايد الحديث عن ترتيبات ونظم أمن جديدة ، تتمشى مع النظام الدولى الجديد المنتظر ، ومع وضوح ضعف بل تهاوى النظام العربى الذى كان معمولاً به قبل هذه الحرب وخاصة جامعة الدول العربية ، فالمتصور أن ترتيبات الأمن المقبلة قد تبعث من جديد الفكر العربى بأسلوب ووجه مختلفين بحيث تصبح بديلاً مقبولاً فى العالم العربى ، وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين ، وبديلاً قادرا على التعامل مع تزايد المد الإسلامى الذى يرى

أن حل إشكالية القومية العربية لا يتم إلا فى نطاق ما يسمونه القومية الإسلامية ، أما إذا فشل الفكر العربى مرة أخرى بسبب الانقسام السياسى العميق والذى قد لا يلتئم بسرعة داخل العالم العربى نتيجة أزمة الخليج ، فالبديل المتوقع عندئذ أمام العالم العربى هو الخضوع للجماعات الإسلامية .

العداء للسامية بين الحقيقة والادعاء

يقول الفيلسوف جان بول سارتر « إن العداء للسامية ليس مشكلة اليهود ، ولكن مشكلة غير اليهود » .. وهو يرى أن اليهودى الذى يتخيله المعادى للسامية لا وجود له .. وإن اليهودى الحقيقى لا يشعر بأن هذا التخيل يتعلق به .

أما الحقيقة فهى إنه بين المعادى للسامية وبين اليهودى شعور بالكراهية الشديدة المتبادلة وهذه الكراهية المتبادلة منبعثة من القلب ومن التاريخ ومن الذكريات والذاكرة ، وهذه الكراهية تعكس مدى الجروح العميقة بين من هو يهودى ، ومن هو غير يهودى ، فهل يتقاسم الطرفان هذا الكم الهائل من الكراهية ، يمكنهما بمواجهته التوصل إلى فهم حقيقى لنوازع هذا الشعور ومن ثم التوصل إلى نوع من التعايش ، وربما التكامل فيها يحتاج إليه كل طرف من الطرف الآخر .

وبعبارة أخرى هل الصياح بالعداء للسامية هو دعوة لليهودى أن يحب من يواجهه بهذا الصياح ، ليس فقط لتجنب شره ولكن ربما لمقاسمته قوته وسلطانه فى المجالات التى يتميز بها .

ولكن هل يستريح اليهودى فى حياته إذا اختفى من أمامه المنادى بالعداء للسامية أو المعادى لها ؟.. وماذا يكون طعم حياة اليهودى إذا اختفى منها محاربته لهذا الشعور المعادى للسامية والذى عن طريقه يستفيد استفادة ضخمة فى المجتمعات الحديثة التى ترفض هذا الشعور خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واختفاء النازية .

والتاريخ يؤكد هذا الاتجاه .. فمنذ خروج اليهود من مصر فى العصر

الفرعونى وهم يدعون وجود الكراهية لهم من أعداء السامية .. ويستغلون هذه الدعوة سواء كان العداء للسامية حقيقة أو خيالاً .. ليستمروا فى ادعاء وقوع اضطهاد لهم بسبب هذا الشعور ، وبالتالى يطالبون بما يرونه مناسباً من ذلك المجتمع من مقابل تعويضاً عن الأضرار الحقيقية أو المفتعلة التى أصابتهم نتيجة هذا العداء ، ومن هذا المنطلق نجد أن الكراهية سواء كانت حقيقية أو مفتعلة يستغلها اليهودى لتحقيق مآربه خاصة من المعادين للسامية ، وهو بهذا قد يعمل على خلق هذه الكراهية إذا لم تكن موجودة حتى يستفيد منها بالشكل الذى يراه محققا لأغراضه .

بل لقد بلغ به الحذق الشديد إلى أن يقصر مفهوم شعور العداء للسامية على اليهودى فقط ، وليس على من ينحدر من أصول سامية كالعرب على سبيل المثال ، وفضل اليهودى أن يستأثر بهذا الكم الضخم من الكراهية لنفسه ليستأثر بجل العطف والمحاباة له من جانب من يعمل على الاستفادة منهم ، ومن إمكانياتهم ومن أموالهم لتحقيق مآربه ، وهو يميل دائماً وعبر التاريخ إلى التعامل مع القوى الكبرى الموجودة على الساحة ليضمن الفوز بأكبر وأكثر الغنم المادى والمعنوى خاصة النفوذ والسيطرة غير المباشرة على تلك المجتمعات ، ولعل أهم سلاح يستغلونه فى دعواهم هذه عبر التاريخ أنهم شعب الله المختار من الله الذى كلم نبيهم من فوق الجبل ، وأن شعبا يختاره الله لابد أن يكون شعباً عظيماً ، وبالطبع سيكون رد فعل هذه المجتمعات هو كراهية اليهودى الذى يدعى أنه شعب الله المختار وهو ما يريده اليهودى بالضبط ، كى يدعى أن هناك عداء عارماً للسامية ، وأن عليه أن يدافع عن نفسه ويطالب بكل ما يريده كتعويض عن هذا الشعور العدائى .

وهنا قد يتساءل البعض هل إنشاء دولة إسرائيل كان الثمن الذى بات المعادى للسامية على استعداد لدفعه لليهودى حتى يتخلص من إلحاحه فى

تعويضه خاصة بعد ما حدث لليهود فى أوروبا ، على أيدى النازية ، وبالذات خلال الحرب العالمية الثانية ؟ وهل استمرار إسرائيل هو الثمن النهائى الذى تدفعه المجتمعات المعادية للسامية .. أم أن هناك ثمناً آخر خطط له اليهودى وتقوم حركته السياسية الصهيونية بتنفيذه مستعينة فى ذلك بكل ما لديها من قدرات علمية وإعلامية . وبكل مالديها من نفوذ وقوى مالية لإنجاح ضغوطها لدى المجتمعات المعادية للسامية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية لتحويل إسرائيل إلى دولة كبرى فى منطقة الشرق الأوسط لا تقتصر حدودها على ما كان معروفا باسم فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، بل تتعداه إلى حيث تحل جنودها .. مثل ما حدث من قبل من توسيع رقعة الولايات المتحدة بعد الاستقلال لتشمل خمسين ولاية بعد أن كانت ثلاث عشرة ولاية فقط .. وبهذا تصبح إسرائيل دولة مختارة لشعب مختار !!

ولكن هل هذا نهاية مطاف استخدام العداء للسامية لتحقيق أهداف اليهودى ؟

هل خلق دولة إسرائيل الكبرى سيخفف من ضغط اليهودى على المجتمعات المعادية للسامية بعد أن أصبحت له دولة مثل باقى الدول والشعوب .. أم لا يزال يحلم فى أن يفرض على العالم أن إسرائيل هى الدولة المختارة لأنها دولة الشعب المختار ؟ وبالتالى يجب أن تتمتع بما لا تتمتع به الدول الأخرى من امتيازات ووضع خاص وخرق للقوانين والأعراف الدولية وتجاهلها كلها عن لها ذلك ؟

وماذا ستكون ردود فعل هذه المجتمعات ودولها عندئذ ؟ هل ستثور على هذا الوضع المختار لإسرائيل وشعبها ، أم ستخضع صاغرة تحت قوى الضغط الصهيونى المتزايد والمتغلغل فيها ، وتقبل بمبدأ اليهودى الداعى باختيار شعبه من قبل الله ليرسخ تميز إسرائيل عن أى دولة أخرى

واستثنائها من أى قواعد تطبق على تلك الدول !!

إن الرد على هذه التساؤلات بقدر ما قد يكون فيه من تكهنات إلا أن الوضع الدولى الجديد الذى قد يتطور فى بداية القرن الحادى والعشرين إلى نظام دولى متعدد الأقطاب متوازن القوى سيجعل جهود اليهودى ، لتحقيق غاياته المستقبلة معقدة ومتعددة الاتجاهات مما قد يحد من الانطلاق الذى تحلم به قوى التشدد والتطرف الصهيونى داخل إسرائيل وخارجها .

هجرة اليهود السوفييت هل من حل لها ؟

عقد تيودور هيرتزل المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بازل بسويسرا فى أغسطس ١٨٩٧ الذى أعلن فيه أن هدف الصهيونية الأول ، هو إنشاء وطن فى فلسطين للشعب اليهودى يتم بزيادة وتنمية الاستيطان بالمزارعين والتجار وأصحاب الحرف والمهنيين والعلماء من اليهود ، مع ضرورة اتخاذ الخطوات التمهيدية الكفيلة بالحصول على موافقة كل حكومة أينما كان ذلك ممكنا من أجل تحقيق هذا الهدف الصهيونى .

ومنذ ذلك التاريخ ونحن نجد أن جميع الوثائق التى صدرت بخصوص فلسطين من الهيئات والمؤسسات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية تسير طبقا لهذا المخطط المرسوم ، والمبنى على إرسال موجات متعاقبة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، ولكن على مراحل أحياناً بطيئة وأخرى سريعة وخاطفة ، ولكنها جميعا تتجه نحو تحقق حلم الصهيونية الأول وهو قصر فلسطين على اليهود .

فالمرحلة الأولى التمهيدية ، تبدأ من المؤتمر الصهيونى الأول ، وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ونجدها فى وثائق أهمها مراسلات ماكمهون المندوب السامى البريطانى فى القاهرة إلى الشريف حسين شريف مكة فى أكتوبر ١٩١٥ ، والاتفاق السرى الإنجليزى الفرنسى الروسى سايكس بيكو فى أبريل / مايو ١٩١٦ ، ثم وعد بلفور الذى تتعهد فيه بريطانيا فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ ببذل جهودها من أجل إنشاء وطن قومى فى فلسطين لليهود ، ثم ما جاء فى رسالة الكوماندور هوجارت رئيس المكتب العربى فى القاهرة إلى الملك حسين ملك الحجاز وجدة فى ٤ يناير ١٩١٨ من تحذير

واضح للعرب ، ضد معارضة أو مقاومة إنشاء هذا الوطن لليهود فى فلسطين والذى أكد أنه سينشأ سواء برضاء أو عدم رضاء العرب ، وأهم من كل هذا قرار الانتداب على فلسطين الذى أصدرته عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ ، والذى تتبنى فيه وعد بلفور وتطلب من بريطانيا تنفيذ هذا الوعد ، وتعهد لها بمسئولية إنشاء الوطن القومى لليهود فى فلسطين ، ثم تأتى لجنة بيبل فى يوليو ١٩٣٧ وترى استحالة حل المشكلة الفلسطينية ، تحت نظام الانتداب وتوصى بالتقسيم بإنشاء دولتين مستقلتين ذات سيادة ، نجد أن الدولة العربية منهما تتكون فى هذا التقسيم من شرق الأردن وأجزاء من فلسطين مخصصة للعرب .

وينتقل العالم من المرحلة الأولى التمهيدية إلى المرحلة الثانية ، مرحلة الحديث والتفاوض على أساس جديد ، وهو أن الشعب العربى فى فلسطين هو جزء من شرق الأردن وليس بالضرورة من فلسطين ذاتها . تمهيدا لبث بذور الشك و استعدادًا لترحيله حينما يحين الحين تطبيقاً لمقولة تيودور هيرتزل الشهيرة بأن « فلسطين أرض بلا شعب واليهود شعب بلا أرض » ، وبالتالى يمكن تهجير يهود الشتات إليها إن لم يكن جمعهم فليكن منهم ما يكفى لتغيير التركيبة السكانية ، أو الديموجرافية فى فلسطين لصالح اليهود ، وإذا كانت هناك جماعات غير يهودية مازالت باقية على أرض فلسطين فإما أن ترحل إلى أراض أخرى سواء شرق الأردن أو غيرها ، وإما أن تبقى تحت نظام الدولة اليهودية الجديدة كأقلية ربما يتاح لها مع الوقت نوع ما من الحكم الذاتى .

ومنذ هذا الوقت وجميع القرارات والتوصيات تسير فى اتجاه زيادة الهجرة اليهودية ، لتغيير الشكل الديموجرافى فى فلسطين لصالح اليهود ، لتصبح الأغلبية السكانية فى فلسطين منهم .

وطوال فترة المرحلة الثانية والتى انتهت عام ١٩٦٧ كانت قرارات

الهيئات الدولية تسير بانتظام فى اتجاه إنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين وترك للعرب واليهود تقرير حجم هذه الدولة اليهودية سلمًا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بالتقسيم ، والصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، أو حربا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ والذى يدعو إلى اقرار سلام عادل ، ودائم فى الشرق الأوسط ، واختفت من فقراته كلمة فلسطين والفلسطينيين واقتصرت الإشارة على التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

مما سبق تتضح مسئولية الدول الغربية والشرقية على حد سواء فى إنشاء دولة إسرائيل فى فلسطين ، وإن اختلفت وجهات نظرها بين الحين والآخر بالنسبة لحجم هذه الدولة ودورها فى منطقة الشرق الاوسط ، كما تتضح مسئولية تلك الدول أيضًا فى استمرار سيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال التسعين عاماً الأخيرة وإن اختلفت سياستها من حيث سرعة تدفق هذا السيل ، كما عملت جميعا مع الصهيونية العالمية على أنه بعد كل مواجهة عسكرية بين العرب واليهود تزداد إسرائيل حجمًا . كما يزداد قربها من تحقيق الحلم الصهيونى بإنشاء إسرائيل الكبرى .

أما المرحلة الثالثة فهى أن إسرائيل ليست فقط على أرض فلسطين أو امتداد حدودها « من النيل إلى الفرات » ، ولكن إسرائيل الكبرى هو تحقيق حلم الصهيونية الأعظم ، ألا وهو ربط اسرائيل عضويا بالعالم العربى ليس فقط ليستقر لها المقام فى المنطقة ، بل لتعتمد المنطقة بعالمها العربى وتركيا وإيران عليها تمامًا فى مواجهة تحديات التكتلات الكبرى خاصة الاقتصادية .

أى أن يصبح الشرق الأوسط كتلة اقتصادية ذات صفات خاصة تحت قيادة اسرائيل أو الصهيونية العالمية ، وقد سبق لمعاهد الأبحاث والدراسات فى إسرائيل أن نشرت مثل هذا المخطط تحت عنوان « الشرق

الأوسط عام ٢٠٠٠ » قسمت فيه دور كل دولة فى المنطقة طبقًا لهذا المخطط حسب قدرات مواردها المادية والبشرية والإنتاجية ليمكن لها بعد ذلك مواجهة باقى التكتلات فى العالم .

فظاهرة الهجرة الجديدة أو الموجة الجديدة من الهجرة اليهودية السوفيتية ، هى فى الواقع فعل لسياسة موضوعية وليست مرتجلة ، ومرتبة من الجميع سواء بالاتفاق المسبق ، كما هو الوضع بين أمريكا وإسرائيل عندما أصدرت أمريكا قانونا أغلق أبوابها أمام هذه الهجرة ، أو بين أمريكا وإسرائيل والاتحاد السوفيتى عندما اتفق الثلاثة على إعطاء اليهود السوفييت المهاجرين وثائق سفر بدلاً من جوازات سفر وهى وثائق سفر صالحة لرحلة واحدة وإلى إسرائيل ودون عودة ويزيد من هول هذا التآمر روح الصمت التى أحاطت بباقى الدول خاصة الغربية منها التى لم تحاول اقتراح فتح أبوابها أمام اليهود السوفييت ، لتخفف من ضغط سيل الهجرة إلى اسرائيل والتى ستنتهى حتما بتوطن هؤلاء فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وفى الوقت الذى تنادى فيه هذه الدول باحترام حقوق الإنسان وضرورة إعطائه حرية الاختيار فى السفر والعودة والتنقل ، نجد أن جميع هذه الدول تحد من هذا المبدأ بقبولها فكرة حرية خروج اليهود السوفييت من الاتحاد السوفيتى ، بل الحد من حريتهم فى اختيار البلد الذى يتجهون إليه بغلق أبواب استقبالهم ، وقصرها فقط على إسرائيل ، بل أكثر من ذلك حجر حرية هؤلاء فى حق العودة إلى الاتحاد السوفيتى إذا لم يستسيغوا العيش فى إسرائيل ..

فإذا كان العرب يريدون اتخاذ خطوات لدى هذه الدول لمواجهة القصور فى تنفيذ حقوق الإنسان التى تنادى بها ، فلا أقل من السعى لدى هذه الدول لعمل الآتى :

١ – أن يعطى الاتحاد السوفيتى للمهاجرين جوازات سفر صالحة إلى أى بلد فى العالم وصالحة أيضًا للعودة إلى الاتحاد السوفيتى .

٢ – أن تفتح جميع الدول المستقبلة للهجرة مثل كندا واستراليا والبرازيل ودول غرب أوروبا أبوابها لهجرة اليهود السوفييت ، ويمكن تنظيم ذلك بوضع أعداد سنوية لها (كوتة) ، وهذا احترامًا من حيث المبدأ لحقوق الإنسان وتطبيقا كاملًا لهذه الحقوق .

٣ – أن تعيد الولايات المتحدة – وهى بلد الحرية !! – فتح أبواب الهجرة لليهود السوفييت مثلهم فى ذلك مثل باقى الجنسيات التى تتمتع بهذا الحق فى أمريكا .

٤ – مناشدة إسرائيل عدم الإصرار والمغالاة فى استيعاب كل هذه الأعداد حتى لا تتضاءل فرص السلام القليلة فى المنطقة .

وأخيرًا السعى لدى جميع المنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولى لاتخاذ قرارات تنفيذية فى هذا الشأن ، حيث أن التقاعس فى هذا الأمر يعد تهديداً صريحًا ومباشرًا للسلام والأمن الدوليين . كاتب هذا المقال سفير مصر السابق فى موزامبيق وسوازيلاند وأثيوبيا وأخيرًا كندا .

التنسيق العربى الصادق فى مواجهة الخطر

تمثل هجرة آلاف العائلات من اليهود السوفييت إلى إسرائيل بزوغ عهد جديد فى إسرائيل ، إذ لم يحدث منذ حرب يونية ١٩٦٧ انتشار شعور بالفرح والنشوة فى إسرائيل بضمان مستقبلها مثل الشعور الجارف فيها الآن بمناسبة توالى وصول هذه الجحافل من المهاجرين السوفييت ، والمتوقع بلوغ عددهم هذا العام ١٢٠ ألف مهاجر ، خاصة بعد إغلاق منافذ الهجرة البديلة أمامهم فى دول أخرى مثل الولايات المتحدة ، والمتوقع أن يصل عددهم إلى مليون مهاجر إلى اسرائيل فى خلال الأعوام القليلة القادمة ، ولاشك أن هجرة ضخمة بهذا الحجم سيكون لها أثرها المباشر والعميق على المجتمع الإسرائيلى وبالتبعية على السياسة الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق منها بعملية السلام مع العرب .

والجدير بالاهتمام هو نوعية هذا الهجرة ، فالملاحظ أن نسبة العلماء والمتخصصين والفنيين نسبة عالية تدعو للدهشة ، إذ تبلغ نحو ٧٣٪ من مجموع المهاجرين اليهود السوفييت وهى تبلغ ضعف النسبة الموجودة حاليًا فى إسرائيل ، كما يلاحظ أيضا أن فئة العلماء والأكاديميين وحدها تصل إلى ٤١٪ من القوى العاملة بين هؤلاء المهاجرين ، وهى أربعة أضعاف النسبة الحالية فى اسرائيل .

ومن هذا المنظور تتكشف لنا الإمكانات المضافة للقدرات الإنتاجية الحالية فى اسرائيل ، واحتمالات الانتقال بها إلى مرتبة ووزن صناعى يضعها فى مصاف الدول الصناعية الغنية والقوية ، وبهذا المفهوم نجد أن هذه الهجرة الواسعة النطاق لا تمثل مشكلة ، بل تمثل حلًا للاقتصاد

الإسرائيلى ، هذا بالإضافة إلى تغيير التركيبة السكانية اليهودية فى إسرائيل باستعادة اليهود الأوربيين لأغلبيتهم العددية مرة ثانية ، بعد أن كانوا قد فقدوها بقدوم المهاجرين اليهود من البلاد العربية فى الخمسينات والستينات ، ولاشك أن هذا سيرسخ الهوية الأوروبية لإسرائيل ويبعدها عن أن تتحول إلى دولة « شرق أوسطية » كما كانت تأمل فى ذلك بعض الأوساط العربية والفلسطينية .

فإسرائيل فى ضوء كل هذا تنظر لهؤلاء المهاجرين على أنهم يعيدون التأكيد بالإيمان بإسرائيل . ويمدونها بتأييد معنوى ونفسى كبير يشجعها على السير فى مخططاتها التوسعية مستعينة بهذا الكم الضخم من العلماء والمتخصصين ، لا لتغيير المجتمع الإسرائيلى فحسب بل وجودها على خريطة الشرق الأوسط ذاته .

ومع رياح التغيير التى تهب على أوروبا والعالم ، والتى كانت من نتائجها هذا السيل المنهمر من الهجرة اليهودية السوفيتية على إسرائيل ، أصبحت الفرصة والإمكانات متاحة لإسرائيل تمامًا لأن تركز جهودها على الانتهاء من ابتلاعٍ باقى أراضى فلسطين والتمهيد لتوسع جديد خارج فلسطين نفسها تحقيقًا لحلم الصهيونية والجماعات الدينية المتطرفة فى إنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات ، وكل هذا تمهيد للمرحلة التالية بعد ذلك ، ألا وهى السيطرة على الشرق الأوسط بأجمعه اقتصاديًا وتكنولوجيًا ثم حضاريًا .

ولعل أهم نقطة فى موضوع الهجرة السوفيتية أنه قصد منها أيضًا مواجهة الزيادة الكبيرة فى مواليد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة كمًّا ونوعًا ، تفاديًا لحدوث خلل فى التعداد السكانى لغير صالح اليهود ، كما هو الحال فى جنوب أفريقيا حيث يتمتع السود بأغلبية ساحقة على البيض - قد يعرض تنفيذ مخططات تهويد جميع أنحاء فلسطين للخطر ،

وذلك لحين التخلص من أغلبية الفلسطينيين المقيمين فيها بشكل أو آخر .

ويلاحظ أن حملة التخويف الجارية فى الإعلام العالمى ضد ما يسمى بالموجات المعادية للسامية . والتى بدأت تظهر فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية بعد توارى الشيوعية ، جاءت مواكبة لموجات الهجرة ومبررة لها ، ويهدف استدرار عطف الرأى العام العالمى على كل ما هو يهودى وعلى اسرائيل بالذات ، وإظهارها فى صورة الحمل الوديع الذى يواجه وحوشًا كاسرة تريد بها شرًّا مثل العراق والأردن وليبيا وسوريا وغيرها من الدول العربية ، أما الغرض الحقيقى من هذه الحملة الإعلامية الشرسة فهو التغطية على ما تقوم به إسرائيل حاليًّا من خطوات عاجلة ومنسقة لابتلاع ما تبقى من فلسطين والانتهاء من هذه المرحلة تمهيدًا وتطلعًا لتنفيذ المرحلة الثانية من مخطط إنشاء إسرائيل الكبرى .

ومجمل هذه الخطوات هو الإسراع فى تكثيف حركة الاستيطان فى الأراضى العربية ، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام ، والتسويف والمراوغة أمام أى أفكار جديدة من الأصدقاء أو الخصوم ، والتخلى عن خطة الانتخابات فى الاراضى المحتلة التى سبق أن اقترحها شامير نفسه وذلك بعد ما استنفدت أغراضها من إضاعة الوقت ، وتمييع المواقف خلال العامين الماضيين ، ومن ثم رفض خطة بيكر وما يشابهها ، كل هذا يهدف عدم التنازل عن الأراضى العربية المحتلة للانتهاء من ابتلاع فلسطين فى أقرب وقت ممكن ، ومواجهة العالم « بأمر واقع جديد » تختفى بمقتضاه المشكلة الفلسطينية تدريجًا بتغيير الأوضاع بالكامل فى الأراضى المحتلة ليستيقظ العرب يومًا فيجدوا أنه ليست هناك مشكلة يتحدثون عنها ، حيث إن الأراضى العربية المحتلة لم تعد عربية وسكانها العرب لم يعودوا أغلبية ، وأضحى موقفهم فيها مثل موقف أى أقلية فى أى دولة فى العالم ، وبالتالى تذوب من ذاكرة المجتمع الدولى فكرة دولة للفلسطينيين ، أو أن

هناك شعبًا فلسطينيًا من حقه أن يتمتع مثل غيره من الشعوب بحق تقرير المصير .

ولعل ارتفاع أصوات دعاة « الترانسفير » أى إخراج العرب من الضفة الغربية ، والقدس ، وقطاع غزة بمختلف الوسائل بما فى ذلك استخدام القوة كما حدث فى عام ١٩٤٨ ، هو دليل على أن هذا الاتجاه يساير الاتجاه العام لدى الحكومة الإسرائيلية فى مجال تصفية المشكلة الفلسطينية .

كما يلاحظ أيضًا أن غلاة الصقور فى إسرائيل لا يطالبون الآن إلا بشىء واحد فقط ، هو وقف عملية السلام كلية لأنها تتعارض مع مخططات إسرائيل والصهيونية العالمية فى السير فى عملية إنشاء إسرائيل الكبرى مستخدمة فى ذلك تفوقها العسكرى والتكنولوجى فى المنطقة ، ونفوذها القوى لدى الدول الغنية الكبرى ، الأمر الذى يتيح لها فرص تحقيق مطامعها دون حدود ودون خوف أو وجل من أى تهديد عربى لأنها كفيلة بالتعامل معه .

إن إقامة حكومة يمينية متطرفة فى إسرائيل برئاسة شامير ، هى إشارة واضحة إلى أن إسرائيل قررت السير فى تعنتها بشكل مفتوح متحدية كل من يقف فى طريقها سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء ، وذلك خوفا من السلام ، لأن السلام فى مفهومها يقف عقبة كئودًا أمام تحقيق أحلامها فى الاستيطان والتوسع والانتشار والسيطرة ليس فى فلسطين فحسب بل فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

كل هذا يجرى فى الوقت الذى تدور فيه محاولات المصالحة والوحدة فى العالم العربى فى دائرة مفرغة ، بسبب عدم تخلص عقليات الكثير من قادة العرب من بقايا البداوة والجهالة التى تتحكم فى تفكيرهم ومنطقهم ، وتجعل هذه العقليات قاصرة عن إدراك حجم الأخطار المحيطة بالعالم العربى

ككل ، والتى لن تميز عند هبوب إعصارها بين هذا أو ذاك من الحكام العرب ، وسيكون الإعصار من القوة بحيث سيغير من شكل خريطة الشرق الأوسط ، وعندئذ تختفى وجوه ونظم رفضت الاستماع إلى أصوات التحذير من الإعصار القادم ، ولا ملاذ من هذا الخطر القادم إلا بنسيان الخلافات الثنائية والإسراع فى التنسيق الصادق وتعدى وحدة الصف إلى وحدة الهدف مهما كانت التضحية ونكران الذات ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار على وجه خاص أنه كلما تعثرت عملية التنسيق والوحدة فى العالم العربى شجع ذلك إسرائيل على المغالاة والإسراع فى خطوات إنشاء إسرائيل الكبرى .

هجرة اليهود السوفييت .. وعملية السلام ..

عبر سنوات طويلة كان يدور تساؤل هام بين أوساط المهتمين بمشكلة الشرق الاوسط سواء من الدبلوماسيين أو الإعلاميين أو الأكاديميين عن متى يمكن التوفيق بين مطالب العرب ، وخاصة الفلسطينيين منهم ، ومطالب الاسرائيليين والتى تبدو أمام الجميع أنها على طرفى نقيض ويستحيل الجمع بينهما ، وكان أغلب المهتمين بالمشكلة ينتهى بهم الفكر إلى أن الزمن ربما يكون فيه الحل ، وأن ترك المشكلة دون الغوص فى جوانبها قد يحمل فى طياته سبل الحل ، ولاشك أن هذه كانت وسيلة يستخدمها أولئك الذين كانوا يؤمنون - من الجانبين على حد سواء - بأن الزمن فى صالحهم ، وبالتالى يرون أن الأمور إن آجلا أو عاجلا ستنتهى لصالحهم .

ومثال على هذا التفكير فى الجانب الإسرائيلى جميع الزعماء والقادة الذين يرون إن إسرائيل من القوة الآن بحيث لا تحتاج إلى سرعة فى البحث عن حل للمشكلة بل إن ترك المشكلة بدون حل ستنتهى إلى أن تذوى ثم تذوب كمشكلة تؤرق بال الإسرائيليين ، ما داموا يملكون الأرض والقوة الكافية للاحتفاظ بها فى المستقبل المنظور ، وقد انقسم القادة الإسرائيليون تبعا لذلك إلى مدرستين فى التفكير السياسى : الأولى من أنصار هذا الفكر وتتضمن كتلة الليكود الحاكمة وحلفاءها من الأحزاب الدينية والمتطرفة ، أما المدرسة الثانية فإنها ترى أن اسرائيل من القوة الآن بحيث يمكنها أن تدخل فى اتفاقات تسوية مع العرب من موقف قوة وبالتالى يمكنها أن تحصل على تنازلات أساسية ، قد لا يمكنها الحصول عليها فى المستقبل ، حيث إن العلاقات الدولية وتوازنات القوى ليست

ثابتة بل هى ديناميكية الحركة ولا يمكن التنبؤ بمسارها أبعد من بضع سنوات مقبلة على الأكثر ، وبالتالى ترى هذه المدرسة التى تتضمن العديد من قادة حزب العمل الإسرائيلى وحلفائه من الأحزاب الصغيرة الأخرى وخاصة اليسارية منها الإسراع فى عملية السلام والتوصل إلى تسوية سلمية مع العرب وإسرائيل فى عنفوان قوتها وفى ذروة نفوذها وسلطانها لدى الولايات المتحدة الدولة العظمى الأولى فى العالم الآن ..

وانقسم الرأى العام الإسرائيلى تبعا لذلك إلى قسمين يكادان يكونان متساويين ، الأمر الذى أدى خلال السنوات العشر الماضية إلى وجود حالة من العجز فى اتخاذ قرارات حاسمة بالنسبة لعملية السلام سواء فى الكنيست ، أو فى الحكومات الائتلافية المتعاقبة ، والتى كان يتبادل فيها الحزبان الرئيسيان رئاسة مجلس الوزراء بالتناوب ، وكان هذا مبعث فشل المحاولات المتصلة من الأطراف الدولية المختلفة وخاصة أصدقاء إسرائيل فى إقناعها بالدخول فى مفاوضات جدية مع العرب .. وبرغم المرونة التى أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية تجاه اسرائيل وخاصة تصريحات ياسر عرفات عام ١٩٨٨ فى جنيف ، والتى اعترف بها بوجود إسرائيل وتنديده ورفضه للإرهاب .. فقد وضح أنه كلما زاد إقبال الفلسطينيين والعرب على إسرائيل زاد إجفالها وتعنتها حتى فقد الناس الأمل فى رؤية أى جهود حقيقية للسلام مادام بقى زعماء إسرائيل الحاليون أسرى فكر « الهولوكست » وظماء لروح الانتقام لكل ما هو غير يهودى .. أينما كان .. وحتى لو كان هذا الانتقام من شعوب لم تبادر بالعداء لما هو يهودى أو سامى .. كالعرب .

والزعماء الاسرائيليون يؤمنون تمامًا بأن الزمن يعمل لصالحهم ، وكلما تمادوا فى التسويف والمراوغة كلما أتاحوا لأنفسهم أن يفعل الزمن المراد منه

فى تفكيك المشكلة الفلسطينية ، وتضييع معالمها وبالتالى إنهاؤها والتخلص منها ، وكان أهم عنصر فى التفكير الإسرائيلى لتنفيذ ذلك هو الإسراع فى تكثيف عملية تهجير اليهود السوفييت بحيث تستوعب إسرائيل والأراضى العربية المختلة ما يقرب من مليون مهاجر خلال العامين أو الثلاثة القادمة ، وبالتالى يمكنها تغيير الوضع الديموجرافى تغييرًا كليًا ونهائيًا فى الأراضى المحتلة ، ويصبح من المستحيل إعادة الأوضاع السكانية إلى ما قبل هذه الموجه العارمة من الهجرة .

ولكن فجأة اكتشفت إسرائيل أن هناك خللًا خطيرًا فى سياسة الهجرة قد تؤدى إلى فشل فكرة الاستيعاب والإحلال اليهودى لكل ما هو عربى فى الأراضى المحتلة .. فقد اكتشفت إسرائيل أن ٢٩٪ من المهاجرين السوفييت الذين وصلوا إلى إسرائيل يريدون العودة للاتحاد السوفيتى أو الهجرة إلى إحدى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة ، والأخطر من ذلك فقد اكتشفت اسرائيل أيضًا أن ٥٢٪ من هؤلاء المهاجرين ينصحون أولئك الذين يقومون بإجراءات الهجرة فى الاتحاد السوفيتى ألا يأتوا إلى إسرائيل ..

كما اكتشفت اسرائيل كذلك أن سيل الهجرة بدأ ينحسر ، فقد وصل إلى إسرائيل ٣٠ ألف مهاجر فقط فى الربع الثالث من هذا العام ١٩٩١ أى بانخفاض قدره ٤٤٪ عن الربع الثانى من نفس السنة ، ويرجع السبب الرئيسى فى كل ذلك إلى البطالة الكبيرة بين المهاجرين الجدد والتى تصل إلى ٤٠٪ بينهم ، أما البطالة المقنعة بينهم فنسبتها أكبر من ذلك بكثير ، وبدأ هؤلاء المهاجرون يهاجمون الحكومة الإسرائيلية ويتهمونها بالخداع والتزييف عندما كانت تشيع بينهم قبل مجيئهم بأن العمل متوافر للجميع ، ويزيد الطين بلة أن الإسرائيليين فى الداخل يقابلون المهاجرين

الجدد بفتور شديد ويشعرون بأنهم جاءوا لينافسوهم على فرص العمل المحدودة ، ويرجع تزايد حدة هذه المشكلة أساسًا إلى أن إسرائيل كانت قد دأبت على إغلاق جميع أبواب الهجرة من الاتحاد السوفيتى إلى الدول الغربية وخاصة أمريكا وقصر الهجرة والسماح بها فقط إلى إسرائيل .. وذلك طمعًا فى الحصول على أكبر عدد منهم وأكثر كفاءات بينهم لتسرع فى عملية الإحلال الجارية فى الأراضى العربية المحتلة لتنتهى منها خلال عام ١٩٩٤ وتصبح المشكلة الفلسطينية غير ذات صفة خاصة مع الإدارة الامريكية الجديدة التى ستتمخض عنها الانتخابات الرئاسية القادمة ..

وهنا كان الحل الوحيد أمام إسرائيل لإعادة موجة الهجرة هو الحصول على قرض العشرة المليارات دولار من أمريكا ، وإلا فالفشل سيكون مصير سياسة الاستيطان ، ومن هنا أيضًا كان إصرار الرئيس الأمريكى جورج بوش على الاحتفاظ بهذا الكارت الهام فى يده لإحضار إسرائيل أمام مائدة مفاوضات التسوية السلمية مع العرب ، لأن الاستراتيجية الأمريكية فى النظام العالمى الجديد تنطلق من منظور مختلف عن الماضى مبنى على اعتمادها على أصدقائها فى منطقة الشرق الأوسط : إسرائيل والعرب على حد سواء ، وليس بالضرورة أن تكون صداقتها لطرف على حساب الطرف الآخر ، وهذا ما لم يستوعبه بعد القادة الاسرائيليون وعلى رأسهم إسحق شامير الذى لا يزال يؤمن بأن صداقة وتحالف أمريكا فى المنطقة يجب أن تكونا مقصورتين فقط على إسرائيل .. ولعل الضجة الفجائية الخاصة بحادث الطائرتين : الأمريكية والفرنسية وتوقيت إعلان قائمة الاتهام ضد ليبيا الآن بعد مرور ثلاث سنوات تقريبًا على الحادثين وتزامن ذلك مع الجهود المبذولة لاستئناف مؤتمر السلام اجتماعاته على المستوى الثنائى ، ثم زيارة شامير الأخيرة والطويلة للولايات المتحدة لعل كل هذا يرمى فى النهاية إلى الضغط على الإدارة الامريكية للإفراج

عن هذا القرض الضخم ، الأمر الذى إذا تم تكون قد نجحت إسرائيل فى إنقاذ سياسة الاستيطان دون مقابل فى عملية السلام ، وتكون الإدارة الأمريكية . قد خسرت أهم ورقة فى يدها يمكن أن تضغط بها على إسرائيل لتكون أكثر مرونة فى مفاوضات السلام !

المستوطنات الإسرائيلية ..
والضمانات الأمريكية ..

هاجر إلى إسرائيل خلال العامين الماضيين فقط أكثر من ٣٠٠ ألف يهودى مما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتى ، ولهذا فإن إسرائيل فى أشد الحاجة للمساعدات المالية من الولايات المتحدة حتى يمكن لإسرائيل أن تستوعب هذا العدد ومئات الآلاف من المهاجرين المتوقع وصولهم فى الأعوام القليلة القادمة .

وفى الوقت الذى تطالب إسرائيل فيه بهذه المساعدات ، نجدها تواصل التوسع فى إقامة المستوطنات فى الأراضى المحتلة بسرعة لم يسبق لها مثيل ، وهى بهذا تتجاهل النقد المباشر الموجه لها بسبب بناء هذه المستوطنات من الإدارة الأمريكية التى تدفع بمحادثات السلام فى الشرق الأوسط نحو نتائج مشجعة .

ومنذ احتلال إسرائيل للأراضى العربية عام ١٩٦٧ ، وكل رئيس أمريكى جاء للحكم يعارض بناء هذه المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، ولكن إسرائيل رفضت وترفض وقف بناء هذه المستوطنات أو حتى الإبطاء فيه ، وحولت إسرائيل بهذا المعارضة الامريكية للبناء إلى مجرد معارضة شكلية ، اقتصرت على تبادل الكلمات ، وربما بعض المحاورات الدبلوماسية من وقت لآخر حتى الآن .

ومع الإصرار الأمريكى على إعطاء عملية السلام فرصة للتفاعل نحو التسوية أصبح الموقف بين أمريكا وإسرائيل لا يمكن الاكتفاء فيه بمجرد تبادل الكلمات بشأن المستوطنات .

فإسرائيل من جانبها تريد ضمانات مالية من الحكومة الأمريكية بنحو عشرة مليارات دولار كى تتمكن إسرائيل من الاقتراض من البنوك التجارية بشروط مريحة وبدون قيود من الحكومة الأمريكية بحيث يتاح لإسرائيل استخدام هذه الأموال حسبما يتراءى ويحلو لها ، ولكن هذه الرغبة الإسرائيلية لم تتحقق حتى الآن ، إذ نجد الرئيس الأمريكى يطلب من جانبه فى سبتمبر الماضى من لجنة تخصيص المساعدات الأجنبية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى تأجيل النظر فى ميزانية المساعدات الأجنبية عن عام ١٩٩٢ ، وهو تأجيل إذا تعدى مدة أسابيع ثلاثة فلن تكون هناك فسحة من الوقت أمام اللجنة لتقديم مشروع عام ١٩٩٢ . ومن ثم يتم المد التلقائى لميزانية عام ١٩٩١ التى لم يدرج فيها مشروع الضمانات لإسرائيل وبهذا يتحقق للرئيس الأمريكى السيطرة على موضوع الضمانات ، دون تدخل سافر من مجلس الشيوخ ، وخاصة من أعضائه المؤيدين لإسرائيل ، وهو بهذا يوجه رسالة صريحة للحكومة الإسرائيلية مفادها أنه مع موافقة الولايات المتحدة على مساعدة إسرائيل على استيعاب المهاجرين ، إلا أنها لن تؤيد تقديم أى مساعدات تستخدم لتمويل التوسع فى المستوطنات داخل الأراضى المحتلة .

وظهر فى الأفق نتيجة هذا التناقض فى الموقفين الإسرائيلى والأمريكى بعض الاقتراحات التوفيقية من الجانب الأمريكى ، لعل أهمها هو أن مجموع أموال الضمانات التى ستقدمها أمريكا يجرى خصمها دولاراً بدولار من التكاليف المقدرة لعمليات الإسكان والمرافق الخاصة بها ابتداء من التاريخ الذى تقررت فيه هذه الضمانات وما يليه حتى تستهلك هذه المبالغ ، وهذا يعنى أن الضمانات لن تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فى الميزانية الرسمية لإسرائيل التى تستخدمها فى بناء المساكن والطرق والمرافق فى الأراضى المحتلة ، وهذا يعنى أيضا أن على إسرائيل أن تختار

بين بديلين : إما تتلقى مساعدات كاملة لتوطين المهاجرين ، وإما أن تواصل بناء المستوطنات على حساب هذه المساعدات .

وأخيراً اقترحت الإدارة الأمريكية حلا وسطا أقرب إلى الموقف الإسرائيلى عندما عرضت تطبيق فكرة الخصم دولارا بدولار من التكاليف على الإنشاءات الجارى تنفيذها إلى أن يتم بناؤها ، وعلى أن يلغى العمل فوراً بهذه الضمانات إذا بدأت إسرائيل فى بناء منشآت جديدة .

ولكن إسرائيل تنظر إلى جميع هذه الأفكار على أنها محاولات لإجبارها على وقف بناء المستوطنات ، وتصر على أنها لا يمكن أن تقبل وقف أو تجميد للمستوطنات يفرض عليها ، وتتمسك بشدة بأن للإسرائيليين الحق فى الاستيطان فى أى مكان بالأراضى المحتلة ، وأن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تقبل أن تحرمها دولة أخرى من هذا الحق .

ويتحايل الزعماء الاسرائيليون فى أحاديثهم مع المسئولين الأمريكيين بالقول بأن تسوية موضوع المستوطنات يمكن تناوله فقط فى المفاوضات ، مع الجانب العربى عند مناقشة مستقبل الأراضى . ولكن الكثير من الأمريكيين يرون أن نتائج هذه المفاوضات يجب عدم تقرير مصيرها مقدماً بإجراءات فردية مثل حشد هذه المناطق بالسكان الإسرائيليين .

ويكتفى الأمريكيون فى مواجهة التعنت الإسرائيلى بالقول بأنه ليس من سلطتهم التصريح بتجميد المستوطنات كما هو ليس من سلطتهم فرض السلام فى المنطقة ، ولكن يمكنهم التأكيد بأن الضمانات المالية لن تؤدى إلى زيادة بناء المساكن والمرافق فى الأراضى المحتلة .

ويبدو من الموقف الظاهرى للطرفين الأمريكى والإسرائيلى حتى الآن أن الإدارة الأمريكية وإسرائيل تشعران بضرورة تسوية هذه المشكلة على وجه السرعة والموافقة على حل مقبول لها وإلا فإن ضمانات القرض ستسقط عن عام ١٩٩٢ .. وما قد يترتب على ذلك من وقوع حكومة

الرئيس بوش تحت ضغط اللوبى الصهيونى خلال الحملة الانتخابية الأمريكية من ناحية وتأجيل الضمانات لإسرائيل إلى عام ١٩٩٣ من ناحية أخرى ، وما يترتب على ذلك أيضا من أخطار اقتصادية كبيرة قد تعرض كتلة الليكود إلى فقد جزء هام من الأصوات المؤيدة لها فى الانتخابات البرلمانية فى شهر يونيه القادم وخاصة من المتضررين اقتصاديا من هذا التعنت الإسرائيلى وعلى رأسهم المهاجرون اليهود السوفييت أنفسهم .

ولكن الواضح أن المتشددين الإسرائيليين والذين يزداد عددهم يؤيدون موقف إسحق شامير من ضرورة استمرار التوسع فى بناء المستوطنات من منطلق أن هذا الإجراء ، هو الاجراء الحاسم والوحيد لغلق الباب نهائياً أمام احتمال إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة ، ويرون طبقاً لمنطقهم أن هذا هو السبيل الوحيد لإقرار السلام فى المنطقة وخاصة عندما يغالطون أنفسهم والآخرين بأن إنشاء دولة للفلسطينيين ستكون مصدراً لخطر دائم على كيان إسرائيل ، وبالتالى ستكون بؤرة أزمات متصلة فى المنطقة !!



ويناشدون طبقاً لهذا المنطق الولايات المتحدة أن تقدر الجهد الإسرائيلى فى غلق الباب أمام إنشاء دولة فلسطينية ، وتتفهم أن هذا يتماشى تماماً مع المصالح الأمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة ذاتها لا تريد قيام دولة عربية مستقلة غرب نهر الأردن ، وانتظاراً لأن توافق أمريكا فى نهاية المطاف على سياسة إسرائيل فى بناء المستوطنات - ربما على أمل أن يخسر جورج بوش انتخابات الرئاسة فى نوفمبر القادم ، أو يعيد النظر فى موقفه من موضوع المستوطنات تحت ضغط الحملة الانتخابية ، فإن الوضع الحالى يستدعى من الطرفين ، أى إسرائيل وأمريكا ، أن تعملا على الاحتفاظ بالعلاقات الودية بينهما حتى مع بقاء

عدم الاتفاق على موضوعى المستوطنات والضمانات قائماً فى الوقت الحاضر ، ويرى أيضاً هؤلاء المتشددون الإسرائيليون أنه إذا صممت أمريكا على لى ذراع إسرائيل فإن أمريكا ستعرض نفسها لضغوط وابتزازات عربية من منطلق أن أمريكا نجحت فى الضغط على إسرائيل فى موضوع الضمانات ، فلماذا لا تضغط عليها بالنسبة لموضوعات أخرى تهم العرب أن يحصلوا عليها من إسرائيل دون التفاوض المباشر معها ؟ ودون الاعتراف بوجودها دولة مستقلة ذات سيادة فى المنطقة لا يمكن لها أن تخضع لتهديد أو ضغط أو إرهاب ؟



مما يدعو للأسى أن عملية السلام أصبحت تبعاً لذلك معلقة على خيط رفيع اسمه الضمانات المالية الأمريكية لإسرائيل ، والتى يحاول جورج بوش أن يطعمها ببعض الشروط السياسية - أى وقف بناء مستوطنات جديدة فى الأراضى المحتلة - لكى تبدو مغرية للجانب العربى لمواصلة السير فى عملية السلام ، التى أصبحت رهن القبول أو الرفض الإسرائيلى ومن ثم حكم عليها بالتجميد الفعلى وليس الظاهرى ، لحين الانتهاء من مواسم الانتخابات فى كل من إسرائيل وأمريكا لتبدأ العجلة من جديد فى وقت ما عام ١٩٩٣ ، وهكذا تدور القضية الفلسطينية مرة أخرى فى الحلقة المفرغة التى تجد نفسها فيها منذ عام ١٩٤٨ ..!!

الخليج .. بداية التغيير فى الشرق الأوسط

لاشك أن مصالح الغرب واليابان فى الخليج واضحة وحيوية ، وهى تدور حول تأمين الطاقة ، وذلك منذ أكثر من أربعين عاما ويرجع الاهتمام بالمنطقة إلى أنها تحتوى على أكبر مورد عالمي رخيص للهيدروكربون اللازم للاقتصاد العالمى والذى يرتكز أساساً على البترول . وخلال الثمانينات تعرضت هذه المصالح للأخطار الأمر الذى دعا الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجية تحقق التوازنات بين القوى المختلفة فى الخليج سواء الخارجية منها ، مثل الاتحاد السوفيتى ، أو الإقليمية مثل إيران ، والعراق ، والسعودية ، أو القوى الوطنية داخل كل دولة فى منطقة الخليج ، وقد تفاوتت مواقف الدول الغربية واليابان من هذه الاستراتيجية بين التأييد والتنافس السافرين أو المستترين .

« وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على تفاعل عدد من العناصر المتشابكة والمعقدة والتى لها تأثيرها على أمن منطقة الخليج ، وهى على سبيل المثال . خطر السيطرة السوفيتية على المنطقة ، والثورة الإيرانية ، والحرب العراقية الإيرانية ، وغزو السوفييت لأفغانستان ، ومبدأ كارتر الذى على ضوئه أنشئت قوة الانتشار السريع فى أبريل ١٩٨١ . والتى تحولت فى يناير ١٩٨٣ إبان فترة الرئيس ريجان إلى قيادة مركزية دائمة قوامها نحو ٥٠٠ ألف جندى يمكن إرسالها للمنطقة إذا حدث خلل فى التوازن بين القوى ، وكان التفكير الأمريكى يركز أساساً على أن مصدر الخلل المحتمل سيأتى من خطر سيطرة السوفييت على المنطقة سواء عن طريق غزو مباشر أو عن طريق دولة صديقة له ، أو عن طريق إثارة

اضطرابات ، أو انقلابات داخل دول تلك المنطقة باستغلال الخلافات بين قوى الاعتدال والتطرف بنوعية الأيديولوجى والدينى .

ولكن ما يزيد الأمر تعقيداً أن الخلافات والنزاعات داخل الخليج فى حركة دائبة من التغيير فى طبيعتها ودرجتها ، والعلاقات السياسية فى الخليج معقدة ومتداخلة ، ولعل أهم مشكلة مسببة للصراعات الإقليمية هى أن الصراع بين دول المنطقة يدور حول المصالح الوطنية الضيقة مثل المطالب الإقليمية والحدود والموارد الطبيعية ، وهذه النزاعات تزداد وتنقص فى حدتها طبقا للسياسة اليومية لكل منها ، وتاريخ النزاع بين إيران والعراق على حدود شط العرب لمثال واضح على ذلك . والنزاع حول استيلاء إيران على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ومطالبتها بالبحرين كإقليم تابع لإيران مثال آخر على ذلك ، ومثال ثالث هو مطالب العراق المستمرة بوجود مصالح له فى الأراضى الكويتية ورغبته المعلنة فى مناسبات متعددة فى الحصول على جزيرة بوبيان ، بل والمطالبة بضم الكويت نفسها ، وبينما يوجد العديد من مثل هذه النزاعات الإقليمية بين دول الخليج الأخرى والتى تزداد حدة المطالبة بها من وقت لآخر إلا أن الأوضاع لم تتغير كثيراً بالنسبة لها ، وإن كانت احتمالات اندلاعها قائمة فى أى وقت خاصة إذا ما شجعت على إثارتها قوى خارجية .

ومع انتهاء الحرب الباردة وانحسار الخطر السوفيتى بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أمن الخليج من زاوية جديدة تعتمد استراتيجيتها فيه على علاقاتها بالقوى الإقليمية فى الخليج واستمرار إيجاد التوازن بينها بما لا يدع إحداها تنفرد بالسيطرة على دوله .

وعلى الجانب الآخر نجد أنه مع قبول إيران وقف اطلاق النار مع العراق فى أغسطس عام ١٩٨٨ وقبولها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٥٩٨ الصادر فى يوليو ١٩٨٧ الخاص بحل النزاع بين

البلدين ، فقد وضح للولايات المتحدة أن علاقاتها بالعراق شبه المنتصر ستتحدد فى ضوء علاقة بغداد بدول الخليج الأخرى خاصة السعودية ، والكويت التى له فيها مطالب . وأطماع إقليمية وكان تقدير الولايات المتحدة أن الأطماع الإقليمية للعراق ستأخذ بعض الوقت قبل الظهور على السطح بسبب عدم تسوية النزاع بعد بين العراق وإيران ، وكان هذا الموقف فى رأيها كفيل بتشبث توازنات القوى فى المنطقة ، ولكن كان فى تقدير أمريكا أيضا أنه إذا ما صادف العراق صعوبات اقتصادية شديدة بعد انتهاء الحرب فإنه قد يتحول إلى عنصر تهديد خطير لإنتاج البترول خاصة إذا ما تحدى سياسات الأوبيك ودول المنطقة وتحول إلى الكويت طمعا فى ثروتها ليحل مشاكله الاقتصادية .

ومع ذلك نجد أن موقف العالم - بنظامه الدولى الجديد - من التهديدات والتصريحات العدائية التى كان يقوم بها صدام حسين منذ فبراير الماضى والتى بلغت ذروتها بتقديم شكواه ضد الكويت إلى الجامعة العربية فى يوليو الماضى وحشد جيوشه على حدودها مع استخدام التخويف والخداع ليطبق على الكويت يثير التساؤل خاصة إذا علمنا أن معلومات أمريكا عن هذه التهديدات كانت كاملة ولم تفعل شيئا تجاهها برغم تحذير دول مجلس التعاون الخليجى لها .

والسؤال هنا هل قيام صدام حسين بغزو الكويت هو حادث طارئ ، أم أنه مؤشر إلى أن الوقت أصبح مناسبًا لتغيير الأوضاع فى الشرق الأوسط لتتمشى مع التغييرات الجارية فى النظام الدولى ؟ وهل أصبح الاعتقاد السائد هو ضرورة هبوب رياح التغيير على النظم العربية برغم أنفها لنفتح الأبواب أمام آفاق جديدة للتغيير فى العالم العربى ؟

وهل هذا يعد مقدمة لتفاعلات فى العلاقات العربية والدولية تقفز بالعالم العربى قفزة صحيحة نحو القرن الحادى والعشرين ؟ وماذا عن الأطراف

العربية الرافضة للنظام الدولى الجديد أو المتجاهلة له ؟

والواقع أن الغزو العراقى للكويت شكل أزمة لا تزال مشتعلة وحافلة بالاحتمالات المختلفة سواء بالنسبة لأطراف النزاع أو لمنطقة الخليج أو لمنطقة الشرق الأوسط أو للعالم كله ، مما يجعلها أول وأخطر أزمة يمر بها العالم فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، خاصة وأن هذا الغزو أبرز أن هناك فراغا فى قوى الردع فى المنطقة جعل التحدى العراقى حقيقة ، وحوله إلى قوة دافعة لزيادة أسعار البترول ، وبهذا أصبح عالم ما بعد الحرب الباردة يمر أيضاً بأول تجربة إقليمية تتعاون فيها الدولتان العظميان للحد من خطر مغامرات صدام حسين .

ولهذا قد يبدو أنه من السابق لأوانه عمل التقييم الكامل لما يحدث الآن فى منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج خاصة .. ولكن هناك إرهاصات لظهور وضع جديد فى العراق سيؤدى بالتبعية إلى تغييرات جذرية فى أوضاع الدول الخليجية يجعلها وكأنها نظام عربى جديد فى الخليج ، يصلح أن يكون متوائماً مع ضرورات عصر القرن الحادى والعشرين خاصة إذا كان عامل المشاركة الحقيقية فى الثروة والعدالة الاجتماعية بين الدول العربية من أعمدة هذا التغيير .

كما أن هذه التغييرات بالتبعية ستعطى لإسرائيل دوراً جديداً فى المنطقة يعيد صياغة المسألة الفلسطينية بحيث تأخذ شكلاً وواقعاً جديدين فى المنطقة سيكون الأردن أحد عناصرها الأساسية .

ولهذا كله يجب أن يكون لمصر دوراً جديداً على الأقل بالنسبة لنظرتها لكل من هذه الأطراف . ويمكن لها أن تساهم فى إنقاذ وتعديل النظم الخارجية للتوائم مع العصر .

ومن هذا يتبين أنه مع أهمية دور مصر فى التعامل مع الأزمة الجارية فى الخليج إلا أن دورها بعد الأزمة أهم وأخطر بكثير .. فيجب أن تتولى

عندئذ زمام الزعامة بالجسم اللازم مع الإمساك بالفرص دون تردد .

وسيزيد من قوة الدور المصرى قيامها بإعادة النظر جدياً فى الموقف الداخلى بإزالة العديد من التوترات الداخلية ، وتقوية السلطات الثلاث . وتحريك الحافز الوطنى من خلال مشروع ، قومى ، كل هذا سيجعلها فى النهاية قادرة على أن تكون واحة الديموقراطية فى المنطقة بدلا من أن تظل الديموقراطية حكراً على إسرائيل .

الخليج والإسلام ..
والأزمات الدولية ..

ظاهرتان برزتا على سطح أحداث أزمة الخليج جديرتان بالتأمل والتحليل ، ورغم تناقضهما الظاهرى فإنهما وجهان لعملة واحدة ألا وهى استغلال الإسلام لأغراض سياسية .

الظاهرة الأولى ، هى قيام الرئيس صدام حسين بتصريحات للعالم الإسلامى بأن التدخل الأجنبى فى السعودية يدنس الأراضى المقدسة وينتهك حرمتها ، ويدعوه إلى مقاومة الوجود الأجنبى والوقوف إلى جانب العراق ، كما يقوم صدام فى نفس الوقت رغم علمانيته بتشجيع التيارات الإسلامية المتطرفة فى بعض البلاد العربية للوقوف معه ضد السعودية ومن يؤازرها ، وواضح أنه لا تفسير لهذه التحالفات المشبوهة إلا المصلحة المشتركة فى استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية للطرفين .

والظاهرة الثانية ، هى قيام التيارات الإسلامية المتطرفة التى تدعمها السعودية فى بعض البلاد مثل الجزائر وتونس والأردن والفلسطينيين ، وإلى حد ما فى سوريا ومصر ، بتأييد صدام حسين فى عدوانه على الكويت ومهاجمة السعودية بحجة دعوتها لقوات أجنبية فى المنطقة ، وقد يبدو أن ما يحدث من جانب هذه الحركات غير مفهوم ، ولكن الواضح أن وقوف هذه التيارات إلى جانب العراق العلمانى ليس حبًا فيه أو اقتناعاً به ، ولكن أعطيت الفرصة لهذه التيارات فى خضم هذه الأحداث كى تصبح البديل الدينى عن السعودية فى تحقيق الأهداف السياسية التى تسعى إليها

هذه التيارات باسم التضامن الإسلامى مرة ، والجهاد ضد الوجود الأجنبى مرة أخرى .. إلخ .

والواقع أن الدين الإسلامى وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان دائماً يستخدم فى خضم الأزمات الدولية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى .

فعندما نادى جبينو بيرجينسكى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر فى أوائل السبعينات بأن دول المنطقة التى أسماها « هلال الأزمات » ستكون هى أرض المعركة التى سيتقرر فيها مصير الشيوعية ونفوذها ، لم يكن هازلاً ولكن كان يعنى ما يقوله .

ومنطقة هلال الأزمات هذه تبدأ من أفغانستان فى الشمال الشرقى ، وتسير فى اتجاه الجنوب الغربى لتمر بدول الخليج ثم الدول العربية الأخرى ودول شرق أفريقيا حتى تنزانيا وموزامبيق جنوباً ، وجميع هذه الدول إما دول إسلامية وإما بها أقلية ضخمة من المسلمين ، والمقصود بعبارة بيرجينسكى هو استخدام الإسلام كسلاح فعال باتر ضد الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتى .

وتعود نظرة بيرجينسكى إلى بداية الحرب الباردة ، عندما أقامت الولايات المتحدة والغرب سلسلة من الأحلاف الإقليمية المحيطة بالاتحاد السوفيتى بغرض حصر الخطر الشيوعى داخل الستار الحديدى ، إلا أن تنفيذ السياسة الأمريكية الذى كان يتصف بقصر نظر شديد جعل الاتحاد السوفيتى ينجح فى القفز من فوق الستار الحديدى خلال الخمسينات والستينات بمعاونة جمال عبد الناصر فى أفريقيا ، وفيديل كاسترو فى أمريكا اللاتينية ، وهوشى منة وأنديرا غاندى فى آسيا ، وبدأ ينتشر النفوذ السوفيتى والشيوعى بشكل أنهى فعالية ووجود تلك الأحلاف الإقليمية .

واتصالاً بهذه الاستراتيجية الأمريكية نجد أن الولايات المتحدة

بقيامها بتشجيع الثورة الإيرانية فى السبعينات ضد حليفها شاه إيران لشعورها بأنه لم يعد قادراً على الوقوف أمام المد المعادى لأمريكا . وبقيامها بالمساعدة فى إحضار الخومينى من منفاه فى العراق ، ثم استغلال مواقفه المعادية لدول منطقة الخليج بمحاولته تصدير ثورته الإسلامية ، فقد نجحت أمريكا فى النهاية فى تحقيق استراتيجيتها فى الخليج بأن تنهى أو تبعد النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وتؤمن تدفق البترول ، بجعل دول الخليج العربية تهرع وتلحف فى طلب العون الأمريكى إنقاذا وحماية لها من المد الخومينى ،الذى نجحت أمريكا أيضاً فى النهاية فى وقفه بإشعال الحرب الإسلامية العراقية الإيرانية .. وهكذا نرى الوجود الأمريكى يستقر فى الخليج ويصبح مقبولاً بل مطلوباً بعد أن كان مرفوضاً أيام حكم الشاه .

وفى خطوة مفاجئة لتخفيف حركة الالتفاف الأمريكية المتشحة بالرداء الإسلامى ، قام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان ، وهنا نجد أن الولايات المتحدة – ومعها العديد من الدول الغربية والإسلامية – تسرع بتأييد المناضلين الأفغان الممثلين لجمع متناقض من الحركات الإسلامية فى افغانستان ، وتمدهم بالمساعدات الحاسمة فى نطاق طرد القوات السوفيتية وليس أبعد من ذلك ، أى ليس لإقامة حكم إسلامى فى افغانستان حيث إن هذا لا يتمشى والهدف النهائى للاستراتيجية الأمريكية ، أما خارج هذا النطاق فإن أمريكا لا تتردد ليس فقط فى وقف مساعداتها لهذه الحركات بل الذهاب إلى حد ضربها والوقيعة بينها بغرض إضعافها وتقويضها ، ونجد هذه الأمثلة جلية فى أفغانستان ولبنان والحرب العراقية الإيرانية ، بل قد تذهب أمريكا إلى حد استخدام هذه الحركات الإسلامية لتهديد النظم السياسية فى بعض البلاد التى ترى أمريكا أن من المصلحة استمرار ارتباطها بها مثل الجزائر والمغرب وتونس ومصر والأردن والسعودية ودول الخليج والسودان .

والسؤال هنا : كيف يتأتى لأمريكا ومعها الغرب وأحيانا إسرائيل استغلال الشعوب الإسلامية والجماعات المتطرفة فيها لتنفيذ مآربها الاستراتيجية باسم الدين ؟

المعروف أن الحركات الإسلامية تسعى بكل الوسائل لتقوية وجودها فى مجتمعاتها مستخدمة الدين غطاء للوصول للحكم سواء بالسلم أو بالعنف ، وإذا كانت هذه الجماعات قد لقيت بعض القبول لدى مجتمعاتها خلال الثمانينات فإن هذا لا يعود إليها بقدر ما يعود إلى الصعوبات المعيشية التى تعانى منها أجيال الطبقة الوسطى وخاصة منذ أنهيار الأسعار العالمية للبترول وللمواد الأولية ، ومع زيادة مشاكل البطالة والإسكان وبقاء الامتيازات فى أيدى الصفوة الحاكمة جعل الكثير من الشباب يلتف حول الدين على أنه القوة السياسية المرجوة ، وجاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ لتزيد من راديكالية مبدأ الحكم الإسلامى بتحويله إلى هدف تتعلق به الجماهير الغاضبة ، كما أن حرب المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفيتى أضفت على الدين الإسلامى صفة الأيديولوجية القتالية ، والمحصلة النهائية لكل هذا هى أن الجماعات الإسلامية نجحت فى إظهار الإسلام أمام مجتمعاتها على أنه الحل لتحقيق الكرامة الوطنية والهوية الثقافية .

شكر إسرائيل لصدام .. واجب .. !

مع فشل صدام حسين فى إدخال إسرائيل طرفًا فى الحرب الدائرة بينه وبين قوات التحالف ، أصبح التساؤل يدور حول ما وراء إحجام إسرائيل عن الرد بالعنف التقليدى لها على أى محاولات للمساس بأمنها أو بسلامة سكانها ؟ وماذا ترمى إسرائيل من قبول وجهة النظر الامريكية المطالبة بعدم التدخل عسكريًا فى الحرب على الأقل مادام أن مايستخدم فيها حتى الآن هو أسلحة تقليدية ؟

البعض يرى أن هذا الموقف الإسرائيلى غير المعتاد فى سلوكها يرجع إلى أنها تنظر إلى الموقف الاستراتيجى ككل فى المنطقة بعد الحرب ، فالاسرائيليون يرون أن الولايات المتحدة ستخرج من الحرب فى موقف دبلوماسى قوى للغاية ، وهو أمر يقلق القادة الإسرائيليين نظرًا لاحتمال قيام أمريكا بربط كامل لأوجه النزاع العربى الاسرائيلى فى تسوية مرضية للعرب خاصة أعضاء التحالف المعادى لصدامٍ حسين ، ولهذا يحاول الإسرائيليون بوقوفهم من الحرب الدائرة موقفًا ترضى عنه الحكومة الامريكية ، أن يكون لديهم بعض التأثير السياسى المباشر لصالح إسرائيل على الموقف الأمريكى من هذا النزاع .

وما يقلق الاسرائيليين أيضًا من نتائج هذه الحرب أن إيران ستقوى وستصبح قوة لا يستهان بها فى عملية التوازن بين القوى الإقليمية فى الشرق الأوسط ، كما أن قوى التطرف الإسلامى ستزداد بشكل ينذر بعظائم الأمور ، وهذه النتائج تقلق إسرائيل للغاية لأنها تتصور أن أمريكا ستعمل على تخفيف حدة هذا الخطر على حساب إسرائيل ، أى بالتركيز

على حل مشاكل المنطقة وعلى رأسها النزاع العربى الإسرائيلى بشكل لن يتمشى تماما مع مخططات وبرامج إسرائيل فى المنطقة .

لاشك أن صدام نجح بإطلاقه صواريخ سكود على إسرائيل فى إعادة تقارب سريع وواضح فى علاقات إسرائيل مع أمريكا وجعل فرص استفادة إسرائيل من نتائج هذه الحرب كبيرة ، خاصة أن القيادة الفلسطينية انحازت إلى الجانب الخاسر فى المعركة منذ البداية ، الأمر الذى يزيد فرص إقناع إسرائيل لأمريكا بعدم الإصرار على مطالب الفلسطينيين إلى الدرجة التى تثير غضب ورفض إسرائيل ، كما يزيد فرص اسرائيل فى الإصرار على البدء بالتسوية السلمية بينها والدول العربية أولاً وقبل تناول التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

وما يقف أمام هذا الوضع هو أن الدول العربية المشتركة فى التحالف القائم ضد صدام حسين ، والتى نجحت فى أن تمارس سياسة واقعية ومبنية على مؤازرة مبادئ وقرارات المجتمع الدولى ستحتاج أن تثبت لشعوبها أن هذا المجتمع الدولى يحترم أيضًا مطالب العرب المشروعة فى سلام قائم على العدل وعلى استقرار المنطقة ، وأنه إذا كان المجتمع الدولى لم يتمكن من حل مشاكل منطقة الشرق الأوسط فى الماضى بسبب استمرار الحرب الباردة وبقاء الشعوب فى حالة من عدم الاستقرار والأمان ، فإن النظام الدولى الجديد الذى تتطلع إليه الشعوب قاطبة يعطى أملاً جديدا فى هذا السلام المبنى على العدل والاستقرار ، ولا يتأتى هذا بطبيعة الحال إلا بمواجهة المشاكل الإقليمية وحلها طبقا لمبادئ هذا المجتمع الدولى وقراراته التى أصدرها فى هذا الشأن ولم يتمكن فى حينه من تنفيذها .

فى ضوء هذه الجوانب المختلفة للموقف فى المنطقة والمتوقعة بعد الحرب ، نجد أن امتناع إسرائيل عن الرد العسكرى أو الوقائى على تحرشات صدام حسين ترجع فى المقام الأول إلى نظرتها فى كيفية تسوية

الأمور بعد الحرب بحيث تخرج إسرائيل من هذه التسوية فائزة بنصيب الأسد دون أن تطلق طلقة واحدة فى هذه الحرب ، وبحيث لا تدفع أى ثمن مقابل هذه التسويات سواء كان هذا الثمن الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة أو قبول مبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين .

وما يزيد قناعة إسرائيل باحتمال نجاحها فى تحقيق هذه النظرة الاستراتيجية للمنطقة بعد الحرب ، هو أن قادة منظمة التحرير الفلسطينية بانحيازهم لصدام حسين إنما ساعدوا إسرائيل بوقوفهم العدائى ضد المبادئ التى تحارب من أجلها دول التحالف ، وهى المبادئ المبنية عليها مطالب الفلسطينيين وعلى رأسها عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة ، ومن ثم فلن يكون لهؤلاء القادة وزن فى الدفاع عن هذه المبادئ مجددًا بعد انقشاع غبار المعركة ، الأمر الذى سيسهل كثيرًا على إسرائيل إقناع أمريكا بموقف أكثر ميلاً لإسرائيل حتى مع وجود دول عربية فى التحالف تسعى جاهدة لايجاد حل عادل للفلسطينيين .

إن هذا الموقف التفاضلى المميز لإسرائيل بسبب سياسة صدام حسين الخاطئة أمر يستدعى من إسرائيل أن توجه الشكر له على إهدائه هذه الفرصة الفريدة لإسرائيل بأن تستفيد عسكريًا واقتصاديًا وسكانياً وسياسيًا واستراتيجيًا فى نهاية المطاف ولكن يبدو أنه لا شكر على واجب ..

والتحدى الآن أمام أمريكا بعد الحرب ينحصر فى إعادة النشاط لعملية السلام حيث يتزايد الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية ، وبغض النظر عن الآراء المنادية ببدء المباحثات الإسرائيلية مع الدول العربية أولاً أو مع الفلسطينيين فإن أيًا من التوجهين ليس مطلقًا ، و يمكن رغم ذلك مواصلة عملية السلام التى توقفت منذ العدوان العراقى على الكويت .

والتحدى الآخر بعد الحرب هو أن الانقسام السياسى العميق داخل

العالم العربى لن يلتئم بسرعة ، وربما تسعى القوى العربية التى كانت مؤيدة لصدام حسين إلى خلق المتاعب والصعاب فى وجه أمريكا والدول العربية التى كانت معادية لصدام حسين ، الأمر الذى قد يعجل بحدوث تغييرات جوهرية سياسية واقتصادية فى تلك الدول خاصة دول الخليج الست ، كما أن الجماعات الإسلامية المتطرفة ستستغل شعور الخيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية لتزيد الأمر تعقيدًا وخطورة ، إذا لم يحدث تقدم فى تسوية المشكلة الفلسطينية من ناحية وتقدم فى موضوع توزيع الثروات بين الدول العربية الغنية والفقيرة من ناحية أخرى .

والفشل فى هذا المجال سيجعل قوى التطرف تستشرى إلى درجة التخلص من كثير من النظم القائمة ، وسيلقى أيضا بظلال كثيفة على مدى نجاح النظام الدولى الجديد فى معالجة بؤر عدم الاستقرار فى المناطق الإقليمية الملتهبة فى العالم .

تأملات فيما بعد حرب الخليج ..

إن العالم العربى الذى كنا نعرفه قد كف عن الوجود منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ حينما اجتاحت المدرعات العراقية حدود بلد عربى مستقل تحديًا لميثاق الجامعة العربية ، والأسس الشرعية الدولية ، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

مثل هذا التحدى يرجع بنا إلى ذلك العهد الماضى الكرية من الحروب بين القبائل التى سادت شبه الجزيرة العربية ، والتى لم يكن يحكمها سوى قانون الغاب ..

ولاشك أن منطق الغزو والعنف هذا منطق غير مقبول أخلاقيًا وسياسيًا فضلاً عن أنه يدمر النظام العربى ، وهو نظام على ضعفه وهشاشته يمثل مع ذلك ضرورة لازمة ، كما يدمر أيضًا أسس حل قضايا الشرق الاوسط المبنية على مبادئ وقرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

والمتأمل فى أوضاع أزمة الخليج وملابساتها يجد أنها أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب الباردة انتهت فعلا وأن توازن المصالح للدولتين العظميين أصبح البديل التوفيقى الذى حل محل توازن القوى بينهما بدليل صدور قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر المتعلقة بأزمة الخليج بموافقة القوتين العظميين ، مما يؤكد توافر التعاون السياسى بينهما فى مواجهة الأزمة وليس بالضرورة طبعًا أن يصاحب التعاون السياسى تعاوناً عسكريًا بينهما .

والمتأمل أيضًا يجد أن أزمة الخليج أبرزت الدور الجديد للأمم المتحدة ، وهى ظاهرة إيجابية تبعث على أمل المجتمع الدولى فى استتباب السلم

والأمن الدوليين ، بل ربما استتباب الديمقراطية فى العلاقات الدولية أى أن تشارك الدول كافة بما فيها دول العالم الثالث فى المسائل التى تتعلق بالعلاقات الدولية .

واسترجاع الأمم المتحدة لدورها هذا الذى كان قد وضع لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولم تتمكن من ممارسته بسبب اندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى سيجعل قراراتها فى ظل الوفاق العظيم بين الدولتين العظميين بمثابة الشرعية الدولية الجديدة .

وإذا كانت هناك مزايا من انفجار أزمة الخليج واندلاع الحرب فهى فى عودة الاهتمامات الدولية بدول الجنوب بعدما كانت هذه الاهتمامات فى تناقص مستمر منذ انهيار الستار الحديدى ، وهدم حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة نظرًا لاهتمام الغرب بإعطاء الأولوية لمساعدة الشرق على النهوض من كبوته الشيوعية ، ولكن حرب الخليج أعادت الأنظار مرة أخرى إلى الجنوب كعنصر أساسى وفاعل سواء بالسالب أو بالموجب ، فى أى تطورات سياسية أو اقتصادية يمر بها العالم وخاصة فى الشمال .

أما وقد انتهت حرب الخليج .. فهل سيعود اهتمام الغرب بالشرق على حساب الجنوب مرة أخرى ..؟ أم أن هناك وسائل جديدة لاستمرار اهتمام الشمال الغنى بالجنوب الفقير ؟ وهل هذه الاهتمامات ستنصب فقط على الجانب السياسى والعسكرى .. أم ستتعدى هذا النطاق لتكون الاهتمامات أساسًا فى المجال الاقتصادى والتنمية ؟ هذه تساؤلات يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى ترتيبات الأمن المقبلة فى المنطقة ، وإلى أى مدى يمكن تحقيق وتنسيق مصالح كلا الجانبين فى الشمال وفى الجنوب .

من هذا المنظور نجد أن العالم العربى سيواجه تحديات ، لم يكن له قبل فى مواجهتها فى الماضى ، فالعالم العربى كان يرزح تحت وطأة أوضاع غريبة من التناقضات بين أجزائه المختلفة ويزيد من حدتها التوزيع غير

المتكافئ للثورة وظروف المعيشة والعمل ، والفراغ الدستورى وغيبة الحياة البرلمانية والديمقراطية ، ووضع اللاقانون فى غير قليل من الدول العربية ، وبالتالى أصبح من قبيل المعجزات ألا تشهد بلدان عربية تحركات لتغيير الأوضاع .

وفى ضوء حتمية التغيير هذه نجد أن الأمر سيتطلب من العالم العربى على سبيل المثال إعادة النظر فى اتفاقية ١٩٥٠ الخاصة بالضمان الجماعى العربى المشترك ، وكذلك لابد من نظرة جديدة للتعاون العربى العسكرى ، وأيضًا نظرة جديدة للتعاون الاقتصادى مبنية على نوع من التكامل الاقتصادى ، ربما فى نطاق مشروع ضخم على غرار مشروع مارشال .

أما عن التعاون السياسى الجديد فيجب أن يكون على مستويات متعددة ، فلا يكون مقصورا على التعاون بين الحكومات بل التعاون أيضًا بين الهيئات الديموقراطية المختلفة بهدف إنشاء برلمان عربى على غرار البرلمان الأوربى ، وهى فكرة كانت تراود العرب داخل الجامعة العربية .

والواضح أن نقص الديموقراطية فى العالم العربى وانتشار النظم الشمولية أدى إلى الكثير من الكوارث فيه آخرها مغامرات صدام حسين فى الكويت .

ويرجع العديد من الدراسات الدولية أسباب فشل التنمية فى العالم الثالث إلى عدم مشاركة الشعوب فى عملية التنمية ، وأهم أسس الديموقراطية هى مشاركة الشعوب فى عملية التنمية وكذلك فى العملية السياسية ، وعلى هذا فإنه من السهل إذن معرفة السر وراء نجاح الدول الديمقراطية اقتصاديًا ، وفشل الدول غير الديموقراطية فى معركة التنمية والتقدم .

والمتأمل فى ضوء هذه المعطيات قد يجد أن حل مشكلة التعاون

الاقتصادى فى العالم العربى وتقاعس الدولة عن مواجهة ذلك بإنشاء سوق عربية مشتركة تتمتع بمساعدات من داخل وخارج المنطقة العربية ، ولكن تبقى أمام العالم العربى القضية الرئيسية لتفادى أزمات فى المستقبل ناتجة عن نظم ديكتاتورية تعبث بمقدرات العرب وقضاياهم ، ألا وهى الديموقراطية .

وهنا تبرز الأهمية القصوى لإيجاد نظم ديموقراطية فى البلاد العربية وتدعيم هذه النظم تدعيما حقيقيا ، وعلى قدر نجاح العرب فى نشر الديموقراطية الحقيقية على قدر نجاحهم فى حل مشاكلهم المعلقة والمتعددة السياسية والاقتصادية .

إلى متى تظل أمريكا شيكًا على بياض لإسرائيل .. ؟

بعد صدمة حرب الخليج ، بدأ الشعور ينتاب البعض بأن هناك بصيصا من الأمل أن تتجه منطقة الشرق الأوسط نحو تسوية سلمية قبل أن تنزلق المنطقة مرة أخرى إلى سيرتها الأولى من عنف ونزق وتشدد ، وقد زاد من هذا الأمل تصريحات الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر من أن « الوقت قد حان للالتفات إلى باقى مشاكل المنطقة كسباق التسلح والأزمة اللبنانية والنزاع العربى الإسرائيلى والتنمية الاقتصادية .

لكن الأمل على ما يبدو قد وئد فى مهده بتصريحات إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل الأخيرة ، والتى لم يحاول فيها إعطاء أى دلالة على أن إسرائيل قد غيرت من موقفها المتعنت الرافض للانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، بل إن هزيمة العراق لم تحرك موقف إسرائيل المبنى على الاحتفاظ بالأراضى المحتلة وإنما على ما يبدو قد زادت هذه الهزيمة من إصرار إسرائيل على التمسك بموقفها الرافض بل غالت فيه بالمطالبة بالتفاوض مع الدول العربية على إقرار السلام بينها دون حل المشكلة الفلسطينية أولا ، ويزيد الموقف تعقيدًا انقسام الرأى العام الإسرائيلى مناصفة بين المؤيد والمعارض لمبدأ تبادل الأرض مقابل السلام ، وبالتالى فليس من المتصور فى القريب العاجل أن تأتى حكومة فى إسرائيل يمكن لها كسر هذا الجمود من تلقاء نفسها ، بل المتصور أنه فى أى انتخابات مقبلة سيكسب اليمين المتشدد فى إسرائيل أصواتًا جديدة على حساب المنادين بالأرض مقابل السلام بسبب الموقف الفلسطينى المؤيد للعراق خلال حرب الخليج .

فبافتراض استمرار هذا الجناح المتشدد فى إسرائيل ، ووقوف الرأى العام الإسرائيلى وراءه ، فالمتصور أنه إذا أخذنا فى الاعتبار الأهمية الحيوية للمساعدات المالية والعسكرية والدبلوماسية التى تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل ، فإن أى قرار يصدر عن إسرائيل بمواصلة هذا التعنت سيؤثر على أمريكا تلقائيا ، وبالتالى سيجد الأمريكيون أن مصالحهم الوطنية يمكن أن تصبح فى خطر إذا ما استمرت إسرائيل فى هذا الموقف العدوانى ، ويصبح التساؤل هنا ليس فى توجيه الاتهام لإسرائيل بقدر ما هو الاعتراف بحقيقة المصالح الأمريكية ، والتى لا يمكن لإسرائيل أن تتوقع أن تتجاهل أمريكا هذه المصالح إلى الأبد خاصة بعد النتائج الواضحة من حرب الخليج ، والتى غيرت من التحالفات فى المنطقة مع أمريكا ، وقبول العرب للتعاون الاستراتيجى المباشر معها وهو الدور الذى كان مقصورًا على إسرائيل قبل انتهاء الحرب الباردة وقبل انفجار أزمة الخليج ..

وطبقًا لشامير فإن الفلسطينيين لن يكتفوا بأقل من إبادة الدولة اليهودية ، وبالتالى فهو يؤكد أنه لايمكن توقع أن تتخلى إسرائيل عن الأراضى المحتلة ، ومع ذلك فإن الموقف الدولى الراهن يعطى بعض الدلائل المشجعة على إمكان تبادل الأرض مقابل السلام ، من حيث أن أى حل للمسألة الفلسطينية يعترف بحق إسرائيل فى حدود آمنة يمكن توقع قبوله من مصر والأردن والسعودية وربما سوريا أيضًا . كما أن الاتحاد السوفيتى الذى كانت تنظر إليه الولايات المتحدة كعامل معرقل لأى تسوية وصائد فى المياه العكرة ، أصبحت تنظر إليه على أنه يمكن أن يصبح له دور فى أى تسوية مقبلة ، وهذا يعد اعترافاً منها بدور جديد للاتحاد السوفيتى فى المنطقة فى إطار الدور المساعد على الاستقرار والتوازن فيها .

ولكن استمرار تزمت الحكومة الإسرائيلية وتعنتها فى البحث عن حل

للمشكلة الفلسطينية ، سيجعل المنطقة تواصل من جديد ولأجل غير مسمى الصدام كالجارى فى شمال أيرلندا وجنوب أفريقيا ، وذلك ما لم تتعرض إسرائيل لضغوط أمريكية بالذات تجعلها تعيد حساباتها من أساسها .

وفى ضوء هذا كيف يمكن للولايات المتحدة أن تفسر مصالحها فى المنطقة تفسيرًا صحيحًا ؟ .

فالواضح أن لأمريكا مسئوليات عالمية يمكن أن تعرقلها بشدة العلاقات الأمريكية الوثيقة بدولة كإسرائيل تتبع سياسة القمع والضم وهى السياسة الفاسدة المرفوضة من العالم كله والتى يمكن أن تلحق عظيم الضرر بالولايات المتحدة مادامت قد ظلت لصيغة بهذه الدولة وسياستها المرفوضة .

وأزمة حرب الخليج قد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أن أمريكا تحتاج إلى أصدقاء وقدرة على الحركة والمناورة ليس فقط فى العالم العربى بل فى العالم الإسلامى من تركيا إلى باكستان ، وهذا الاحتياج مستمر ومتصل وبالتالى يملى على أمريكا أن تسعى لتفادى الشعور العام بأنها شيك على بياض لإسرائيل .

ولتصحيح هذه الصورة فإن على الولايات المتحدة فى الوقت الذى تؤكد فيه التزامها برفاهية إسرائيل يجب عليها فى الوقت نفسه أن توضح وتؤكد إصرارها على مشروعية قيامها بالمحافظة على مصالحها فى المنطقة .

فإذا فشلت المحاولات الجديدة لأمريكا لاستئناف عملية تسوية النزاع العربى الإسرائيلى بسبب التعنت الإسرائيلى فلن يبقى أمام واشنطون حينئذ من سياسة عقلانية إلا أن تبعد نفسها عن الوقوف صفًا واحدًا مع إسرائيل .

لقد أعلن إسحق شامير مراراً وتكرارًا أنه يجب على أمريكا ألا تحاول

التأثير على السياسة الإسرائيلية حيث أن إسرائيل فى رأيه هى التى تقرر ما هو فى مصلحتها .

ولكن هل يمكن لإسرائيل أن تتوقع فى ذات الوقت أن تبقى الولايات المتحدة غير مبالية عندما تصبح مصالحها مهددة نتيجة ذلك ؟ وهل يمكن لإسرائيل أن تنكر على أمريكا الحق الذى تدعيه إسرائيل لنفسها ؟ .

ولهذا فسيكون من الخطأ الشديد أن تفترض إسرائيل أن أمريكا لا يمكنها التحرك فى المنطقة إلا فى إطار الحفاظ على مصالح إسرائيل فقط دون أى اعتبار للمصالح الامريكية فى الوقت نفسه ، فى الماضى كانت نقاط التلاقى بين مصالح الطرفين أكثر من نقاط الافتراق .. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج نجد أن نقاط التلاقى آخذة فى النقصان بسبب تغير الموازين الاستراتيجية بين الدولتين العظميين فى المنطقة بعد انحسار الخطر الشيوعى من ناحية ، وبين الولايات المتحدة والعالمين العربى والإسلامى من ناحية ثانية ، الأمر الذى أدى إلى تناقص وزن الحليف التقليدى لأمريكا فى المنطقة وهو إسرائيل .

فإذا تمادت اسرائيل فى سياسة التعنت برغم محاولات أمريكا الأخيرة فى البحث عن مدخل جديد لعملية السلام بين العرب وإسرائيل ، فسيكون أمام أمريكا أحد اختيارين إما مراجعة المواقف الأمريكية التى تأثرت سلبا نتيجة للسياسة التى يتبعها حليف لها متعنت هو إسرائيل ، ومن ثم العمل على تقويم هذه المواقف : وإما أن تبتعد أمريكا تدريجيًا عن حل المشكلة الفلسطينية مكتفية بدور المشاهد على مسرح الأحداث دون تولى دور الدولة العظمى التى لها مصالحها الدائمة فى المنطقة ، الأمر الذى لا يستقيم مع مرافقها أثناء أزمة الخليج عندما وقفت أمريكا بحزم ضد الظلم والعدوان ، ولا يمكن تصور أن تقوم أمريكا بمقاومة الظلم والعدوان فى مكان وتتغاضى عن مقاومة الظلم والعدوان فى مكان آخر ، حتى وإن لم

تكن مصالحها بنفس القدر من الأهمية والثقل فى هذا المكان الآخر . والمتصور طبقا لهذا المنطق أن تجد أمريكا نفسها فى النهاية مجبرة على مواجهة مشكلة الظلم والعدوان الإسرائيلى بشكل أو بآخر والتعامل مع الحليف الصلف المتعجرف رضى بذلك أم لم يرض ، آخذة فى الاعتبار هذه المرة المصالح الأمريكية أولاً خاصة وأنه ثبت أثناء حرب الخليج أن إسرائيل كانت تعتمد اعتمادا تامًا على الولايات المتحدة فى الدفاع ضد الصواريخ ، هذا بالاضافة إلى اعتمادها الكامل على أمريكا فى الحصول على التمويل اللازم لاستيطان المهاجرين اليهود السوفييت ، الأمر الذى يضعف موقفها فى مواجهة أمريكا ويجعلها عرضة للتأثير بأى ضغوط تمارسها عليها أمريكا إذا ما رغبت الأخيرة فى استغلال هذا الضعف واستخدامه لتليين المواقف الاسرائيلية إلى الحد الذى لا يثير ثائرة الدوائر الصهيونية داخل الولايات المتحدة خاصة أن المعركة الانتخابية على الرئاسة الأمريكية ستصبح على الأبواب خلال الشهور القادمة .

المتغيرات فى العالم
لم تغير إسرائيل !

برغم ما شاهده العالم والشرق الأوسط من تغييرات عميقة خلال العامين الماضيين ، أدت إلى تغيير الظروف الاستراتيجية التى تعيش فيها الدول عموماً ودول الشرق الأوسط على وجه أخص فإن إسحق شامير رئيس وزراء إسرائيل وزعماء كتلة الليكود الحاكمة لا يزالون حبيسى أفكارهم المتطرفة والمتحجرة ، فترتب على ذلك قصور رؤيتهم للسلام ..!

وبنظرة سريعة يمكن تقدير حجم المتغيرات التى جرت فى الفترة الأخيرة .. فلقد اختفى الاتحاد السوفيتى الذى كان حليف الخط العربى المتشدد ، وأقبل جيران إسرائيل بما فيهم المتشددين على قبول التفاوض معها بعد أن كان موقفهم السابق والمستمر هو عدم التفاوض معها ، يضاف إلى ذلك أن العراق وهو أحد المتشددين العرب لم يعد بعد حرب الخليج يمثل تهديداً لأمن إسرائيل كما كانت تدعى فى الماضى .. وما كان يبحث عنه مناجم بيجين فى كامب دافيد - من حكم ذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة يتقرر بعده وفى وقت لاحق الوضع النهائى لها - أصبح فى متناول اليد أخيراً بعد قبول زعماء الفلسطينيين فى داخل وخارج الأراضى المحتلة هذا التوجه فى المفاوضات الجارية حالياً .

ومن ناحية أخرى نجد الأمم المتحدة وقد تراجعت عن قرارها باعتبار الصهيونية نوعاً من أنواع العنصرية ، كما أن الصين والهند أقامتا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل .

وهكذا نجد أن عملية السلام التى بدأت فى مدريد فى أواخر أكتوبر

الماضى ١٩٩١ كانت تعكس فى واقع الحال التغييرات فى الظروف الاستراتيجية للدول المشتركة فى هذه المباحثات .

ومع ذلك نرى أن كل هذه المتغيرات لم تؤثر على القيادة الإسرائيلية الهرمة . ونجدهم يدافعون عن مواقفهم بالادعاء بأن هدف إسرائيل الأول و الأخير هو فى استيعاب اليهود المهاجرين من ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتى ، ولكن تصرفات حكومة شامير وأفعالها تدل على غير ذلك فنجد إسحق شامير نفسه يصرح مراراً بأن إسرائيل لن تتنازل عن أى شبر من باقى الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ . وأنه لا يمكنه أن يعرض أكثر من مجرد السلام مقابل السلام !!

وليؤكد تصريحاته هذه بالفعل لا بالقول أسرعت إسرائيل فى بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة . ولم تجد فى ذلك غضاضة أو أمراً مناقضاً بطلبها عشرة مليارات دولار قرضاً من البنوك الأمريكية بضمان الخزانة الأمريكية لتنفيذ برنامج الاستيطان هذا ، ولكن الرئيس الأمريكى بوش ووزير خارجيته بيكر يصران على وقف بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة إذا كانت تريد إسرائيل هذه الضمانات من الحكومة الأمريكية ، والسبب فى هذا يرجع إلى أن سياسة الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ صدور قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ هى أن تكون التسوية بين أطراف النزاع فى الشرق الأوسط مبنية على أساس الأرض مقابل السلام أى الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل معاهدات سلام ، يتم بمقتضاها تسوية النزاع نهائياً بين العرب وإسرائيل .. وهو ما كان يرفضه العرب فى الماضى .. وبعد قبول هذا المبدأ من الجانب العربى بدأ الرفض من الجانب الإسرائيلى طمعاً فى إبقاء باقى الأراضى المحتلة تحقيقاً لأحلام هؤلاء القادة الهرمين فى إنشاء دولة إسرائيل الكبرى على أراضى عموم فلسطين ، وهم فى هذا يعطون أهمية لتحقيق هذا الحلم - أى بالإبقاء على الأراضى فى

حوزتهم إلى الأبد - أكثر بكثير من مجرد بناء مساكن للمهاجرين الجدد .

وهكذا يبدو إسحق شامير وصحبته فى كتلة الليكود ، فهل هذا ما يرغب فيه شعب يقول إنه يريد السلام ؟ وهل هذا ما يرنو إليه ذلك الشعب من إيجاد مجتمع طبيعى له فى دولة طبيعية مقبولة من جيرانها ، ولا تخضع لأهواء الدول الكبرى ولرياح عاتية قد تهب عليها فى أوقات غير مواتية ؟.. وهل حزب العمل برئاسة إسحق رابين أحد صقور إسرائيل ولكن أحد البراجماتيين فيها ، قادر بنظرته العملية أن يقنع الناخب الإسرائيلى فى انتخابات يونية القادم أنه قائد هذه المرحلة وأنه يمكنه التقدم بمبادرة جديدة منافسة لخصمه شامير ، تحقق الأمن والديموقراطية لإسرائيل والسلام فى تسوية متوازنة بينها وبين الفلسطينيين ؟

وماذا عن بديل آخر على طريق الانتخابات إذا لم يتمكن إسحق شامير أو إسحق رابين من تحقيق أغلبية مريحة تتيح للأول السير فى طريق بناء إسرائيل الكبرى ، وتحدى الحكومة الأمريكية بما قد يترتب على ذلك من نتائج سلبية لإسرائيل ، أو تتيح للثانى رئاسة حكومة لحزب العمل وحلفائه يمكنها من استعادة ثقة الحكومة الأمريكية وتحسين العلاقات الإسرائيلية الأمريكية بما سيعود على إسرائيل بفوائد مادية كبيرة هى فى أمس الحاجة إليها ، مقابل مرونة معقولة من الجانب الإسرائيلى ، فيما يتعلق ببناء المستوطنات وربما مرونة مقبولة أيضاً لحل وسط بشأن الأراضى المحتلة .

هذا البديل هو أن تتمخض الانتخابات الإسرائيلية فى يونيه ١٩٩٢ عن عدم حصول أى من الجانبين على المقاعد اللازمة لتشكيل حكومة أغلبية . ومن ثم لا مناص لهما من تشكيل حكومة وحدة وطنية ، كما حدث فى الثمانينات وترتب عليها عدم اتخاذ القرارات الصعبة وتأجيلها نظراً لعدم

تطابق نظرتى الليكود والعمل فيما يخص أسلوب التعامل مع مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى .

ومن هذا المنطلق نجد أن الناخب الإسرائيل يدخل الانتخابات لحسم الخلاف فى أسلوبى الحزبين الكبيرين فيما يتعلق باستمرار بناء المستوطنات ، والفجوة التى تزداد اتساعاً بين إسرائيل وأمريكا ، وتهدد بأخطار قد لا يمكن التنبؤ بآثارها على إسرائيل فى المستقبل ، هذا فى وقت يصر فيه جميع أطراف النزاع بما فيهم إسحق شامير وبرغم عدم اتفاقهم بعد على أى شىء ملموس حتى فى الشكليات والإجراءات ، اللهم الاستمرار فى حضور اجتماعات عملية السلام فقط ، لأمر قد يحسبه الناخب لصالح إسحق شامير المتطرف المتعنت ولكن القابل لمواصلة اجتماعات عملية السلام .

ولكن استطلاعات الرأى فى إسرائيل تفيد أيضاً بأن أغلبية الناخبين إلى جانب موافقتهم على مباحثات السلام فإنهم يوافقون كذلك على قبول حل وسط للأراضى المحتلة ، وهذه النقطة قد تحسب لصالح حزب العمل .

فما الفيصل أمام الناخب الإسرائيلى للإدلاء بصوته لهذا الجانب ، أو ذاك خارج نطاق الولاء الحزبى ؟ لاشك أن الجانب الاقتصادى سيكون له القول الفصل فى النهاية ، فالحزب الذى يمكنه توفير فرص حل مشكلة البطالة وزيادة المساعدات الأمريكية ، وخاصة الحصول على ضمانات قروض العشرة مليارات دولار لمواجهة أعباء الأمواج المتلاحقة من الهجرة اليهودية القادمة من شرق أوربا ودول الكمونولث الجديد ، فستكون له الغلبة فى النهاية ، والغلبة هنا لا تعنى بالضرورة الحصول على الأغلبية التى تمكنه من الانفراد بالحكم ، ولكن الغلبة التى تتيح لسياسته أن تكون لها

الأولوية فى أى تشكيل لحكومة ائتلافية أو حكومة اتحاد وطنى ودلالة ذلك أن يكون رئيس الوزراء من هذا الحزب .

ومن زاوية عملية السلام ذاتها سيتمخض عن الانتخابات الإسرائيلية إذا لم تحصل كتلة الليكود على الأغلبية التى تأمل فيها ، موقفان هما بكل المقاييس أكثر قبولاً من اشتراك إسحق شامير بمفرده فى عملية السلام ، الأول أن يحل إسحق رابين محل إسحق شامير إذا نجح حزب العمل فى الانتخابات ، وما قد يترتب على ذلك من رضاء أمريكى ، يعطى دفعة للمباحثات ، والثانى أن يشترك الرجلان فى الحكومة الجديدة ، وبالتالى يشتركان فى المباحثات من واقع برنامج سياسى موحد يمثل الحد الأدنى المقبول للحزبين ويبعد بهما عن موقفيهما الأصليين من موضوعات البحث فى المباحثات الأمر الذى يعد تقدماً نسبياً فى الموقف الإسرائيلى ، مادام أنه قد تزحزح عن موقف الليكود المتعنت ، ولعل هذا الموقف الإسرائيلى الوسط الذى يحظى بتأييد أقوى حزبين فى إسرائيل يبعدهما عن المهاترات الحزبية السابقة ويخفف من قيود كل منهما ، ويجعلهما ينظران نظرة جدية للموضوعات الصعبة التى تتناولها مباحثات السلام ، والتى تمس مستقبل المنطقة كلها بما فيها إسرائيل ، أى يغيران من مواقفهما التقليدية إذا أرادا أن يتجاوبا مع رياح التغيير التى تهب على كل دول العالم .. والتى أطاحت بكل من وقف فى وجهها .. ولهذا نجد أن القوى الخارجية ترى أنه من مصلحة الجميع تشجيع الإسرائيليين على انتخاب حكومة جادة فى التغيير ، وأنه لهذا ترى هذه القوى عدم التردد فى استخدام الضغوط السياسية والمالية لإقناع الإسرائيليين فى أين تقع مصالحهم الحقيقية ، ويأمل الجميع أصدقاء كانوا أم أعداء لإسرائيل أى تصل هذه الرسالة إلى مكنون الناخب الإسرائيلى ويحقق التغيير المطلوب !!

الجامعة العربية ..
والجماعة الأوروبية ..

فى مؤتمر للجماعة الأوربية عقد فى فينيسيا فى شهر نوفمبر الماضى كان البحث يدور فيه عن « اقتصاديات أوروبا الجديدة » ، وركز المؤتمرون على المشاكل والاحتمالات فى كل من غرب وشرق أوربا ، وتوصل المجتمعون إلى ضرورة اتباع « نموذج من السوق الحرة » فى العديد من دول أوربا الشرقية لتلحق بالتقدم الجارى فى غرب أوربا ، مع ضرورة توافر المضارين المالى والاستثمارى لتحقيق هذا النموذج الذى ليس بالضرورة نموذجاً ملونا بلون ما .

وتوصل المجتمعون إلى قناعة مفادها أن الاقتصاديات الأوربية يمكن لها أن تشق طريقها بإجراء التعديلات الضرورية بالمرونة اللازمة فى نطاق جماعة أوروبية تزداد تكاملاً .. وهذه الخلاصة تعد الأساس فى فلسفة أوروبا الاقتصادية عند تعاملها مع الأطراف غير الأوربية ، يضاف إلى هذا ما وضح فى هذا المؤتمر من أن أوربا تنظر للمستقبل على أن تكون علاقاتها مع الأطراف غير الأوربية مبنية على أولوية التعامل والتعاون مع كتل اقتصادية متكاملة ، قبل التعامل على المستوى الثنائى .. كما ترى أوربا كذلك أن التعامل بين الكتل الاقتصادية يجب أن يكون على أساس المصالح المشتركة الاقتصادية دون التأثر بأى اعتبارات أخرى .

فإذا نظرنا للجامعة العربية وخاصة بعد حرب الخليج نجد أن هناك إصرارا من جانب جميع أطرافها - بغض النظر عن مواقفهم من الأحداث الأليمة التى ألمت بالعالم العربى نتيجة أزمة الخليج - ليس فقط

على ضرورة رأب الصدع بل احترام المواثيق والاتفاقيات التى وقعتها الدول العربية فى نطاق الجامعة العربية مثل ، معاهدة الدفاع المشترك ، واتفاقية التعاون الاقتصادى والعمل على تعزيز هذا التعاون وصولاً إلى تجمع اقتصادى يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعزز هذا ما جاء فى التجمعين العربيين الحاليين إعلان دمشق وبيان القمة الثالثة لدول اتحاد المغرب العربى الصادرين فى شهر مارس الماضى .

فإذا كانت الجامعة العربية تبغى الإسراع فى عملية بناء سوق عربية مشتركة على غرار الجماعة الأوربية ، فإن اختيار الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أميناً عاماً لها يعد فرصة نادرة وسانحة - بما لسيادته من خبرة واتصالات دولية وعربية واسعة - للسير الجاد فى هذا الطريق خاصة وأنه أصبح من الواضح أنه لا نجاح فى المجالات الاقتصادية دون التعاون على المستوى الاقليمى ، ثم على مستوى التكتلات الاقتصادية فى العالم ، ولعل أقرب هذه التكتلات للعالم العربى هى أوربا ، ويؤكد هذا أن فرص زيادة وتعميق التعاون العربى الأوربى أصبحت متاحة الآن أكثر من أى وقت مضى بعد ما تبين للطرفين خلال أزمة الخليج مدى أهمية التعاون المشترك لتحقيق المصالح الحيوية والاقتصادية للطرفين ، ولهذا تقوم المعاهد والمؤسسات الأوربية بعقد العديد من الندوات ، والمؤتمرات لبحث أنجع الوسائل التى تدفع بالتعاون العربى الأوربى نحو نجاح أكيد فى المستقبل .

ومن ناحية أخرى نجد أنه لنجاح هذا التعاون المشترك ، لابد من توافر النية الصادقة والجدية اللازمة مع التنسيق على المستوى العربى أولا ، وبالشكل الذى يجعل التكامل أو التناسق بين الكتلتين العربية والأوربية أكثر جاذبية من أى كتلة أخرى فى العالم ، كما يجعل أوربا تقبل بجدية وحماس نحو التعامل مع الكتلة العربية الجديدة .

ولاشك فى أن الأمين العام الجديد للجامعة العربية سيبذل أقصى جهده

لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية من أجل تحقيق القدر المتيقن من التعاون العربى الأوربى ، الذى من المنتظر أن تظهر آثاره الإيجابية بعد عام ١٩٩٣ عندما يكتمل الشكل العام للسوق الأوربية الموحدة .

ولعل نجاح النموذج الأوربى يشجع على قيام الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة بالاحتذاء بكثير من الخطوات التكاملية ، التى اتخذتها الدول الأوربية الاثنتى عشرة وأهمها إزالة الفوارق والعقبات المالية والتجارية والجمركية والفردية بينها ، ليصبح التكامل حقيقة .. ولا يغرب عن البال أن هذه الخطوات كافة قد اتخذت فى نطاق سياسة السوق الحرة ، حيث ثبت للدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا ذات الحكومة الاشتراكية وبريطانيا من قبلها أن النجاح الحقيقى فى التنمية ، يرجع فى الأساس إلى استثمارات وابتكارات ومبادرات وجهود القطاع الخاص ، وأن القطاع العام إذا ترك دون إشراف جاد حقيقى وإدارة فنية حديثة ومتخصصة – وهى أمور شبه مستحيل توافرها فى الدول النامية – لكفيل بتكبيل أى حركة وإعاقة أى تقدم وخنق أى حماس حيث أن الشعور العام داخل هذا القطاع أن المال العام لا صاحب له وبالتالى فهو مباح نهبه .

أما عن الجانب السياسى فإننا نجد هناك أوجه شبه بين الجماعة الأوربية والجامعة العربية فالجامعة الأوربية تأمل فى تحقيق الوحدة السياسية بينها لكنها تعلم أنها من الأمانى البعيدة ، وترضى حالياً بأن تعتبر أنه لنجاح هائل أن تتوصل إلى وحدة اقتصادية حقيقية ، ومع العلاقات المتزايدة الوثوق ، خاصة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبنيلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورج) فإنه يمكن إضافة بعد سياسى يمكن أن يتفاعل مع الواقع الاقتصادى الناجح لتحقيق أمل الوحدة البعيد فى المستقبل .

وبالمثل نرى فى الجامعة العربية أنه برغم أن أمل الوحدة بين الدول العربية الواحدة والعشرين يجيش فى وجدان كل فرد فيها ، فإن واقع الحال يجعل تحقيق ذلك أمراً بعيد المنال أيضاً ، حيث أن هناك خطوات كثيرة لابد من اتخاذها والسير بها على الطريق لتفسح المجال أمام تحقيق الوحدة ، وعلى رأس هذه الخطوات تحقيق التكامل الاقتصادى أسوة بالجماعة الأوربية حتى يصبح البعد السياسى أقرب منالاً وأسهل تفاعلاً مع واقع الحال العربى .

أن طريق التعاون الاقتصادى المتكامل ثم الوحدة الاقتصادية لطريق شاق وطويل ، ولكن الأمين العام الجديد للجامعة العربية لديه من الصبر والمثابرة القدر الكبير ، كما يتمتع بالرؤى الثاقبة والنظرة المستقبلية والعلاقات الطيبة التى تجعله الشخصية العربية المؤهلة للسير فى هذا الطريق بالسرعة والفاعلية اللازمتين .

بوادر ديموقراطية
حقيقة فى أفريقيا

بانتهاء عهد الاستعمار الأوربى فى أفريقيا فى بداية الستينات بدأت رياح الاستقلال تهب على القارة ومعها الكثير من التغيير ، ولكن كانت الظاهرة المشتركة لدى جميع الدول الأفريقية التى استقلت ، هى الاتجاه إلى اختيار أو انتخاب قائد أو زعيم للمرة الأولى والأخيرة ، حيث يبقى هذا الزعيم على رأس نظام حكم استبدادى باسم وحدة الأمة وخشية التشرذم القبلى ، ولا يتغير هذا النظام الأوتقراطى إلا إذا تحداه الجيش بانقلاب عسكرى يطيح ربما بأفراد النظام القديم ، ولكن الجيش يبقى على الحكم الفردى ويزيده ترسيخاً بتحويله إلى ديكتاتورية عسكرية .

وسواء كان الحاكم الفرد عسكريا أو مدنيا فإنه فى صبيحة الاستقلال ، وفى ظل الحرب الباردة المستعرة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، نرى نظم الحكم فى أفريقيا تميل نحو الاشتراكية والاقتصاد الماركسى إما التجاءً إلى بديل عن الاستعمار القديم أو اقتناعاً بضرورة تجربة الأيديولوجية الجديدة التى قد يكون عن طريقها الخلاص من التأخر العلمى ، والانهيار الاقتصادى والفراغ الإدارى .

وانتهى هذا التحول الديكتاتورى العسكرى الماركسى فى معظم نماذجه إلى الاعتماد على الحزب الواحد فى الدولة ، يستمد منه الحاكم الفرد شرعية خلقها هو بيديه ، ولم يكن لشعبه اختيار أو خيار .. ولكن باسم وحدة الشعب والوطن لابد أن يلتف الشعب رغم أنفه حول ما يقرره له حاكمه من أجهزة سياسية لاهم لها إلا التسبيح بحمد وخصال وعظمة هذا

الزعيم ، أو المعلم أو القائد أو الفيلسوف ، الذى لم تنجب مثله الآفاق من قبل !! وبدأت هذه الدول فى الانزلاق نحو صراعات أيديولوجية لا عائد من ورائها إلا أن تتحول إلى ضحايا للصراع الدائر فى الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى وحلفائهما - وبدأت تتأثر موارد تلك الدول وقدراتها الاقتصادية فأصبحت تعانى - وخاصة بعد موجة سياسة التأميمات لما ينفع ولا ينفع - من جمود فى التنمية وعجز متزايد فى الإنتاج الزراعى والصناعى ، وبالتالى نقص شديد فى احتياجات المعيشة الضرورية وظهور شبح المجاعات ، وزيادة رهيبة فى القروض استتبعها تراكم الديون وعدم القدرة على السداد .. وقد صاحب كل ذلك كم من الفساد واستغلال النفوذ والكسب غير المشروع الناتج عن الاستئثار بالسلطة واحتكارها ، مع غياب أى لون من المعارضة واعتبار الرأى الآخر خيانة تستحق الموت أو النفى أو السجن ، وتستحق . التنكيل بأى حق من حقوق الإنسان .

ولكن عندما تفشل النظم الديكتاتورية فى إشباع الاحتياجات الأساسية للمعيشة وعندما تصبح النقود . غير ذات قيمة شرائية ، ويختفى الطعام من الأسواق ، وعندما لا يجد المرء ما يستحق أن يحافظ عليه أو يدافع عنه ، هنا نرى الحاكم الديكتاتور ينظر حوله فى ذعر عن حل للموقف ، وهنا تختلف ردود الفعل لدى هؤلاء الزعماء الأفاضل ، فمنهم من يكتفى بالانزواء بإرادته عن خشبة المسرح بحجة السن ويبقى على نظام الحكم الذى ابتدعه باختياره أحد تلاميذه ليخلفه فى الحكم .. ويبدو أمام الشعب كأنه قام بالتغيير المطلوب ، ومثال على ذلك معلم جوليوس نيريرى فى تنزانيا ، ومنهم من أضاف إلى ذلك القيام بانتخابات تحت إشرافه حتى تأخذ صبغة ديمقراطية ، ومثال على ذلك ليبولد سيدار سنجور الذى رشح عبده ضيوف ليخلفه وتم بالفعل انتخابه .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتوارى الإيديولوجيات وانزواء الشيوعية والماركسية ، وبتزايد الضغط الدولى الناتج عن اتجاه رياح التغيير فى العالم نحو الديموقراطية والاقتصاد الحر واحترام حقوق الإنسان ، لم يبق أمام الحاكم الديكتاتورى الأفريقى إلا أن يحنى رأسه للعاصفة ويتجاوب مع رياح التغيير ويقبل التعددية الحزبية واقتصاديات السوق إلخ .. إلخ أو أن يقاوم حتى الرمق الأخير أو أن يهرب من الساحة مكتفيا بسلامته الشخصية وسلامة أمواله التى سبق أن أودعها فى الخارج ، ومن الذين هربوا بجلودهم يبغون السلامة بعد حرب أهلية مزقت بلادهم ، جكونى عريضى فى تشاد ، وسياد بيرى فى الصومال ، ومانجستو هايلى مريم فى أثيوبيا .. أما الباشجويش صمويل دو فقد قاوم حتى النفس الأخير فى ليبريه مثله فى ذلك مثل شاوشيسكو فى رومانيا .

ولا نزال نرى حتى الآن حكاما فى أفريقيا يرفضون قبول التغيير إلى الديموقراطية مثل الرئيس اليمينى موبوتوسيسى سيكو فى زائير ، الذى يخادع ويراوغ حتى الآن قوى التغيير العنيفة فى بلده رغم أعمال النهب والسلب التى عمت البلاد ، ولا يزال يأمل فى أن يسيطر على الموقف ، كما كان يسيطر عليه طوال الستة والعشرين عاماً الماضية ، كما لا يزال غير قادر على أن يعى أنه فقد ليس التأييد الداخلى فقط بل التأييد الخارجى من أقرب أصدقائه من الدول ، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ، وكان من الواجب عليه أن يفهم أن يوم الرحيل قد حل .

مثل آخر على المقاومة والعناد فى ترك منصبه مع رفضه للأوضاع الجديدة التى يطالب بها شعبه من حرية وتعددية وقضاء على الاشتراكية التى يفرضها بالقوة ، نجده فى رئيس مدغشقر اليسارى الكولونيل ديدير رانسيراكا .

وإذا استثنيا السودان من محاولتين قصيرتى العمر فى الماضى فى إقرار الديمقراطية على أنقاض الحكم العسكرى الديكتاتورى ، فإننا نجد

ما حدث فى زامبيا وبموافقة وقبول ديكتاتورها السابق كينيث كاوندا ، الذى سقط فى أول انتخابات حرة مباشرة تجرى فى البلاد يوم السبت ٢ نوفمبر وذلك منذ حصولها على الاستقلال من بريطانيا عام ١٩٦٤ .. ما حدث هذا فى زامبيا يعد بكل المقاييس الأفريقية صفحة جديدة فى استقلال أفريقيا ، وأن فترة العقود الثلاثة الماضية قد انتهت .

أما الصفحة القديمة فى استقلال أفريقيا فقد وصفها قس جنوب أفريقيا ديزموند توتو بقوله : « إنها فترة كانت تعانى أفريقيا فيها من حريات أقل مما كانت تتمتع به أثناء فترة الاستعمار » ولاشك أن هذا الوصف يعد سبة فى جبين الحكام الوطنيين الأفارقة .

وسيدخل . الرئيس السابق كينيث كاوندا - الذى خسر أمام منافسه فى الانتخابات فريدريك شيلوبا رئيس مؤتمر اتحادات نقابات زامبيا التاريخ باعتباره الزعيم والديكتاتور الذى حكم زامبيا لمدة ٢٧ عاما ، طبق فيها كل الأفكار الاشتراكية والوسائل الشمولية انتهت بإفلاسها ، وبتخلفها بعد أن كانت لديها مقومات التقدم أثناء الاستعمار البريطانى . ولكن سيدخل التاريخ أيضاً بأنه أول زعيم أفريقى قاطبة يسمح بالتعددية الحزبية ، ويسمح بعد عام واحد من ذلك بإجراء انتخابات حرة منزهة عن الهوى ، أو التدخل وتحت إشراف فريق من المراقبين الدوليين من الكومنويلث ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن السويد ومن الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر انتهت بفوز حزب الائتلاف المعارض - بزعامة شيلوبا - بنسبة ٧٩ ٪ من مقاعد البرلمان المائة والخمسين ، مقابل ٢١ ٪ لحزب كاوندا (حزب الاتحاد الوطنى للاستقلال) .

وهكذا بزغت بوادر ثقافة سياسية جديدة فى أفريقيا لها مصداقيتها !!! فهل ستتاح لها فرص الانتشار سلميا كما حدث فى زامبيا ..؟

رياح الديموقراطية
فى جنوب أفريقيا ..

شاهد العالم فى السنوات الثلاث الماضية زحفاً كبيراً للديموقراطية . فقد سقط العديد من الحكومات الاستبدادية ، كما فتح العديد من النظم الشمولية أبوابه للمعارضة السياسية ، وبعد صمت طويل فرض على الشعوب بدأت هذه تشعر بحريتها فى الكلام وفى الإعراب عن أفكارها وأرائها ، وأخذت تحتفل بهذا المد الديموقراطى كمقدمة أساسية لتناول مشكلاتها بالعلاج والحل المبنيين على النقاش الحر وقرار الأغلبية المبنى على المصلحة العامة للمجتمع وليس لفرد أو فئة مميزة فيه .

فماذا عن جنوب أفريقيا التى تتعرض منذ تولى الرئيس دى كليرك الحكم بعد انتخابات سبتمبر ١٩٨٩ لرياح الديموقراطية ، والتغيير الجذرى فى هيكل الدولة العنصرية ؟

لقد تقدم الحزب الوطنى برئاسة دى كليرك بخطة لسنوات خمس حتى الانتخابات التالية فى عام ١٩٩٤ لإزالة الفصل العنصرى من جنوب أفريقيا (APARTHEID) وإلغاء القوانين المنظمة لتلك الفلسفة العنصرية المبنية على فكرة أن كل سلالة من الأجناس البشرية لها قدرها الخاص بها والموضوع لها ، وأن لها ثقافتها المقصورة عليها والتى تبدع فى أعمالها ومن خلالها للعالم ، ولهذا يجب استمرار الفصل بين هذه الأجناس حتى تتاح لها فرصة التطور والتنمية فى هذا النطاق ، وأن السماح لهذه الأجناس بالاختلاط والامتزاج سيلوث نقاء ثقافتها الخاصة بها الذى قد يؤدى فى النهاية إلى القضاء على هذه الثقافة ، وتذهب هذه الفلسفة فى الفصل

العنصرى إلى أبعد من فصل الجنس الأبيض عن الجنس الأسود ، بل تتعداه إلى ضرورة الفصل بين الأجناس السوداء المختلفة الثقافة حتى تحتفظ بنقاء هذه الثقافة بعيدة عن تلوث الاختلاط والاندماج ، وبالمثل يجب فصل الجنس الأبيض الافريكاتر الأصل عن الجنس الأبيض البريطانى الأصل ، حتى يحتفظ الأول بنقائه ويبعد عن تلوثه بالثقافة الإنجليزية ولغتها !!

وبمقتضى الخطة الخمسية ذاتها تجرى المفاوضات بين جميع الأجناس المكونة لشعب جنوب أفريقيا سواء السوداء منها أو البيضاء أو الآسيوية لوضع دستور جديد للدولة يلغى سياسة « الآبارتيد » ويضع هيكلاً ديموقراطية للدولة يحترم الأغلبية ويعطى للأقليات بعض الحرية فى تصريف شئونها ، وهكذا بدأ دى كليرك عملية « إعادة البناء » ، و « المصارحة » أى البيريسترويكا ، والجلازنوست الخاصة بجنوب أفريقيا ، بعيداً عن تجربة جوربا تشوف فى الاتحاد السوفيتى ، وإذا كانت هذه ملامح متشابهة للتجربتين فهى فى التوقيت المتقارب لها لوقوعهما تحت تأثير رياح التغيير التى هبت على العالم فى نهاية الثمانينات ، أما الفروق بين التجربتين فكبيرة ، ولعل أهم فارق أن التجربة السوفيتية أدت إلى تفكك الاتحاد بينما المتوقع من تجربة جنوب أفريقيا أن يزداد الاتحاد والالتحام بين الأجناس المختلفة المكونة لهذه الدولة . فمن نتائج التجربة التى بدأها دى كليرك منذ عامين ، أنه سار فى عملية الإصلاح بخطى سريعة بإلغاء قوانين الفصل العنصرى والافراج عن المسجونين السياسيين وعلى رأسهم الزعيم نيلسون منديلا ، وإعادة السماح لمنظمة المؤتمر الوطنى بمزاولة نشاطها السياسى الذى كان محظوراً وهى تعد أهم وأكثر المنظمات وزنا وثقلاً فى البلاد ، يليها حزب الحرية (إنكاتا) المعتدل الذى يمثل ستة ملايين من قبائل الزولو فى جنوب أفريقيا .

وقد ترتب على هذه الخطوات الإصلاحية أن خفت حدة المقاطعة الاقتصادية العالمية لجنوب أفريقيا ، وبدأ الاقتصاد يستعيد توازنه بعض الشيء برغم الركود العالمي والداخلي اللذين كانت تعاني من آثارهما الدولة .

ومنذ بدأت المباحثات التمهيدية في نهاية شهر ديسمبر الماضي بين الجماعات السياسية المختلفة المشتركة في مفاوضات بناء دولة ديموقراطية جديدة ، وما هو متوقع من استئناف هذه المباحثات في نهاية شهر فبراير ، أن يترتب على هذا التطور الإيجابي أن يتجه الرأي نحو تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة من هذه الجماعات ربما في نهاية هذا العام ١٩٩٢ . وهذا سيتيح لأول مرة في تاريخ جنوب أفريقيا أن تشارك جماعات السود والآسيويين في الحكم ، فهل إذا تحقق هذا يعد نهاية للرئيس دي كليرك كنظيره جورباتشوف ، الذي جرفته خطواته الإصلاحية بعد ارتفاع مدها إلى الحد الذي أنهى دوره كمصلح لشيء ميت بدلاً من الدور الذي كانت الأحداث تنتظره منه أي دور المنشيء والمبدع لبنيان جديد ؟ الشيء الأكيد حتى الآن هو أن مواصلة عملية المفاوضات الدستورية بين الجماعات المختلفة سيخلق قوة دفع كفيلة بتخطي حكومة دي كليرك الحالية رغم محاولاته الراهنة للسيطرة على عملية التحول الانتقالية ، ورغم محاولته استباق فكرة تشكيل حكومة مشتركة مؤقتة بإبداء استعداده للتفاوض على المشاركة في السلطة وعلى صياغة مشروع ميثاق سياسي جديد للدولة ، وتختلف أفكار دي كليرك عن أفكار منظمة المؤتمر الوطني أيضاً عند التحدث عن الفترة الانتقالية ، فهو يقترح أن تكون مدتها عشر سنوات بينما المنظمة تقترح عاماً ونصف العام ، ويختلف الطرفان كذلك فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، فالمنظمة تصر على أن تجرى انتخابات الممثلين الذين سيضعون الدستور الجديد على أساس أن لكل فرد صوتاً في

الانتخابات ، بينما يعارض دى كليرك هذا الرأى ويرى أن هذا سيؤدى إلى سيطرة المنظمة على المجلس الذى سيضع الدستور ، وبالتالى ستتمكن من فرض شروطها على باقى الجماعات العرقية الأخرى الأسود منها والأبيض .

وهكذا فبقدر ما يتمكن دى كليرك من إطالة عمر الحكومة المشتركة المؤقتة المزمع تشكيلها فى المستقبل القريب ، سيبقى دى كليرك فى الحكم ، وسيعاونه فى هذا المجال الكثير من القوى السياسية الأخرى التى تخشى سيطرة منظمة المؤتمر الوطنى وترى فيها خطراً على مصالحها وعلى رأسها حزب الإنكاتا لجماعة قبائل الزولو الضخمة غير المتطرفة .

من هذا الصراع يتبين أن رياح الديمقراطية تهب بقوة على جنوب أفريقيا لتخلع بقايا ورواسب العنصرية وتعيد بناء صرح ديموقراطيى لدولة جديدة فى جنوب أفريقيا تزداد اتحادا وقوة عكس ما فعلته رياح الديمقراطية فى الاتحاد السوفيتى التى أدت إلى تفككه وانهياره ، بل إن هذا الصرح القوى الجديد سيضم إليه الشظايا التى خرجت منه فى الماضى وهى التى تعرف بمواطن السود المستقلة ، كترانسكاى وغيرها ، وما يعطى التغيير الديموقراطى فى جنوب أفريقيا فرصاً كبيرة للنجاح هو أن اقتصادها رغم ما تمر به من صعوبات فإن القدرات التمويلية والإدارية والتكنولوجية قائمة وقادرة على التطور السريع لإعادة الازدهار الاقتصادى مرة أخرى ، خاصة أن حكومة دى كليرك بالاتفاق مع منظمة المؤتمر الوطنى وضعا خطة للتنمية واسعة النطاق لتنمية منطقة الجنوب الأفريقى تكون جنوب أفريقيا فيه بمثابة القلب النابض ، والمحرك اللازم لإنعاش دول المنطقة بأكملها فى نطاق هذه الخطة القريبة الشبه بمشروع مارشال التى تتمتع بتأييد كبير من الدول الغربية الغنية التى ترى فى جنوب أفريقيا القدرة على تحقيق تنمية المنطقة .

وهذا التفكير المتسق إذا نفذ سيؤدى إلى الكثير من الاستمرارية فى مؤسسات الدولة ، وسيزيد من ترسيخ أركانها فى نطاق ديموقراطى ، وفى جو من التعاون بين الأجناس المختلفة التى يتكون منها شعب جنوب أفريقيا .

من كل هذا يتبين أن عام ١٩٩٢ سيكون عاماً حاسماً فى سير خطوات الإصلاح الديموقراطى ، وسواء أتم الاتفاق على تشكيل حكومة مشتركة مؤقته بين الأطراف المتفاوضة أم لا ، فإن أمام دى كليرك فسحة من الوقت حتى خريف عام ١٩٩٤ - موعد إجراء الانتخابات العامة التالية - لابد له من الانتهاء خلالها من خطته الخمسية فى الإصلاح الدستورى ، وكذلك الانتهاء من حل المشاكل القائمة بين الجماعات المختلفة حول نظرتها فى المشاركة فى الحكم وآليات تنفيذ ذلك بالشكل الذى يضمن لكل منها نصيباً يتناسب ووزنها فى ذلك المجتمع .

وليس بمستبعد إذا حدث تغيير فى التركيب الهيكلى للحزب الوطنى الذى يرأسه دى كليرك وجل أعضائه من البيض وسمح لانضمام أعداد كبيرة من السود والملونين والآسيويين ، أو إذا أمكن أن يتم ائتلاف بين هذا الحزب وبعض الجماعات من غير منظمة المؤتمر الوطنى ، أن تتاح للبيض وعلى رأسهم دى كليرك المشاركة فى الحكم بشكل فعال ، وإلا فإن عملية الديموقراطية المبنية على الأغلبية ستؤدى فى النهاية إلى اختفاء دى كليرك من على المسرح السياسى نتيجة للإصلاحات التى قام بها هو شخصيًّا وحزبه .

الديموقراطية الحائرة فى الجزائر !!

بعد ثلاث سنوات من الديموقراطية فى الجزائر بدأ الديموقراطيون أنفسهم - بعد تقدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى انتخابات شهر ديسمبر الماضى وقرب توليها السلطة فى الجزائر - يكفرون بالديموقراطية ، وقلب العديد من المرشحين الليبراليين مواقفهم التى كانوا يبشرون بها بين الناخبين ، وأخذوا يطالبون الحكومة أن تعطل الانتخابات التى فاز فيها المرشحون الإسلاميون بأغلبية كبيرة ، بل بلغ الحد بالبعض منهم إلى التصريح جهاراً بأنهم يفضلون تولى الجيش السلطة بدلا من جبهة الإنقاذ .

وأصبح الموقف كما لو أن تجربة الديموقراطية فى الجزائر ، وهى الأولى من نوعها فى دول شمال أفريقيا - تعد المسئول الحقيقى عن تردى الأوضاع فى الجزائر ووصولها إلى حد هاوية الحرب الأهلية .

وباستقالة الرئيس الشاذلى بن جديد بعد ١٣ عاماً فى الحكم ، وتولى « مجلس الدولة الجديد » صلاحيات رئيس الجمهورية كافة ، نجح الجيش بعد نزوله إلى شوارع عاصمة الجزائر فى ملء الفراغ الدستورى الذى كان قد ترتب على استقالة رئيس الجمهورية ، كما يكون الجيش أيضاً قد نجح فى تعطيل الانتخابات بإلغاء الانتخابات التكميلية ويكون بهذا قد سد الباب أمام فرص تولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحكم بالأسلوب الديموقراطى .. وترتب على ذلك موقف درامى ملىء بالمتناقضات حيث إن إلغاء الانتخابات الديموقراطية غدا إجراء شاذاً للحفاظ على الديموقراطية من الإسلاميين الذين كانوا يتوعدون المعارضين ، ويفصحون عن نواياهم

فى إرساء نظام حكم ديكتاتورى دينى (ثيوقراطى) على نسق الحكم القائم فى إيران ، ودليل صحة هذا الاتجاه من الإسلاميين الجزائريين هو تردى العلاقات الدبلوماسية بشكل خطير بين إيران والجزائر فور قفل الباب أمام فرص تولى جبهة الإنقاذ للحكم فى الجزائر .

وخطورة الموقف الذى يهدد بوحدة وتماسك الشعب الجزائرى أن أى اتجاه تسير فيه الجزائر محفوفاً إما بمخاطر الحرب الأهلية خاصة إذا انقسم الجيش على نفسه ، وإما بترسيخ الديكتاتورية العسكرية بدلا من الديكتاتورية الدينية .. ومن ثم التخلص من الديموقراطية التى كان يسعى بن جديد إلى جعلها نموذجاً تحتذى به جيران الجزائر من دول الشمال الأفريقى .

ولعل المحظور الذى وقع فيه الشاذلى بن جديد عندما بدأ أولى خطواته فى الديموقراطية عام ١٩٨٩ ، أن سمح لجبهة الإنقاذ وهى جماعة دينية أن تتقدم كحزب سياسى يسعى إلى السلطة والحكم ببرنامج دينى متطرف إلى حد اتهام الديموقراطية بالكفر والالحاد فى نفس الوقت الذى يسعى هذا الحزب للوصول عن طريقها للحكم لتكون أولى ضحاياه .

وبالتالى كان من المتوقع إذا نجحت جبهة الإنقاذ فى ثوبها السياسى هذا فى الحصول عن طريق الانتخابات على أغلبية الثلثين فى المجلس النيابى ، لتمكنت من تغيير الدستور الذى نجح بن جديد فى وضعه بملامحه الديموقراطية بدستور يقنن آخر كل ما تدعو إليه جبهة الإنقاذ ، من احتكار رجال الدين للحكم وتثبيت دعائم التطرف من الإسلاميين ، والتخلص من معارضيهم كما هو الحال فى إيران .

والتناقض الآخر فى الموقف هو أنه عندما ذهب الجزائريون لصناديق الاقتراع ، كان يدور فى ذهنهم التخلص من جبهة التحرير الجزائرية التى رسخت على صدورهم طيلة ثلاثين عاماً من الفساد وعدم الكفاية

الاقتصادية والإدارية التى أودت بثروات الجزائر ، وجعلتها من الدول المدينة رغم ما تتمتع به من ثروات طبيعية كبيرة ، ولكن فوجئ المقترعون فى نفس الوقت أنهم إذا أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات التكميلية ، ضد جبهة التحرير الجزائرية فستتمكن جبهة للإنقاذ بما حصلت عليه من أغلبية كبيرة فى الانتخابات الأولية وربما هو متوقع أن تحصل عليه من مقاعد فى الانتخابات التكميلية ، أن تحصل على أغلبية الثلثين ، ومن ثم يبدو الموقف كما لو إن الناخبين لا يصوتون فقط على التخلص من حزب فاسد بحزب آخر ، ولكن كمن يصوت على تغيير طبيعة الدولة وهيكلها ، وهو مالا تفكر فيه أو تسعى إليه أغلبية الناخبين ، ويؤيد هذا التحليل أن ٤٠ ٪ من الناخبين امتنعوا عن الإدلاء بأصواتهم ، وأن من أدلى بأصواته لصالح جبهة الإنقاذ ٣,٢ مليون ، وأن من أدلى بأصواته لصالح جبهة التحرير ١,٦ مليون وذلك كله من مجموع ١٣ مليون جزائرى يتمتعون بحق الانتخاب ، ولكن تخطيط الدوائر الانتخابية هو الذى أدى إلى حد كبير إلى حصول جبهة الإنقاذ على ١٨٨ مقعداً مقابل ١٦ مقعدًا لجبهة التحرير ، أما باقى الأصوات فقد ألغيت أو زيفت أو صوتت لصالح الأحزاب الأخرى ، وكان لوجود جبهة الإنقاذ فى المجالس المحلية والبلدية تأثير كبير فى تغيير وإلغاء أصوات معارضيها .

المعروف أنه إذا قام الشعب فى بلد ما بتغيير نظام ديكتاتورى مبنى على الحزب الواحد ، فالمتوقع أن يكون التغيير إلى نظام ديموقراطى يتخلص من النظام السابق مثل ما حدث فى عدد من دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الأفريقية . ولكن الخطورة تكمن على الدولة وعلى هذا الشعب إذا كانت نتيجة تغيير نظام ديكتاتورى أن يحل محله نظام ديكتاتورى آخر أكثر ضراوة وأشد تطرفاً واصراراً على تغيير طبيعة الدولة وإعادتها إلى عصور الظلام .

ويستشف من الأحداث السريعة الجارية فى الجزائر أن الديكتاتورية العسكرية كانت تخطط منذ عام ١٩٨٩ ومع المد الإسلامى المتطرف - بسبب الصعوبات الاقتصادية وفشل جبهة التحرير فى حل مشاكل الجزائر - فى استخدام الديموقراطية للتخلص من الديكتاتورية الدينية التى ازداد تهديدها لنفوذ الجيش وجبهة تحريره ، هذا فى ذات الوقت الذى كانت جبهة الإنقاذ تخطط فى استخدام نفس هذه الديمقراطية والتعلق بها تكتيكياً للتخلص من الديكتاتورية العسكرية ومن الديموقراطية معاً .

واستخدام الجيش للديموقراطية لم يكن عن اقتناع ولكن عن سوء تقدير فى مدى كراهية الشعب لجبهة التحرير ، إذ كان الجيش على ما يبدو يظن أنه باستخدام الديموقراطية ، يمكن أن يستأنس جبهة الإنقاذ ، ويسمح لها بعدد من المقاعد فى المجلس ، كما حدث فى الأردن تجبرها على العمل فى الضوء وفى إطار الشرعية الدستورية دون تخريب ودون تأثير كبير فى نفس الوقت فى أعمال المجلس ، ولكن عندما حصلت جبهة الإنقاذ على الأغلبية الكبيرة من مقاعد المجلس أسقط فى يدى المؤسسة العسكرية ، ولم يكن لها من بديل إلا الكشف عن وجهها الحقيقى قبل فوات الآوان ، وهو ما فعلته بنزول قواتها مباشرة إلى شوارع العاصمة معلنة وقوع انقلاب عسكرى جديد من نفس العسكريين المتولين السلطة منذ استقلال الجزائر عن فرنسا عام ١٩٦٢ ، والغرض من هذا الانقلاب ليس فقط التخلص من عدد من العسكريين الذين ثبت ضعفهم وقصر نظرهم كالرئيس الشاذلى بن جديد ، بل التخلص بالدرجة الأولى من قوة جبهة الإنقاذ وخطر الديموقراطية التى لم تنجح فى تغطية وخدمة مخططات المؤسسة العسكرية على الوجه الذى كان مأمولاً منها .

ويبدو من سير الأحداث الجارية أيضاً أن الشعب سيصبح أمام خيارين ديكتاتوريين يستخدمان الديموقراطية مطية مؤقتة لحين تخلص إحداهما من

الأخرى ، ويبدو أن الجيش سيعمل على الابقاء على النظام الدستورى ، وربما يجرى تعديلات على قانون الانتخابات ليقضى على خطر جبهة الإنقاذ كحزب سياسى له مؤيدوه فى عدد من الدوائر الانتخابية ، أو يحظر على أى جماعة دينية من ممارسة أى نشاط سياسى بحيث يضع الشعب أمام موقف يؤمن فيه بأن « الشيطان الذى يعرفه أحسن من الشيطان الذى لا يعرفه » ويكون الجيش بهذا قد عالج ولو مؤقتا الموقف المترتب على كراهية الشعب الجزائرى لجبهة التحرير ، وفتح الباب أمام اجتهادات جديدة سواء من جانب جبهة التحرير الجزائرية نفسها أو من جانب أى قوى سياسية أخرى على الساحة دون جبهة الإنقاذ ، وإذا كان هذا التقدير هو الأقرب إلى الصحة فإن ما يشوبه من ضعف هو أنه مادام قد بقى الفقر والعوز منتشرين بين أفراد الشعب الجزائرى فإن جبهة الإنقاذ هى الحركة الوحيدة التى تخدمها هذه الظروف لتنشط بين هؤلاء المعذبين فى الأرض ، وما دامت تستخدم الدين وسيلة مغرضة فى الإقناع .

أما الضحية فى كل هذا فهى الديموقراطية الحائرة بينهما فى الجزائر !!

التطرف يبحث عن بديل
بعد الجزائر ..!!

بعد أحداث الجزائر الدامية بين المتطرفين الإسلاميين الذين يسيطرون على جبهة الإنقاذ الجزائرية وبين الحكومة وتدخل الجيش فى يناير الماضى ، وما ترتب عليه من إلغاء الانتخابات وصدورِ حكم من المحكمة بحل جبهة الإنقاذ ، أصبح الطريق مقفولاً أمام المتطرفين الذين يريدون تطبيق أفكارهم العنيفة وإلصاق صفة الإسلام عليها ، وكانت الضحية فى كل هذه التجربة الديمقراطية التى كان المثقفون يأملون فى نجاحها لتصبح نموذجاً يحتذى به فى العالم العربى ، وهى التجربة التى لم يكن يرتاح لها كل من جبهة التحرير الجزائرية وجبهة الإنقاذ الجزائرية ذوى الميول والاتجاهات الديكتاتورية .

وبهذا تحول التحدى إلى اختبار فى مدى قوة طرفى النزاع فى إقناع عامة الشعب فى قدرة كل منهما : الأول ، وهو الجيش على حل مشاكل الشعب الاقتصادية ومعاناته اليومية ، والثانى ، وهى جبهة الإنقاذ فى تأكيد أن المآل الأخير فى الجنة وأن متاع الدنيا قصير .. وإبراز النزاع فى صورة تحدى الجيش للإسلام .

وفى كل الأمثلة السابقة التى حدثت فى العالم العربى ، نجد أنه عندما تحدى المتطرفون السلطة الشرعية واستخدموا العنف والقوة قوبلوا بنفس القوة والعنف للتخلص من خطر الفتنة والإرهاب والفوضى التى يثيرها أولئك المتطرفون ، فكانت نهايتهم فى سوريا عام ١٩٨٢ ، وفى العراق قبيل حرب تحرير الكويت عندما اكتشف صدام حسين فى حربه ضد

أمريكا أنه يمكنه استخدام الإسلام كسلاح سياسى ، بمثل ما يستخدمه هؤلاء المتطرفون . أما تونس والمغرب فكانتا واقعتين تحت تأثير التطورات الجارية فى الجزائر ، ومن هنا كان حذرهما فى عدم ترك الأمور تتطور إلى حافة الهاوية كما تطورت فى الجزائر .

أما فى الأردن فإن اشتراك الجماعات الإسلامية فى الحكم كشف النقاب عن الكثير من ضعفهم وعجزهم السياسى عن مجابهة الواقع اليومى الاقتصادى والسياسى ، الأمر الذى جعل مريديهم ومؤيديهم ينفضون من حولهم ، ولعل هذا كان من أسباب معارضة بعض عناصرهم المشتركة فى الحكم لموقف الحكومة المؤيد لمؤتمر مدريد واستمرار عملية السلام .. كمحاولة لاسترداد بعض التأييد ، وربما ما حدث فى الأردن من فشل للجماعات الإسلامية جعل البعض يأمل فى أن تتاح ذات الفرصة للمتطرفين فى الجزائر ، حيث إن الكثير من المثقفين فى العالم العربى كانت لديهم القناعة بأن جبهة الإنقاذ الجزائرية كان مصيرها الفشل إذا أتيحت لها فرصة إدارة دفعة الحكم فى البلاد بمقتضى شعاراتها وإصرارها على عدم الاعتراف بأى شىء كائن فى الدولة لا يتمشى مع هذه الشعارات الجوفاء ، وبالتالى كان من المتوقع أن ينفض عنها نتيجة ذلك معظم أفراد الشعب الجزائرى الذى يعانى من قسوة العيش والفقر والبطالة وفقدان الأمل بعد أن يتبين له أن جبهة الانقاذ ليست هى الجهة القادرة على تقديم الحل ، وأن استخدام الدين شعارا ليس كافياً لإدارة شئون الدولة ، خاصة الشئون الاقتصادية منها التى تستخدمها الجبهة بإسراف زائد فى شعاراتها .

وحتى النموذج القائم حالياً فى إيران لا يغرى أى دولة إسلامية عربية كانت أو غير عربية على اتباع هذا النموذج وذلك لدليل واضح على فشل حكم رجال الدين للدولة وبعد توليهم السلطة فى إيران لمدة ثلاث عشرة

سنة متصلة لم يخرجوا إيران من مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل زادوها تعقيداً وتأخراً .

ومصداقا لهذا القول أنه أثناء الاحتفالات التى قام بها آيات الله من أول إلى ١١ فبراير الماضى بمناسبة مرور ثلاثة عشر عاما على عودة الخومينى لإيران وسقوط الشاه وبرغم المبالغة الواضحة لهذه الاحتفالات فقد قام الطلبة والعمال - وهما العمود الفقرى المؤيد للحكومة الإسلامية فى إيران - بإضرابات ومظاهرات عديدة فى المدن وفى المصانع والجامعات ومعامل تكرير البترول يحملون الشعارات التى تنادى بسقوط الحكومة الإسلامية ، ولعل أخطرها هو : « إذا كان رجال الدين أحراراً فى تقرير مستقبلهم فلماذا يحرم الطلبة والعمال من الاشتراك فى تقرير مصيرهم » .

ومع عدم احتمال قيام معارضة منظمة ضد حكم رجال الدين فى الوقت الحاضر ، إلا أن قيام مثل هذه المظاهرات والإضرابات التى تطالب بزيادة الأجور ومزيد من تسامح النظام وحرية الرأى والمشاركة فى الحياة الاقتصادية والأمور الأخرى ، التى تهم أفراد الشعب ، تؤكد زيادة المعارضة والرفض لتعمد النظام الإفقار المالى والسياسى لعامة الشعب وخاصة الطبقة الوسطى فى الوقت الذى يتمتع فيه فريق صغير من التجار مع رجال الدين ، وخاصة الرسميين منهم بكل متاع ومباهج الحياة .

لاشك أن هذا النموذج للحكومة الإسلامية لا يغرى أحداً بأن يتبعه خاصة وأن هذا النموذج قد أبرز الكراهية العامة للخط المتشدد للمتطرفين ونظرياتهم البدائية عن عالم « اشتراكى إسلامى مثالى » . ومعارضة حتى مؤيديهم لهذا الخطل الجاهل .

فهاذا وقد أغلق الباب أمام التطرف لينفذ إلى الجزائر ثم باقى دول شمال أفريقيا ؟ أن محاولات التطرف الولوج من أى ثغرة لنشر القلاقل والاضرابات والفتن نجدها تستمر رغم ذلك ، ففى السودان وجد الأرض

ممهدة ليستغل رجال الانقلاب العسكرى الحاكم الذين يبحثون عن مؤيد لهم ، ومن هنا بدأت سحب الخلاف تمر بسماء العلاقات المصرية السودانية على أمل تعكيرها وإثارة الخلافات تمهيداً للعثور على موضع قدم فى مصر يمكن للتطرف أن يستغله لتعزيز وتدعيم مواقفه فى باقى دول العالم الإسلامى وخاصة الدول العربية ، ومع الحكمة الواضحة من الجانب المصرى فى تناول المشاكل التى تثار الواحدة بعد الأخرى بين السودان ومصر وآخرها موضوع حلايب ومحاولة التنقيب عن البترول هناك ، فإن فرص التطرف فى مصر هى الأخرى بعيدة عن التحقيق .

وفجأة يتجه التطرف هذه المرة إلى دولة إسلامية غير عربية هى الباكستان ، ويهاجم التطرف حكومة نواز شريف رئيس الوزراء وهو الذى جاء للحكم منذ عام ونصف بعد التخلص من بنازير بوتا بدعوى تطبيق الإسلام فى جميع مناحى الحياة ، وهو الذى أعطى الجماعات الدينية المتطرفة فرصة المشاركة فى حملة « إسلامية » فى مرافق وسلطات الدولة . وهذه المرة يهاجم التطرف الاقتصاد الباكستانى فى مقتل عندما أصدرت المحكمة العليا فى الباكستان حكماً بأن جميع أنواع العائد من جميع المعاملات سواء كانت قروضاً بنكية أو دولية أو ودائع أو حسابات جارية أو استثمارات فهى ربا يستوجب على الباكستان الغاءه فى موعد غايته شهر يونية القادم ، وأصبح الموقف يهدد بانهيار كامل للنظام المالى فى باكستان .. وأصبح الكثير من المشروعات الكبرى والرئيسية مهدد بالتوقف مثل مشروع سد نهر هاب ، وشبكة الطرق الكبرى التى تنفذها كوريا الجنوبية وهنا يحصد فواز شريف ما زرعه عندما تخلص وجماعته من النظام الديموقراطى لبنازير بوتا وجاء للحكم بمساعدة المتطرفين الذين استغلوا هذا الموقف لصالحهم تماماً ، وعليه الآن أن يواجه هذا الموقف الخطير بالتصدى للتطرف وإنقاذ باكستان من الهاوية التى يدفعها التطرف للسقوط

فيها أو عليه أن يذهب ويترك للحكومة من هو قادر على التصدى لهذه العمليات التخريبية ، وفى كلتا الحالتين فإن فواز شريف سيدفع ثمن تحالفه مع التطرف وتركه له دون استئناسه فى الفترة الماضية ، وفى هذا النموذج أيضاً نجد أن الجماعات الإسلامية المعتدلة تهاجم فى صحفها حكم المحكمة وتصفه بأنه غير إسلامى وأن على رئيس الوزراء مواجهة التطرف بشكل حاسم .

فمن إذن وراء التطرف ؟ من فى حقيقة الأمر المستفيد من وجود التطرف ؟ .. والتطرف هو الوجه الآخر للفتنة والاضطرابات والمواجهات ووقوع الدول التى تتعرض لنشاطه لكثير من المحن الداخلية ، قد تذهب بها إلى إثارة النعرات الدينية وإشعال الحروب الأهلية ووقوع المزيد من التدمير والتخريب فى أراضى الدول الإسلامية ، ومن الذى يقوم بتمويل حركات التطرف هذه ؟.. من قام على سبيل المثال بتمويل وإعداد الملايين من شرائط الفيديو لخطب الخومينى .. وارسالها إلى إيران خلسة !! إبان الفترة الأخيرة من حكم الشاه ؟ من أين تأتى الملايين من الدولارات التى تجعل التطرف يقوم بتمويل تنفيذ خططه فى العالم العربى والعالم الإسلامى بسخاء ؟ وبمعنى آخر من المستفيد الحقيقى من وقوع الفتن والاضطرابات فى هذه الدول التى لا تزال تعانى من آثار الاضمحلال والتخلف فى العصور الوسطى ..؟

ولماذا الإصرار على استخدام الدين كسلاح لتنفيذ مآرب واستراتيجيات من هو وراء التطرف .. الإجابة لا تحتاج إلى كثير من الذكاء ولكن العبرة بقدرة المثقفين على توضيح الأمور لباقى أفراد الشعب لينزاح الخطر .

حصاد رياح التغيير ..

فى لحظة من اللحظات الحاسمة فى تاريخ أوروبا ، وفى جو من الارتخاء التاريخى الناتج عن التغييرات الهائلة التى حدثت فى أوروبا منذ منتصف الثمانينات ، حتى وصلت قمتها الدرامية فى نهاية ١٩٨٩ بسقوط النظم الشيوعية وتداعى أيديولوجيتها ، وقعت ٣٤ دولة هى أعضاء مجلس الأمن والتعاون الأوروبى فى باريس فى ١٩ نوفمبر الماضى ميثاق باريس ، الذى يعلن فيه الغرب والشرق وعلى رأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين ، وأنهما لم يعودا خصوما أو أعداء .

ولتأكيد هذا وقعوا أيضاً اتفاقية لخفض التسلح التقليدى أى غير النووى للمعسكرين تخفيضاً كبيرا يزيل نهائيا احتمالات الحرب الخاطفة BLITZKRIEG ، والاكتفاء فقط بالإبقاء على القدرات الدفاعية للطرفين مع التأكد من الإبقاء على هذا المستوى المنخفض للتسلح لدى جميع الأطراف ، ويتمشى مع هذا أيضا السير فى مفاوضات إزالة الصواريخ النووية قصيرة المدى للطرفين فى أوروبا . وتعهد دول حلف وارسو الست بحله بنهاية العام القادم ، الأمر الذى يدعو دول حلف الأطلنطى إلى سرعة النظر فى مستقبله .

ويعلن ميثاق باريس أيضاً مولد أوروبا الجديدة التى تخلصت من سنوات الحرب الباردة الطويلة ، ويعلن كذلك ظهور عهد جديد من الديموقراطية والسلام والوحدة وبهذا وصلت أوروبا إلى عهد لم يسبق له مثيل من قبل فى تاريخها .

ولعل أهم ما توصل إليه ميثاق باريس هو موافقة الدول الاشتراكية

الأعضاء فى المجلس وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى على الديموقراطية والملكية الفردية والاقتصاد الحر وحقوق الإنسان ، ويبدو من تحقيق هذه الخطوة الحاسمة فى تاريخ الأمن الأوروبى كما لو أن الأمر فى طريقة أخيراً لتستقر أوروبا فى أمن وسلام دائمين . ولكن هناك نذر خطر فى الأفق قد تعصف بهذه النتائج الرائعة ، فمن جهة نجد أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التى يمر بها الاتحاد السوفيتى مع تدهور الوضع الغذائى فيه ، وتعثر دول شرق أوروبا على طريق الإصلاح الاقتصادى يهدد بخطر نزوح عشرات الملايين من المهاجرين من هذه الدول الى غرب أوروبا بشكل لا يمكن كبح جماحه ؟ مما يهدد الاقتصاد الغربى نفسه الذى يأمل الشرق فى أن يتم الإصلاح عن طريقه ، ومن جهة أخرى نجد أن مثل هذه الصعوبات الاقتصادية ستثير الكثير من نزعات التطرف العرقية والوطنية داخل دول شرق أوروبا بما يزيد الطين بلة ، وما لم تتمكن أوروبا من سد النعرة بين الدول الغنية والفقيرة فيها فإن المستقبل لا يبشر بكثير من الخير والوئام اللذين تأمل فيهما أوروبا بعد توقيع ميثاق باريس ، أى أنه لا يكفى لها التخلص من الأيديلوجيات لتحقيق الأمن والسلام بل لابد لها أيضا من التخلص من الفقر فى أوروبا مستخدمة فى ذلك القوة الاقتصادية الألمانية الجبارة ، والجماعة الأوروبية علاوة على الولايات المتحدة واليابان وكندا وغيرها من الدول الغنية .

فى ضوء هذه المسئولية الضخمة الملقاةعلى عاتق الدول الغنية فى الغرب لمعالجة المشاكل الاقتصادية العاجلة فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا منعاً لوقوع هذه الأزمات ، والانهيارات التى قد تهدد ما حققته أوروبا حتى الآن فى مجال الأمن والتعاون بين الشرق والغرب فإن على دول الجنوب أو دول العالم الثالث أن تتوقع انحسار المساعدات الاقتصادية الغربية عنها فى السنين القادمة ، وبسبب توجيه معظم مساعدات الغرب لمعاونة دول العالم

الثانى أى دول المعسكر الشرقى السابق فى التخلص من تخلفه الاقتصادى الناجم عن تمسكه بالنظم الاشتراكية والشمولية لعشرات السنين ، وبذلك لا يوجد موئل آخر لدول العالم الثالث إلا الاعتماد الفردى والجماعى على نفسها . والتركيز على المزيد من التعاون الاقتصادى والتجارى فيما بينها لتخفيف آثار تقلص المعونة الغربية المتوقعة خلال التسعينات .

ثم تأتى أزمة الخليج التى تفجرت فجأة فى خضم هذه الأحداث ، وأوروبا مشغولة فى غزل ونسج خيوط النظام الدولى الجديد على ضوء التقارب النهائى للمعسكرين الشرقى والغربى ، لتضفى جوا من القلق الشديد أدى إلى تبصير أوروبا بالواقع المرير من أن أمنها لا يقتصر فقط على ما حققته من تقدم فى المنطقة ، من المحيط الأطلنطى إلى جبال الأورال ، ولكن بسبب هذه الأزمة أصبح يمتد إلى حيث أمن الطاقة المغذية لتقدم الاقتصاد الغربى ونموه .

ومن هنا نجد أن خطورة أزمة الخليج على العالم تتضح فى إجبارها للغرب عموما على تحديد مواقفه من منطقة الشرق الأوسط ، وهل يتعامل معها لضمان أمن الطاقة الغربية من منطلق بداية نظام دولى جديد يقوم على تطبيق الشرعية الدولية والأمن الجماعى على جميع الأطراف ، أم من منطلق حتمية عودة الهيمنة الأجنبية على المنطقة لضمان أمن الطاقة . مباشرة .

ومع هذه الصعوبات الشديدة التى سببتها أزمة الخليج لأوروبا وأمريكا خاصة وباقى دول العالم عامة ، إلا أن انعكاسات هذه الأزمة على العالم العربى كانت أشد مرارة وقسوة ، إذ لا تهدده فقط فى تعاونه ووحدته بل فى صميم كيانه ومستقبله سواء على المستوى القطرى ، أو على مستوى الوطن العربى ككل .

فجأة وجد العالم العربى نفسه مرغماً على إجراء تغييرات يؤمل أن

تكون جذرية فى نظرته للأمور الخارجية والداخلية حتى يمكنه أن يتعامل مع تحديات الأزمة ويستعد بعد انتهائها للوضع الدولى الجديد .

ونظرا لتوقع تركيز اهتمام دول الشمال على مساعدة بعضها البعض فى الشرق والغرب خلال هذا العقد فلن يكون هناك مجال كبير للدول العربية للنجاة إلا بالتعاون الاقتصادى العربى الصادق فيما بينها ، غنيها وفقيرها وخاصة المساعدات الانمائية بين الدول البترولية الغنية والدول الفقيرة بأسلوب تكاملى فيما بينها ، يقلل إلى أقصى حد ممكن من آثار تباعد دول الشمال عن دول الجنوب فى الفترة القادمة ، ولعل هذا التحدى يشجع بل يساعد العالم العربى على ضم صفوفه مرة أخرى لتحقيق هذا التعاون الاقتصادى المأمول فيه والذى يعد طوق النجاة الوحيد .

على أبواب السوق الأوروبية الموحدة ..

عند إتمام ولادة السوق الأوروبية الموحدة فى أول يناير ١٩٩٣ سنجد أمامنا أكبر سوق فى العالم تعداد سكانها ٣٤٠ مليون نسمة ، والناتج الأهلى العام فيها يبلغ ٣ تريليون دولار (ثلاثة آلاف مليار دولار) ، وهذا التاريخ يعنى أيضاً بلوغ المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادى الأوروبى ، وبهذا يمكن القول بأن الجماعة الأوروبية أثبتت أنها بدأت بداية طيبة كانت فاتحة للنمو السريع خاصة داخل الدول الست المؤسسة للجماعة ، وهى فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والينيلوكس (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج) .

والمرحلة الأولى من هذا النمو كانت من عام ١٩٥٨ حتى صدمة البترول عام ١٩٧٣ ، وأثناء تلك المرحلة نما الناتج القومى العام خلال الستينات داخل الدول الست بنسبة مبشرة بلغت ٥ ٪ . ثم سارت الجماعة الأوروبية بعد ذلك فى فترة من قوة الاندفاع ، أو القصور الذاتى والتى تواكبت مع فترة الركود فى السبعينات . وفى بداية الثمانينات انخفض معدل النمو الاقتصادى إلى ١,٢ ٪ .

وفى عام ١٩٨٥ عين جاك ديلور رئيساً للجنة الأوروبية الذى قام بوضع هدف واضح ومحدد وهو الوصول إلى تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ .

وعندما تحدد الهدف قامت الحكومات الأوروبية وكذلك رجال الأعمال بالخروج من حالة الجمود ، التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وبدءوا حياة

جديدة داخل الجماعة الأوروبية تحولت إلى أداة للتغيير لأول مرة منذ السنوات الأولى .

وقد وضحت أهداف الجماعة فى كتيبها الأبيض عام ١٩٨٥ بأنه لإقامة السوق الأوروبية الموحدة يستلزم الأمر إلغاء ٣٠٠ من اللوائح والقوانين التى كانت عائقاً فى ثلاثة مجالات رئيسية وهى العوائق الفنية والتجارية ، والعوائق الخاصة بالأفراد مثل الجمارك وجوازات السفر والشروط الصحية ، ثم العوائق المالية .

وقد نجحت الجماعة الأوروبية حتى الآن فى إزالة أكثر من ٦٠ ٪ من هذه العوائق وإن كان من غير المتوقع بالطبع أن تتحول الجماعة فى نهاية المطاف إلى دولة أوروبية واحدة ذات صفة عظمى SUPERSTATE . كما أنه من المتوقع أيضاً أن تأخذ بعض التدابير مثل تلك المتعلقة بالتوفيق بين النسب الضريبية وقتاً أطول بكثير من العامين الباقيين على تاريخ بدء العمل بالسوق الموحدة ، ولعل أصعب التدابير كلية فى هذا المجال هو ما يتعلق بالخدمات المالية حيث نجد بريطانيا والبعض الآخر من الدول الأعضاء تقاوم فكرة إنشاء بنك مركزى أوروبى ، إلا أنه من المنتظر أن يتم انشاؤه عام ١٩٩٤ حيث إنه لا يمكن فى النهاية الوقوف حائلاً أمام صرف العملات الأوروبية بغض النظر عن شكل النظام الذى سيتبعه البنك المركزى الأوروبى .

والكثيرون يتوقعون أن تأخذ الخطوات التنفيذية نحو الوحدة الاقتصادية وقتاً طويلاً لتتمكن برلمانات الدول الاثنى عشر من إقرار التشريعات الجديدة المتعلقة بذلك ، والدليل على هذا أنه حتى ٣٠ يونية ١٩٩٠ لم تمرر الدول الأعضاء غير ١٨ تشريعاً من ١٦٤ تشريعاً مطلوب تمريرها من البرلمان الأوروبى ، ولا يعنى هذا أن الجماعة الأوروبية لن تلتزم بالتاريخ التى ارتبطت به ، وهو نهاية عام ١٩٩٢ ، وذلك لأسباب

سياسية إضافية ، أهمها حدوث الوحدة الألمانية وضرورة التأكد من ربط ألمانيا الموحدة ربطاً محكماً بالجماعة الغربية حتى لا تفلت فى اتجاه الشرق الأوروبى وخاصة الاتحاد السوفيتى ، وبالتالى تسيطر على أوروبا .

ومن هذا المنطلق نرى أنه يجب على دول العالم الثالث أن تتعود على تقبل حقيقة السوق الأوروبية الموحدة وتواجهها كتحد يضر إذا أهمل ، ويفيد كثيراً إذا عرفت كيف تتعامل معه ، والمثال الواضح أمامها هو أن أمريكا واليابان تحاولان من جانبهما أيضاً تقبل حقيقة السوق الأوروبية الموحدة بما تتضمنه من آثار عميقة على المستقبل الاقتصادى ، لهاتين الدولتين وتعملان على التعرف على كيفية الإفادة من الوضع الاقتصادى العالمى الجديد الذى سينشأ عن ظهور السوق الأوروبية الموحدة .

وبرغم هذا القلق فإن عام ١٩٩٢ من ناحية أخرى يفتح آفاقاً جديدة لرجال الأعمال ، لأن التعامل مع سوق واحدة يعنى تزايد سرعة النمو داخل الجماعة الأوروبية بنسبة من المتوقع أن تصل إلى ٥ ٪ سنويا بعد عام ١٩٩٢ ، وبالتالى فإن صادرات الدول ذات السلع الجيدة وذات العملات الضعيفة يمكن أن تصبح منافسة قوية فى أوروبا وخاصة إذا كانت تتمتع من حكوماتها بدعم لصادراتها .

ولعل هذا مؤشر قوى ومشجع لدول مثل مصر يمكن لها أن تتحول إلى مصدر ومنافس قوى إذا ما تخلت عن سياساتها الاقتصادية العتيقة ، والاتجاه بجرأة نحو اقتحام هذا الحاجز ، مستعينة بتشريعات جديدة تنفض عن نفسها غبار الشعارات البالية ، والسبات التقنى الذى ترزح تحته الصناعة والزراعة وباقى وسائل الإنتاج .

كما أن التعامل مع سوق واحدة يعطى من ناحية أخرى مدخلاً واحداً للتعامل مع جميع دول الجماعة الأوروبية فى نفس الوقت ، بعد أن كان

التعامل معها متعدد المداخل بعدد الدول أعضائها ، الأمر الذى يخفف الكثير من النفقات .

ومع هذا فإنه على الجانب الآخر نجد خطر تأثر حجم استيراد الجماعة الأوروبية حيث من المتوقع أن ينخفض حجم استيرادها من السلع الغذائية . والمواد الأولية ، وفى المقابل من المتوقع أن يتزايد حجم استيرادها من السلع المصنعة .

وعموما لا يزال العديد من التحليلات فى عداد التوقعات أو التكهنات ، حيث إنه ليس من الواضح بعد الموقف الذى سنتخذه كتلة الدول الاثنتى عشرة الأوروبية تجاه باقى دول العالم ، ولا يزال بالتالى الأمل يحدو الجميع فى ألا تشعل أوروبا حرباً تجارية مع أمريكا أو مع أى سوق أخرى مادام الجميع يلتزمون بالحكمة القائلة بأن « النجاح فى أى سوق كبيرة يتطلب حضور اللاعبين الأساسيين والتزامهم خاصة فى استمرار إعادة التأكيد على النوعية والتكاليف حتى يحافظوا على لياقتهم التنافسية فى الخارج » .

ومن هذا كله يتبين لنا أن أوروبا ستبدو أكثر تنافساً ، ولكن فى المقابل سيصبح العالم أيضا أكثر تنافسا ، أى أن الوضع سيكون قاسياً على الجميع ، ولكن الجزاء أو العائد لمن يبقى فى الحلبة سيكون عظيماً .

فهل لدول مثل مصر مكان فى هذا التنافس ؟ الإجابة عن هذا السؤال تكمن فى مدى استعداد حكومات هذه الدول للتخلى عن سياساتها التقليدية القديمة والاتجاه بأقصى سرعة نحو مواجهة الموقف الاقتصادى ، والتجارى للعالم بعد عام ١٩٩٢ بعقول متفتحة ونظرات جديدة تثبت أنها لا تتوافر فى من مارس السياسات الاقتصادية البالية الحالية !!

الأمن الأوربى الجديد
فى ظل أزمة الخليج ..

فيضان الأحداث التى مرت بأوروبا خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة والتى توجت بانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وبإعلان وحدة شطرى المانيا فى دولة قوية وسط القارة الأوروبية جعل أوروبا تشعر بضرورة إعادة النظر فى أوضاعها التى كانت سائدة قبل هذه الشهور المنصرمة ، خاصة فى مواجهة احتمالات نجاح أو فشل التطورات الاقتصادية فى دول شرق أوروبا التى خرجت تواً من نير السيطرة السوفيتية . وما قد يترتب على الفشل من ظهور تيارات وطنية متطرفة أو انقسامات عرقية .

وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن نقاط ضعف فى التحالفات الغربية ، إذ أن التردد الأوروبى فى بداية الأزمة كان كافياً ليدلل على حاجة القارة الأوروبية إلى أن توائم بين حماستها واندفاعها فى سبيل تحقيق الرخاء والازدهار ، داخل السوق العظيمة الموحدة للمجموعة الأوروبية فى نهاية عام ١٩٩٢ ، وبين مسئولياتها المتزايدة فى الحفاظ على أمن القارة مما قد يهددها ويهدد اقتصادها على وجه أخص فى نظام عالمى جديد ، أخذت تختفى منه سياسة محورى الدولتين العظميين .

كما أبرزت أزمة الخليج كذلك إلى أى مدى يعتمد الاقتصاد الأوروبى فى تنميته على تأمين الطاقة من منطقة الخليج الأمر الذى يمكن أن يؤثر بشكل خطير ومباشر على ازدهار الاقتصاد الأوروبى .

ومن هنا أصبح على أوروبا أن تتحرك بسرعة لإعادة تعريف جوانب

أمنها فى ضوء المتغيرات فيها من ناحية ، والتهديدات الحالية فى الخليج ، وما قد يفصح عنه المستقبل من تهديدات فى مناطق أخرى . ومن ثم العمل على إعادة تشكيل المؤسسات الأمنية الحالية ، أو ربما إنشاء مؤسسات جديدة بديلة أو مكملة ، وذلك لأن حلف الأطلنطى بصورته الراهنة الذى يعد بمقتضاها آلية للتعاون بين غرب أوروبا وأمريكا من أجل ردع الاتحاد السوفيتى فى الماضى ، وحماية الأوروبيين من أنفسهم أصبح لا يفى باحتياجات الأمن الأوروبى فى وضعه الجديد وخاصة بالنسبة لمصالح القارة فى المناطق المضطربة خارجها ، وهكذا وجدت المجموعة الأوروبية نفسها فجأة وتحت الضغط المباشر للأحداث فى الخليج ، تناقش احتياجات الأوروبيين لمشروعات أمن جديدة للقارة تختلف عما يمكن أن يوفره حلف الأطلنطى ، وبدأ الحديث عن ضرورة تقوية دفاع المجموعة الأوروبية حيث أصبح عنصر الدفاع حيوياً لمصالح أوروبا السياسية والاقتصادية خاصة خارج القارة ، وبالتالى اتجهت المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى تفكيرها إلى احتمال توسيع اختصاصاتها لتشمل الدور الدفاعى أيضا حيث تبين للمجموعة أنها لن تكون قوية بدون تحديد أبعاد أمنية واضحة لها ، ولكن هذا الاتجاه يجد من يعارضه داخل المجموعة ، لأن هذا العامل سيبطئ من عملية التكامل بينها ، كما سيقف أمام توسيع عضوية المجموعة لتشمل الدول المحايدة مثل السويد والنمسا وفنلندا التى قد لا توافق على الدخول فى نظام أمنى دفاعى يمس حيادها ، ويرى أصحاب هذا الرأى أنه إذا كان لابد من التركيز على الأمن الأوروبى فإنه يمكن توليه داخل حلف الأطلنطى ، وبالإضافة إلى المؤسسات الأوروبية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبى ومؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا علاوة على الأمم المتحدة فى ثوبها الجديد .

ومن هذا المنظور قد نجد أن الوحدة الألمانية رغم ضرورتها وأهميتها

القصوى فإن وجود دولة ألمانية قوية فى وسط أوروبا يمكن أن يكون عاملاً معقداً لأمن أوروبا ، وإن كان لا يمكن التنبؤ بمدى خطورته حيث أنه لا يمكن تصور قيام نظام أوروبى جديد مبنى على الخوف من ظهور تيارات وطنية متطرفة فى ألمانيا تدفع بها شرقاً إلى استعمار اقتصادى وسياسى جديد ، لملء الفراغ الموجود فى شرق أوروبا الناتج عن تداعى الإمبراطورية السوفيتية ، ولكن هناك من يقلل من قدر هذه المخاوف على أساس أن القوى المختلفة فى ألمانيا قد اتجهت بكامل طاقتها إلى التنمية الاقتصادية فى نصفيها الشرقى والغربى على حد سواء ، ومع هذا فإن البعض يرى أنه مع صحة هذا الرأى إلا أنه يمكن خلال السنوات القليلة القادمة توقع حدوث مشاكل فى أوروبا إذا ما قررت ألمانيا استخدام قوتها الاقتصادية لتحقيق أغراض سياسية ، وعموماً فإن التهديد لن يكون عسكرياً ، كما لا يمكن السيطرة عليه أيضاً بالوسائل العسكرية - ومن هنا أصبح السؤال الذى يدور فى الأذهان حول ألمانيا الموحدة هو : هل ستواصل الإلقاء بثقلها الاقتصادى وراء عملية مواصلة التكامل داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أو أنها ستبطئ من هذه العملية لصالح توسيع عضوية المجموعة ، لتشمل كل أو بعض دول أوروبا الشرقية التى تحتاج إلى المساعدات الاقتصادية العاجلة مما سيزيد من ثقل وأهمية ألمانيا داخل المجموعة ؟

لقد علق البعض على الوضع فى أوروبا بأنه يبدو كأن حائط برلين قد سقط مبكرا .. إذ نتج عن هذا السقوط تفكك شرق أوروبا قبل أن يتم تكامل غرب أوروبا فى العامين القادمين !!

وعموما يلاحظ أن هناك تناقضاً فى موقف بعض الأوروبيين .. فبينما ينادون بتولى المجموعة الاقتصادية الأوروبية دوراً دفاعياً إضافياً على دورها الاقتصادى تتولى فيه ألمانيا بالطبع دوراً بارزاً نجد أن نفس هؤلاء

يعربون عن مخاوفهم من وجود ألمانيا القوية داخل المجموعة ، وقد ظهر هذا التناقض أيضاً عندما بدأت بعض الأصوات تنادى باشتراك ألمانيا فى عملية الخليج ، فى الوقت الذى تعرب فيه نفس هذه الأصوات عن مخاوفها من أن تصبح ألمانيا قوة عسكرية .

ولوضع كل هذه الأفكار فى إطارها الصحيح نجد من الناحية الاستراتيجية أن زوال محورى الدولتين العظميين بعد انتهاء الحرب الباردة ينبئ بأن الوريث لهذا النظام لن يكون بالضرورة محوراً فردياً لدولة عظمى ، هى الولايات المتحدة لأن هذه مسئولية أكبر من أن تتولاها دولة بمفردها على مستوى العالم ، ولهذا فالمتوقع أن يبرز نظام متعدد المحاور قد يكون أقل استقراراً بسبب الاحتمالات المتعددة حوله - مثل ظهور ألمانيا الموحدة الأكثر سيطرة منذ ما يزيد على مائة عام ، والاتحاد السوفيتى الأكثر ضعفاً عن قرن مضى . وشرق أوروبا التى تعانى من فراغ فى القوى . واليابان القوة الاقتصادية الأكبر بعد أمريكا ، ولكن سيكون هذا النظام أكثر أمنا وأماناً لأنه لا توجد قوة كبرى ترى من مصلحتها المواجهة مع القوى الأخرى كما كان الحال قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية .

تأملات فيما بعد حرب الخليج ..

إن العالم العربى الذى كنا نعرفه قد كف عن الوجود منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ حينما اجتاحت المدرعات العراقية حدود بلد عربى مستقل تحديا لميثاق الجامعة العربية والأسس الشرعية الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

مثل هذا التحدى يرجع بنا إلى ذلك العهد الماضى الكريه من الحروب بين القبائل التى سادت شبه الجزيرة العربية والتى لم يكن يحكمها سوى قانون الغاب ..

ولاشك أن منطق الغزو والعنف هذا منطق غير مقبول أخلاقيا وسياسيا فضلاً عن أنه يدمر النظام العربى وهو نظام على ضعفه وهشاشته يمثل مع ذلك ضرورة لازمة ، كما يدمر أيضا أسس حل قضايا الشرق الأوسط المبنية على مبادئ وقرارات الأمم المتحدة ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

والمتأمل فى أوضاع أزمة الخليج وملابساتها يجد أنها أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الحرب الباردة انتهت فعلاً وأن توازن المصالح للدولتين العظميين ، أصبح البديل التوفيقى ، الذى حل محل توازن القوى بينهما بدليل صدور قرارات مجلس الأمن الاثنى عشر المتعلقة بأزمة الخليج بموافقة القوتين العظميين ، مما يؤكد توافر التعاون السياسى بينهما فى مواجهة الأزمة وليس بالضرورة طبعًا أن يصاحب التعاون السياسى تعاونًا عسكريًا بينهما .

والمتأمل أيضا يجد أن أزمة الخليج أبرزت الدور الجديد للأمم المتحدة ،

وهى ظاهرة إيجابية تبعث على أمل المجتمع الدولى فى استتباب السلم والأمن الدوليين ، بل ربما استتباب الديموقراطية فى العلاقات الدولية أى أن تشارك الدول كافة بما فيها دول العالم الثالث فى المسائل التى تتعلق بالعلاقات الدولية .

واسترجاع الأمم المتحدة لدورها هذا الذى كان قد وضع لها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولم تتمكن من ممارسته بسبب اندلاع الحرب الباردة ، بين المعسكرين الشرقى والغربى ، سيجعل قراراتها فى ظل الوفاق العظيم بين الدولتين العظميين بمثابة الشرعية الدولية الجديدة .

وإذا كان هناك مزايا من انفجار أزمة الخليج ، واندلاع الحرب ، فهى فى عودة الاهتمامات الدولية بدول الجنوب بعدما كانت هذه الاهتمامات ، فى تناقص مستمر منذ انهيار الستار الحديدى وهدم حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة نظرًا لاهتمام الغرب بإعطاء الأولوية لمساعدة الشرق على النهوض من كبوته الشيوعية ، ولكن حرب الخليج أعادت الأنظار مرة أخرى إلى الجنوب كعنصر أساسى ، وفاعل سواء بالسالب أو بالموجب فى أى تطورات سياسية أو اقتصادية يمر بها العالم وخاصة فى الشمال .

أما وقد انتهت حرب الخليج .. فهل سيعود اهتمام الغرب بالشرق على حساب الجنوب مرة أخرى ..؟ أم أن هناك وسائل جديدة لاستمرار اهتمام الشمال الغنى بالجنوب الفقير .. ؟ وهل هذه الاهتمامات ستنصب فقط على الجانب السياسى والعسكرى ، أم ستتعدى هذا النطاق لتكون الاهتمامات أساسًا فى المجال الاقتصادى والتنمية ؟ هذه تساؤلات يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى ترتيبات الأمن المقبلة فى المنطقة ، وإلى أى مدى يمكن تحقيق وتنسيق مصالح كلا الجانبين فى الشمال وفى الجنوب .

من هذا المنظور نجد أن العالم العربى سيواجه تحديات لم يكن له قبل فى مواجهتها فى الماضى ، فالعالم العربى كان يرزح تحت وطأة أوضاع

غريبة من التناقضات بين أجزائه المختلفة ، ويزيد من حدتها التوزيع غير المتكافئ للثورة وظروف المعيشة والعمل ، والفراغ الدستورى وغيبة الحياة البرلمانية والديموقراطية ، ووضع اللا قانون فى غير قليل من الدول العربية ، وبالتالى أصبح من قبيل المعجزات ألا تشهد بلدان عربية تحركات لتغيير الأوضاع .

وفى ضوء حتمية التغيير هذه نجد أن الأمر سيتطلب من العالم العربى على سبيل المثال إعادة النظر فى اتفاقية ١٩٥٠ الخاصة بالضمان الجماعى العربى المشترك ، وكذلك لابد من نظرة جديدة للتعاون العربى العسكرى ، وأيضا نظرة جديدة للتعاون الاقتصادى مبنية على نوع من التكامل الاقتصادى ، ربما فى نطاق مشروع ضخم على غرار مشروع مارشال .

أما عن التعاون السياسى الجديد فيجب أن يكون على مستويات متعددة ، فلا يكون مقصورًا على التعاون بين الحكومات بل التعاون أيضًا بين الهيئات الديموقراطية المختلفة بهدف إنشاء برلمان عربى على غرار البرلمان الأوروبى ، وهى فكرة كانت تراود العرب داخل الجامعة العربية .

والواضح أن نقص الديموقراطية فى العالم العربى ، وانتشار النظم الشمولية ، أدى إلى الكثير من الكوارث فيه آخرها مغامرات صدام حسين فى الكويت .

ويرجع العديد من الدراسات الدولية أسباب فشل التنمية فى العالم الثالث إلى عدم مشاركة الشعوب فى عملية التنمية وأهم أسس الديمقراطية هى مشاركة الشعوب فى عملية التنمية ، وكذلك فى العملية السياسية ، وعلى هذا فإنه من السهل إذن معرفة السر وراء نجاح الدول الديموقراطية اقتصاديًا وفشل الدول غير الديموقراطية فى معركة التنمية والتقدم .

والمتأمل فى ضوء هذه المعطيات قد يجد أن حل مشكلة التعاون

الاقتصادى فى العالم العربى وتقاعس الدولة عن مواجهة ذلك بإنشاء سوق عربية مشتركة تتمتع بمساعدات من داخل وخارج المنطقة العربية ، ولكن تبقى أمام العالم العربى القضية الرئيسية لتفادى أزمات فى المستقبل ناتجة عن نظم ديكتاتورية ، تعبث بمقدرات العرب وقضاياهم ، ألا وهى الديموقراطية .

وهنا تبرز الأهمية القصوى لإيجاد نظم ديموقراطية فى البلاد العربية وتدعيم هذه النظم تدعيماً حقيقيًا ، وعلى قدر نجاح العرب فى نشر الديموقراطية الحقيقية على قدر نجاحهم فى حل مشاكلهم المعلقة والمتعددة السياسية والاقتصادية .

دروس من حرب الخليج ...

بعد ٤٣ يوما من بداية العمليات الحربية ، وبعد مائة ساعة من الهجوم البرى انتهت حرب الخليج وبدأ دخان المعركة ينقشع ليكشف عن العديد من التطورات التى كان منٍ غير المتوقع حدوثها .

فعلى المستوى الدولى مثلاً نجد أن حرب الخليج غيرت من بعض الأفكار التى كانت سائدة ، فقد كان ينظر إلى أن انتهاء الحرب الباردة سيترتب عليها قيام نظام دولى جديد تعمل فيه الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع الاتحاد السوفيتى لحفظ السلام والاستقرار الذى ثبت من حرب الخليج أنهما ليسا فى متناول الأيدى بعد ، بل أثبتت الحرب أن دور الولايات المتحدة الدولى آخذ فى التعاظم فى الوقت الذى يتضاءل فيه الدور السوفيتى ، بل أصبح الشعور السائد أيضًا فى بعض الدوائر أن الولايات المتحدة لا يمكن لها الركون بالكامل إلى الاتحاد السوفيتى كشريك فى حفظ السلم والأمن الدوليين لما وضح من موقفه فى حرب الخليج ، عندما حاول إضعاف الائتلاف فى المرحلة الأخيرة بمبادراته الدبلوماسية التى كان يعلم مسبقا أنها لن تلق القبول من الجانبين .

أما أوروبا التى كانت تأمل بعد التقارب بين المعسكرين الشرقى والغربى أن تسرع الخطا فى تنفيذ الوحدة الاقتصادية الأوروبية حتى تتمكن من الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة اقتصاديًا وربما كندٍ لها فى المجالات الدولية السياسية والعسكرية أيضًا : نجد أنه لما أندلعت حرب الخليج تعثرت المواقف الأوروبية وترددت فيها بين الوقوف على استحياء مع أمريكا كبلجيكا وايطاليا أو الاكتفاء بمد المساعدات المالية

لقوات التحالف كألمانيا باستثناء بريطانيا التى وقفت بحزم إلى جانب أمريكا ، أما فرنسا فقد غيرت موقفها عدة مرات فمن السلبية إلى محاولة لعب دور خاص بها إلى الوقوف فى النهاية بحزم إلى جانب قوات التحالف ، بل الذهاب إلى حد البلاء بلاءً حسنًا فى الحرب البرية الخاطفة حتى تضمن لها مقعدًا وثيرًا فى الدبلوماسية الدولية فيما بعد .

يضاف إلى ما سبق ، نرى أيضا ما حدث لحلف الأطلنطى من تحول من حلف يسير على طريق الزوال إلى حلف بثت فيه الروح من جديد بسبب حرب الخليج .

وهذه المواقف غير المتوقعة من أوروبا ستجعلها تعانى فى علاقاتها مستقبلا مع كل من أمريكا والدول العربية المنتجة للبترول ، التى لن تنظر للدول الأوروبية بنفس النظرة الايجابية التى تتعامل بها مع الولايات المتحدة سواء فى المجالات الاستثمارية أو التجارية .

كما يلاحظ أيضا أن ألمانيا الموحدة واليابان اللتين كان يتوقع لهما منذ عدة شهور قليلة فقط أدوار عظمى فى المجالات الدولية إذ بحرب الخليج تفقدهما هذه الادوار وتقلل الكثير من وزنهما ومن الاحترام والتقدير لهما على المستوى الدولى ، نتيجة تقاعسهما عن الوقوف إلى جانب المجتمع الدولى بحزم وفاعلية .

أما على المستوى العربى فنجد أن حرب الخليج زادت من قوى الدول المعتدلة برغم الانقسام الذى وقع فى العالم العربى بسبب مواقف صدام حسين المتعنتة ، كما ألقت الحرب الكثير من الضوء عى ضرورة قيام هذه الدول بالدور الرئيسى فى حفظ الأمن والسلام فى منطقة الخليج ، وأخيرًا ركزت هذه الحرب الانتباه على دور هذه القوى المعتدلة وعلى رأسها مصر والسعودية فى تركيز وتوحيد الجهود عربيًا وفلسطينيًا ودوليًا لحل النزاع

الفلسطيني الإسرائيلي برغم الموقف المعرقل للقيادة الفلسطينية والذى يدعو للأسى .

وعلى الجانب الآخر نجد أن حرب الخليج برغم ما قد حققته من تغييرات فى بعض التحالفات ، السابقة وقضائها على العديد من الأفكار القديمة ، فإنها لم تنجح بعد فى توجيه الاهتمام بضرورة تركيز الجهود على المشاكل الداخلية لدول المنطقة كالانفجار السكانى والمخاطر البيئية الرهيبة ، وعدم التكافؤ فى توزيع الثروات ، وانتشار النظم الديكتاتورية وهى الأمور التى لاتزال تهدد المنطقة بعدم الاستقرار ما لم يتم تركيز الجهود حولها .

أما عن الدرس الثالث من الحرب فهو أن قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات ثبت أنه يمكن لها أن تضطلع بهذه المهمة بنجاح تحقيقًا لمبدأ الأمن الجماعى للدول . ولتحقيق ذلك أصبح من العاجل البحث جديًا عن وضع آليات للتعاون الدائم بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى ترتيبات يمكن أن تصبح فاتحة لنظام دولى جديد ، مبنى على « جماعية التعاون » وتشجيع ما قد يعرف باسم تعدد أقطاب القوى MULTI- P0LAR فى نطاق الأمم المتحدة ، وهذا يستدعى الإسراع فى تقوية الأمم المتحدة واستعادتها للدور الذى كان مقررا لها عند توقيع ميثاقها فى سان فرانسسكو عام ١٩٤٥ ، بأن تكون قادرة عمليًا أى عسكريا على القيام بعمليات حفظ السلام .

وإذا ما نظرنا فى ظل هذه الأفكار إلى منطقة الشرق الاوسط ، وهى أحد مراكز الاضطرابات الأولى فى العالم فإنه يمكن تصور إنشاء وضع جديد فى الشرق الأوسط مبنى على التعاون الجماعى الأمنى والاقتصادى ، ربما قريب من أفكار جيانى دى ميشيليس وزير خارجية إيطاليا الذى يتصور إمكان إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط على غرار

المؤتمر الأوربى للأمن والتعاون بين الشرق والغرب ، والذى يعمل على زيادة وتعميق الثقة بين الدول الأعضاء ، وطبقا لأفكار ميشيليس فإن المؤتمر المقترح يمكن أن يضم الدول الكبرى إلى جانب دول منطقة الشرق الأوسط حيث تقوم جميعها بتبنى بعض المبادئ الرئيسية مثل احترام حرمة الحدود بين دول المنطقة ، وسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية مع الاجتماع دوريًا للتأكد من عدم خرق مثل هذه المبادئ .

ولكن يضاف إلى هذا المؤتمر المقترح ضرورة إنشاء بنك لتنمية منطقة الشرق الأوسط تكون مهمته الرئيسية تنمية دول المنطقة كافة مستخدماً فى ذلك إمكانيات التمويل المتوفرة فى الدول الغنية بالمنطقة وإمكانيات العمالة ووفرة السكان فى الدول الفقيرة مع استعانة البنك بقدرات المعرفة التقنية المتقدمة لدى الدول الغربية والمؤسسات الدولية المختلفة وعلى رأسها البنك الدولى ، وفى المقابل فإن دول المنطقة عليها أن تطور تشريعاتها وقوانينها لتجارى هذه القفزة الرائدة فى مجال التعاون الاقتصادى والإقليمى وهو التعاون الكفيل بإزالة الكثير من المفارقات والتعارض فى سياسات هذه الدول ، وقد يؤدى فى المدى الطويل إلى تعميق التقارب ومن ثم إزالة العديد من الخلافات بينها بما يحول هذه المنطقة إلى واحة من السلام ، والأمن والاستقرار ، تجعل شعوبها تنعم ربما لأول مرة فى تاريخها الحديث بنعمة الرخاء والتقدم ، ولكن لتحقيق ذلك يجب عدم تشجيع أو تأييد أى نظام ديكتاتورى فى المنطقة حيث ثبت أن هذه النظم تنحو دائمًا نحو المغامرات العسكرية الفاشلة ، وتقذف بالمنطقة كل مرة فى هوة الكوارث والضياع والتخلف .

وطوق النجاة الوحيد لشعوب المنطقة هو فى انتزاع حقوقها السياسية وممارستها لحق اختيار الحاكم ومراقبته وعزله إذا حاد عن الطريق الذى رسمه له الشعب الذى اختاره .

الأمن الجماعى .. والمسئولية الجماعية ..

بعد انتصار حلفاء حرب الخليج كثر الحديث عن حتمية مبدأ الأمن الجماعى ، وهو المبدأ الذى حاولت عصبة الأمم فى العشرينات والثلاثينات أن تحدد له تعريفا ومفهومًا يمكن الإجماع على تنفيذه رغم نفوذ القوى العظمى فى ذلك الوقت ، وأنانيتها التى جعلت هذا المبدأ ينهار تحت أقدام أطماعها ، سواء كانت ديموقراطيات كبريطانيا وفرنسا أو ديكتاتوريات كالاتحاد السوفيتى وألمانيا وإيطاليا واليابان .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استؤنفت المحاولات من جديد لإحياء مبدأ الأمن الجماعى ، ووضع فى مركز الصدارة والقلب من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن العالم والمنظمة نفسها لم تتح لهما فرصة الاستمتاع بتطبيق هذا المبدأ نظرًا لاندلاع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، واستمر هذا المبدأ منذ عام ١٩٤٦ - باستثناء الحالة الخاصة بالحرب الكورية - قابعًا فى أضابير هيئة الأمم المتحدة ، يثار الرأى بشأنه بين الحين والآخر كنوع من التذكرة خاصة للباحثين والدارسين فى أصول القانون الدولى والمنظمات الدولية والتاريخ السياسى ، وربما ينتهى الأمر من وقت لآخر بإضافة عدد من الرسالات الأكاديمية ، تقرر هذا المبدأ ، وتدعو الله أن يغير الحال ليمكن للعالم الاستمتاع بثماره .

وأخيرا من الله على العالم بنعمة التقارب بين العملاقين بإنهاء الصراع الايديولوجى بينهما بعد أن دفعا فيه ثمنًا باهظًا من ثروات شعوبهما وشعوب حلفائهما وشعوب دول العالم الثالث التى كانت من نكد الدنيا ميداناً لهذا الصراع فى أغلب الأحوال ، وكان عليها أن تتحمل العبء الأكبر من

الخسائر المادية ووقف التنمية ونزيف الديون ، وازدياد الفقر والجهل والمرض مع تضاعف عدد النظم الديكتاتورية فيها بنسب تكاد تتساوى مع نسبة زيادة عدد سكانها ، وذلك تارة باسم الدفاع عن هذه الأيديولوجيات المستوردة ، وتارة باسم الدفاع ضد أخطار خارجية كثيرًا ما تكون من صنع هؤلاء الديكتاتوريين لترسيخ حكمهم وإحكام قبضتهم على شعوبهم .

وبانتهاء الحرب الباردة بعد ٤٥ عامًا من هذا الصراع أصبح المجال مفتوحا أمام إعمال مبدأ الأمن الجماعى بين الأمم ، لما فيه ضمان لاستقلالها السياسى وسلامتها الإقليمية ، وذلك بالوقوف بالحزم اللازم أمام أى عدوان يقع من أية دولة مهما كان شأنها أو حجمها أو نفوذها ، ومجازاة المعتدى على ما أقترفته يداه وتعويض المعتدى عليه .

ثم اندلعت ثورة الأكراد والشيعة فى شمال وجنوب العراق ضد صدام حسين بعد هزيمته الساحقة ، وكان اندلاع هذه الثورة إلى حد كبير بإيعاز وتشجيع من الرئيس بوش الذى دعا الشعب العراقى إلى أخذ الأمور فى يده والوقوف ضد صدام حسين ، وذلك فى العديد من خطبه وتصريحاته وإذاعاته الموجهة .. وعندما اندلعت الثورة الشعبية وقف الرئيس بوش صامتا متفرجاً متجاهلاً نداء الثوار له بمساعدتهم ، ولم يهرع إلى نجدة من طالبهم بالانقلاب على سفاحهم ، وأصبح السؤال هنا : هل مبدأ الأمن الجماعى يقف عاجزًا أمام مجزرة وإبادة جماعية لشعب ما بحجة أن مثل ما يحدث فى العراق هو عمل من أعمال الشئون الداخلية ، أو أن قواعد اللعبة بعد تحرير الكويت تغيرت ورجعت من جديد إلى عملية إضعاف الفرقاء فى الخليج لتتم السيطرة على جميع الأطراف بأقل الضرر ؟ وهنا يمكن القول بأن اللعبة السياسية أو الجيو بوليتيكية أصبحت تتعدى مقاييس القوانين الأخلاقية والمنطق السليم ، وقديمًا قال ينقولا مكيافيلى :

« انتصر أولاً .. وستصبح وسائل الانتصار هذا جديرة بالاحترام » .

فهل سيقف القانون الدولى عاجزًا أمام حالات الإبادة الجماعية التى يقوم بها بعض الزعماء ضد شعوبهم كما حدث فى كمبوديا وليبيريا والصومال ، وأخيرًا ما أقترفه ويقترفه صدام حسين ضد شعبه من الأكراد والشيعة ، أو لابد من إعطاء سلاح فعال أو إضافة عضلات للقانون الدولى كإعطاء محكمة العدل الدولية على سبيل المثال صلاحيات التدخل فى مثل هذه الحالات ، مماثلة لصلاحيات محاكم الجنايات التى من حقها التدخل لو كان الذنب هو الأب والمجنى عليه هو الابن .

فى النهاية نجد أنه عندما قام صدام بالعدوان على الكويت تصدت له بشجاعة قوى التحالف ، وبالتالى ردت لمبدأ الأمن الجماعى وزنه وقيمته ، أما الموقف السلبى وربما المزرى الذى وقفه جورج بوش من عملية الإبادة رغم صيحات الاستنكار من موقفه هذا من الرأى العام الداخلى فى الولايات المتحدة وفى كثير من دول التحالف ، وهى الإبادة التى قام بها صدام بكل الوحشية ، والعنف ضد شعبه من الأكراد والشيعة ، هذا الموقف ربما يعود بالعالم مرة أخرى إلى الوراء حيث يعطى الفرصة للحكومات الديكتاتورية ، بل يشجعها أن تفعل نفس الشيء ضد شعوبها دون خوف من ردع أو عقاب ، وهذا الموقف المخزى من الإدارة الأمريكية جعل الرأى العام العالمى يثور ضد هذه السلبية ، ويركز جهوده نحو تحقيق مبدأ جديد هو المسئولية الجماعية عن أى أعمال غير إنسانية تقترفها الحكومات ضد شعوبها ، بل نتج عن هذا الموقف أن أسرعت بريطانيا وأخذت المبادرة فى يدها وأيدتها فرنسا فى اقتراح اتخاذ خطوات عاجلة فى نطاق المسئولية الجماعية الدولية مطالبين بتحديد منطقة فى شمال العراق تستقر فيها الموجات البشرية الكردية الهاربة من بطش قوات صدام حسين : حتى يمكن للمجتمع الدولى أن يقدم لهؤلاء البؤساء بعض

المساعدات الغذائية والطبية ويضمن لهم وقف مطاردة قوات صدام حسين لهم .

وقد نتج عن هذه الضغوط أن بدأ الرئيس بوش يراجع سياسته فى عدم التدخل ، وقرر إرسال قوات عسكرية أمريكية مع أخرى بريطانية وفرنسية لإقامة معسكرات الإيواء لهؤلاء الهاربين من المذابح فى منطقة حددها داخل العراق ، وهى الأراضى التى تقع شمال خط العرض ٣٦ شمالا ، وتقديم المعونات الغذائية والطبية والإنسانية لهم وحذر العراق من التعرض لقوات الحلفاء الثلاثة فى هذه المنطقة ، وقد ارتكز الرئيس بوش فى قراره هذا على أنه تطبيق للإرادة الدولية الصادرة من الأمم المتحدة فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ بتاريخ ٥ أبريل الجارى ، وهو القرار الذى يبدو أنه وضع مبدأ جديداً فى القانون الدولى عندما وافق المجلس على « الحق فى التدخل لأسباب إنسانية » فيما كان يعتبر من قبل شيئاً مقدسًا لا يمكن المساس به وهو « عدم التدخل فى الشئون الداخلية » .

ولعل قرار مجلس الأمن هذا يعد الخطوة الأولى الصحيحة ، على طريق تحقيق مبدأ المسئولية الجماعية للمجتمع الدولى ، لما يحدث داخل الدول الاعضاء من أعمال تعد مخالفة للإنسانية وقيمها وتراثها ..

لماذا ألمانيا فى يديها مفتاح أوروبا ؟

كان عام ١٩٨٩ لأوروبا عام المعجزات ، ففى هذا العام انهارت الشيوعية ، وبانهيار الستار الحديدى استعادت أوروبا وحدتها ، وكان عام ١٩٩٠ لأوروبا عام الأمل ، ففيه بدأ السياسيون الأوروبيون يستغلون النهاية غير المتوقعة للحرب الباردة ، وجاء عام ١٩٩١ وملامحه لأوروبا تدل على أنه عام مواجهة المشاكل ، ففيه استمرت المناقشات الحامية سواء فيما يتعلق بالعملة الموحدة لأوروبا أو إنشاء بنك مركزى أوروبى ، أو اتباع سياسة زراعية موحدة أو الاتفاق على مشروع الجماعة الأوروبية ، لمعاهدة ذات أهداف فيدرالية ، أو تنسيق المواقف الأوروبية فى اجتماعات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (الجات) ، وأمام كل هذا نجد أوروبا الشرقية التى تتغير بخطوات سريعة تبحث فى هذه المرحلة عن قيادة حكيمة فى أوروبا الغربية ، والاتحاد السوفيتى يشق طريقه وسط الأنواء والعواصف باحثاً عن حل ديمقراطى لمشاكله .

خلال هذه الفترة بالذات نرى أن ألمانيا دون غيرها من الدول الأوروبية قد حققت الكثير من آمالها ، الأمر الذى يرشحها دون شك لقيادة كل أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية لما فيه صالح البيت الأوروبى فى نهاية المطاف .

فمنذ إعلان الوحدة الألمانية فى أكتوبر ١٩٩٠ وألمانيا تسير حثيثًا نحو تثبيت دعائم هذه الوحدة داخليًا وتحسين صورة ألمانيا الموحدة خارجيا .

فنجد البرلمان الالمانى يتخذ قراراً نهائيًا يوم ٢٠ يونية ١٩٩١ بنقل العاصمة الفيدرالية من بون إلى برلين العاصمة القديمة لألمانيا ، وكانت

برلين عاصمة بروسيا ، ثم اختارها أوتو فون بسمارك عاصمة لألمانيا التى وحدها عام ١٨٧١ وقد بقيت برلين عاصمة لألمانيا منذ ذلك الحين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، وعند إنشاء دول ألمانيا الغربية عام ١٩٤٩ اختيرت بون عاصمة مؤقته لحين إعادة الوحدة بين شطرى ألمانيا لتعود برلين مرة ثانية عاصمة للبلاد ورمزًا لوحدتها .

ولاشك أن اختيار برلين عاصمة لألمانيا الموحدة يعد رسالة واضحة للجزء الشرقى من ألمانيا الذى انضم مؤخرا فى الوحدة على إصرار ألمانيا على الوحدة والتعاون بين شرقها وغربها ، وأن استعادة برلين لمكانتها الأولى تعد رمزاً يؤكد الحقائق المنبثقة فى أوروبا الجديدة شرقها وغربها أيضا ، وأن هذا الرمز يعيد الأمل فى النفوس .

وخارجيا قامت ألمانيا الموحدة لأول مرة بدفن العداوة والكراهية التاريخيتين بين ألمانيا وبولندا بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين يوم ١٧ يونية ١٩٩١ ، وقد سبق توقيع هذه المعاهدة التزام أساسى من ألمانيا كشرط لوحدتها بالاعتراف بخط نهرى الأودر والنيسى كحدود بينها وبين بولندا ، مما يعنى تنازل ألمانيا الموحدة عن الأراضى التى كانت جزءاً من ألمانيا خلال الثمانمائة عام الماضية على الأقل ، وهى بروسيا الشرقية وبومورينيا وسيليزيا والتى كان يقطنها ١٢ مليون ألمانى قبل الحرب العالمية الثانية وطردتهم بولندا بعدها .

ولعل أهم ما جاء فى معاهدة الصداقة والتعاون ، هو التزام بولندا باحترام وضمان حقوق الأقلية الألمانية المتبقية فى تلك الأقاليم ، وفى المقابل تتحمل ألمانيا الموحدة مسئولية خاصة فى تدعيم وإصلاح الاقتصاد البولندى ومساعدة بولندا على الانضام إلى الجماعة الأوروبية ومساعدتها أيضا على جدولة ديونها الخارجية ، وبهذه المعاهدة تصبح ألمانيا المدافع عن مستقبل الرخاء فى بولندا ، وبالتالى فإن بولندا المستقرة المزدهرة ستساعد

على ترسيخ المصالح الألمانية فى أوروبا الشرقية عمومًا .. ولاشك أيضًا أن المصالحة بين ألمانيا وبولندا سيكون لها أبعاد تاريخية ونفسية واسعة النطاق فى أوروبا ، كما ستزيد من التقارب الأوروبى وتجعل التوجه نحو البيت الأوروبى يزيد على حساب التوجه الأطلنطى .

● أما بين المانيا ودول الجماعة الأوروبية فإننا نجد أن الابتكار التكنولوجى الألمانى يسبق نظيره الأوروبى ، بل البريطانى أيضًا بمراحل ، ويكاد يصل إلى نسبة أعلى من السبق بما يجعل المانيا على رأس الدول الأوروبية قاطبة فى مجال التنافس التكنولوجى والعلمى والمعلومات ، وفى الوقت الذى تعتمد فيه الشركات الألمانية على خلق وابتكار التكنولوجيا الخاصة بها مثل التوصل إلى معادن جديدة وخلق الميكرواليكتورنيكس ، نجد أن بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية كثيرًا ما تعمد إلى نقل التكنولوجيا من مصادر أخرى مثل المشروعات المشتركة التى غالبًا ما تكون قديمة ، ومصدر القوة الألمانية هنا هو شعور رجال الصناعة وغيرهم بالقدرة على السيطرة الواضحة على التكنولوجيات التى يريدونها للمنافسة مع الغير ، والقدرة أيضًا على وضع استراتيجية بعيدة المدى لسياسات الابتكار والتجديد والإحلال مقرونة بتقدم هائل فى التعليم والتدريب ، وإعادة التدريب ثم السهولة التى يسيطرون بها عل كل ذلك مقابل الصعوبات التى تواجه الآخرين فى نفس المضمار .

ولهذا فالمتوقع أن يستمر التقدم التكنولوجى والابتكار الألمانيان فى مقدمة الدول الاوروبية لسنين عديدة .

● ومع هذا التقدم الباهر الاقتصادى والاستثمارى والتجارى تصر ألمانيا داخل الجماعة الاوروبية على رفض إنشاء بنك مركزى أوروبى على شاكلة النظام البريطانى أو الفرنسى الخاضع للحكومات حيث إن سياسات البنك مثل تحديد سعر الفائدة أو الخصم تصدر بقرارات من الوزير ، وترى ألمانيا

فشل مثل هذه السياسة المالية إذا ما خضعت لقرارات الساسة ، وتصر ألمانيا على أنه إذا ما أنشئ البنك المركزى الأوروبى فيجب أن يكون على نسق البنك المركزى الألمانى الذى يتمتع باستقلالية تامة عن الحكومة فى اتخاذ قراراته ، ولا يخضع لنفوذ السياسيين ، وقد ثبت نجاح هذه السياسة الحرة فى توجيه الاقتصاد الألمانى نحو النجاح والازدهار اللذين نشاهدهما الآن .

تضع على وجه السرعة برنامجًا لتدريب رؤساء الشركات اليابانية على كيفية الاستثمار فى دول أوروبا الشرقية ومواجهة المنافسة الألمانية هناك ، وقد تبين لليابان أن أكثر من ٧٥٪ من شركاتها غير قادرة على الاستثمار فى تلك الدول ، لعدم فهمها لعقلية وثقافة هذه الدول ولنقص الثقة من ناحية ، والحضور الألمانى الغامر الذى يملأ أغلب الفراغ الذى كانت تتوقع اليابان وجوده نتيجة للتحول الاقتصادى هناك من ناحية أخرى ، وربما الاستثناء فى كل هذا هو الاتحاد السوفيتى حيث إن المانع الرئيسى أمام اليابان فى الاستثمار على نطاق واسع فيه يعود إلى عدم الاتفاق السياسى على تطبيع العلاقات بإعادة الجزر اليابانية ، التى احتلها الاتحاد السوفيتى فى نهاية الحرب العالمية الثانية وتوقيع معاهدة السلام والصلح بينهما .

ومصداقًا لهذا الوضع الألمانى المتميز أطلق بعض الأوروبيين الشرقيين على الألمان أنهم « يابانيو أوروبا » باردون وجميعهم رجال أعمال !! .

أما عن الأمريكيين فإنهم لايزالون يفضلون الاستثمار ذا العائد السريع أى قصير الأجل ، وبهذا فهم يركزن جهودهم بالدرجة الأولى فى آسيا وأمريكا اللاتينية وتركوا أوروبا الشرقية على ما يبدو للجماعة الأوروبية ، حيث استعداد القطاع الخاص الأوروبى للاستثمارات طويلة الأجل أحسن من نظيره الأمريكى ، وبهذا فقد ترك الميدان فى واقع الأمر للألمان نتيجة تقدمهم المذهل فى التكنولوجيا والتدريب والتعليم والخدمات الاستثمارية

وارتفاع وكفاءة مديريها وإدارييها عن باقى الدول الأوروبية ..

وهكذا فإن ألمانيا بكل هذه القدرات الاقتصادية والتسويات والمصالحات السياسية فى داخلها وخارجها أصبحت تملك مفتاح الموقف فى أوروبا ، وأصبحت بالتالى مرشحة لتولى زعامة أوروبا وقيادتها نحو الوحدة .. أو على الأقل نحو البيت الأوروبى المرتب مع طلوع القرن الحادى والعشرين ..

إلى أين تسير أمريكا بعد زوال الاتحاد السوفيتى ؟

أما وقد انتهت الحرب الباردة إلى غير رجعة ، وتم زوال الاتحاد السوفيتى من الخريطة السياسية ، وبزواله قضى على التوسع الشيوعى ، فقد تم تحقيق الأهداف العالمية التى سخرت الولايات المتحدة سياستها الدولية وكل قدراتها الاقتصادية والعسكرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل الوصول إلى هذه الأهداف .

وكان الثمن باهظًا إذ أن هذا الصراع الدولى تم على حساب الجبهة الداخلية فى الولايات المتحدة ، فبعد أن كانت أمريكا عند انتهاء الحرب الثانية أغنى دولة فى العالم أصبحت بعد انتصارها فى الحرب الباردة وعلى الخطر الشيوعى الدولى دولة تكاد تكون على شفا الإفلاس ..

ومن هنا بدأت الصيحات داخل الولايات المتحدة تطالب خاصة وحملة انتخابات الرئاسة من بدايتها - بإعادة النظر فى أولويات السياسة الأمريكية ، وضرورة إعطاء الأولوية للسياسة الداخلية على حساب السياسة الخارجية ، ما دام الخطر الذى كانت السياسة الخارجية الأمريكية تحظى بالأولوية بسببه قد زال ..

وهذا النقاش المشتعل بين الساسة والأحزاب والاقتصاديين ، بل وبين أفراد الشعب نفسه حول ضرورة التركيز على المشاكل الداخلية خاصة الاقتصادية والتنموية على حساب ميزانية الدفاع ، والمساعدات الخارجية التى تقدمها أمريكا بعكس محاولة الرجوع إلى الوضع الأصلى الذى جبلت الولايات المتحدة ومواطنيها على تفضيله ، أى البعد عن المشاكل الدولية للعالم الخارجى ، وفرض الحماية على منتجاتها الوطنية من السلع الأجنبية ،

وقد حدث هذا فعلاً بعد انتصار الحلفاء فى نهاية الحرب الأولى ، فقد رفضت الولايات المتحدة عضوية عصبة الأمم ، وتبنت سياسة للهجرة متشددة ، وفرضت حماية جمركية عالية على الواردات الأجنبية .

ويهاجم أنصار الانعزالية والحمائية إدارة الرئيس الامريكى جورج بوش بأنها لا تهتم بالمشاكل الداخلية خاصة الاقتصادية منها ، وأنه بدلا من أن يكون الشعار « أمريكا أولاً » .. يرون بوش يردد شعار « نظام عالمى جديد » ، ويحملون عليه بشدة لاتجاهاته العالمية التى يرون أنها ستؤدى إلى استنزاف جديد لقوى وثروة الولايات المتحدة لخدمة هذا النظام العالمى الغامض الجديد ، وبالعكس من ذلك تطالب هذه الأصوات ويؤيدها الكثيرون فى كلا الحزبين الجمهورى والديمقراطى بتخفيض الالتزامات الامريكية فى الخارج على جميع المستويات العسكرية والاقتصادية والمالية وبالتالى السياسية ، والتركيز على المصالح الامريكية فى الداخل وتطويرها وحمايتها .

ولاشك أن موجة الركود التى تعم حاليا الاقتصاد الأمريكى لعبت دورًا كبيرًا فى ارتفاع هذه الأصوات وقللت كثيرًا من وزن النجاحات التى حققها الرئيس الأمريكى للسياسة الخارجية الأمريكية ، ولكن هناك أيضاً من الأصوات المعارضة لهذا الاتجاه والتى ترى أن سياسة « أمريكا أولا » وما يتبعها من انعزالية سيؤدى إلى انكماش الأسواق وسيزيد من البطالة ، والدليل على صحة هذا الرأى أنه برغم العجز فى الميزان التجارى الأمريكى فإن الصادرات الأمريكية فى تزايد مستمر الأمر الذى يشجع فى رأيهم على استمرار سياسة الانفتاح على الخارج وزيادة المنافسة وليس العكس ، خاصة أن حجم الصادرات الأمريكية يصل إلى ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى ، وترى هذه الاصوات المعارضة أن الواجب على الإدارة الأمريكية أن تعيد توجيه القدرة الأمريكية نحو إحياء كامل للاقتصاد بعد

أن انتهت أسباب عدم إعطاء هذا المحور الأولوية اللازمة فى الماضى بسبب ضرورات الحرب الباردة والالتزامات العسكرية المرتبطة بتلك الحرب .

وهناك من المنادين بأن الخطر الخارجى على الأمن القومى الأمريكى لم ينته بعد !! إذ يرون أن الخطر يكمن فى احتمال عدم قدرة دول الكومنولث الروسى الجديد على السيطرة على الآلاف من الأسلحة النووية القابعة فى الترسانة السوفيتية القديمة ، وما قد يترتب على ذلك ولو مرحليا من آثار تهدد السلم والأمن الدوليين وانعكاس ذلك على الأمن القومى الأمريكى ، كما يرون أن ما يزيد من هذا الخطر هو احتمال هجرة بعض علماء الذرة السوفييت للخارج - وهم يربون على عشرة آلاف عالم - هربا من شظف العيش القائم فى الجمهوريات الروسية الجديدة ، أو استئجار بعض الدول ذات الطموحات النووية لهم بمرتبات وامتيازات مغرية تجعل وصول هذه الدول سريعا إلى السلاح النووى أمرًا ممكنًا فى المستقبل القريب ، وما قد يترتب على ذلك من تهديدات نووية تتحمل أمريكا المسئولية الأولى فى مواجهتها .

أما الخطر الآخر الذى يرى هؤلاء أنه يمكن حدوثة ، ومن ثم الاهتمام والتركيز أساسا على السياسة الخارجية الأمريكية هو احتمال فشل قادة الجمهوريات المستقلة الجديدة فيما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى من توفير ضرورات الحياة اليومية لأفراد شعوبها ، فإن الاضطرابات والفوضى والعنف قد تعم هذه البلاد ، وتصبح بذلك عرضة لانقلابات قد تسيطر عليها ديكتاتوريات جديدة تبحث كالمعتاد عن مغامرات خارجية ، لتصرف نظر مواطنيها عن الصعوبات الداخلية التى يعانون منها .

ويرون أن الجانب الآخر من هذا الخطر يكمن أيضًا فى أن تجربة الديمقراطية فى هذه الجمهوريات الجديدة لم تمارس قط من قبل ، وبالتالى

يصعب التكهن بنتائج هذه التجربة وردود الفعل على المستوى الدولى فى حالة نجاحها أو فشلها .

ويرون أن هذا المردود سواء كان إيجابيا أو سلبيا يستلزم أن تكون الولايات المتحدة حاضرة فى الساحة الدولية .. ولا يمكن تصور غيابها سواء فى نظر العالم ككل وهو يدخل فى نطاق هذا التنظيم الجديد ، أو من ناحية المصلحة الوطنية الأمريكية وأمنها القومى ..

ومن ثم تطالب هذه الفئة من السياسيين وأصحاب الرأى من الأمريكيين أنه يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على نفوذها الخارجى من أجل الإبقاء على التوازن الدولى فى العالم ، ولا يعنى هذا فى نظرهم أن تهمل أمريكا حل مشاكلها الداخلية ، بل يرون أن هذا مدعاة أكثر إلى الإصرار والتركيز على حل هذه المشاكل .

وإن الإشكالية الآن التى يجب أن تواجه أى إدارة أمريكية هو إعادة التركيز على المشاكل الداخلية الأمريكية خاصة الاقتصادية منها مع إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات الجبهة الداخلية ، ومسئوليات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية للاحتفاظ بالقوة اللازمة لقيامها بدورها الهام فى العالم ..

ومن الواضح الآن أن معركة انتخاب الرئيس الأمريكى فى نوفمبر ١٩٩٢ ستتركز فى الأساس على الركود الاقتصادى الذى يعم الولايات المتحدة والذى لا تبدو أى بوادر لقرب انحساره ، ولعل هذا ما دفع الرئيس الأمريكى جورج بوش أن يعهد أخيرًا لوزير خارجيته جيمس بيكر بتولى المسائل الدولية حتى يتفرغ هو للمشاكل الداخلية ومواجهة المعركة الانتخابية فى وقت يرى أنه مناسب لوقف انخفاض شعبيته ، حتى لا يواجه مصير الرئيس الامريكى الحادى والثلاثين هيربرت هوفر الجمهورى ، الذى لاقى هزيمة منكرة فى انتخابات الفترة الثانية لولايته .

عام ١٩٣٢ أمام الرئيس الديمقراطى فرانكلين روزفلت ، وذلك بسبب فشله فى علاج الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى عهده نتيجة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ ، وبرغم ما حققه من نجاحات على المستوى الدولى .

وقد قام جيمس بيكر بالتحرك فى المجال الدولى بسرعة ، وقبل سفره إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة بالدعوة فى خطاب له بجامعة برنستون إلى عقد مؤتمر دولى لمساعدة هذه الجمهوريات اقتصاديا حتى يمكن إتاحة الفرصة لها لبناء هيكلها الاقتصادى والديمقراطى بنجاح ، ومن ثم إزاحة الكثير من المخاوف والتهديدات التى قد تواجهها أمريكا إذا مافشلت تلك الجمهوريات فى تحقيق مطالب شعوبها الأولوية ووقعت فى هاوية الفوضى والديكتاتورية ، وكان بيكر حريصا على أن تتحمل الدول الغنية مثل ألمانيا واليابان والجماعة الاوروبية والسعودية والكويت والامارات العبء المالى الاكبر فى هذه المساعدة ، حتى لا يتحمل الاقتصاد الأمريكى عبئا جديدا عليه وهو فى حالة يرثى لها داخليا ، وهذا الموقف بطبيعة الحال يختلف عن المشروع الذى نادى به جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى - والذى دعا إليه أيضا فى خطاب له بجامعة هارفارد بعد الحرب العالمية الثانية - والذى عرف باسمه بعد ذلك لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب ، وهو المشروع الذى تولت الولايات المتحدة بالكامل عبئة المالى والفنى ..

ومع هذا الفارق البين فى الظروف وأطراف المعادلة فى كلتا الحالتين ، فإن وجه الشبه فى المشروعين - إذا تحقق المشروع الثانى المقترح من بيكر - هو الاسراع فى مساعدة عدو الأمس حتى لا يمثل خطرا جديدا فى المستقبل ، وحتى يمكن أن يمثل إضافة ايجابية فى العلاقات الدولية تبعد شبح الحرب وتخفف عن الولايات المتحدة العبء المالى المرتب عن مواجهة مثل هذه الأخطار ، وبالتالى يمكن توجيه أغلب القدرات

الأمريكية نحو حل المشاكل الداخلية المتفاقمة ..

فهل ينجح الرئيس جورج بوش فى تحويل دفة الأمور الاقتصادية لصالحه خلال الشهور العشرة الباقية قبل الانتخابات ؟ . أو هل ينجح على الأقل فى إقناع الناخب الأمريكى العادى أنه قادر على مواجهة الأزمة الاقتصادية ، وأن أى مرشح آخر لن يزيد عليه مقدرة ؟ . إن جماعات الضغط فى الداخل وعلى رأسها اللوبى الصهيونى سيكون لها تأثير كبير فى توجيه أصوات الناخبين ، ولكن العامين السابقين عودتنا على حدوث الأمور غير المتوقعة ، فما هو غير المتوقع فى هذه الحالة ..؟ .

احتمالات العدو الجديد لأمريكا ..

لاشك أن انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة ثم حرب الخليج وما واكب ذلك من متغيرات دولية ، انتهت بتفكك الاتحاد السوفيتى العدو الأول للولايات المتحدة ، جعلها تصبح بحكم التاريخ الدولة الأولى العظمى فى العالم .. وأضحى التساؤل الذى يدور هو : إلى أى مدى ستتحمل الولايات المتحدة هذه المسئولية ؟ وهل فى مرحلة ما يمكن لها أن تتراجع عن هذه المسئولية أو تفكر فى التخلص منها أو مشاركة الآخرين فيها ؟ .

لكى تتحمل الولايات المتحدة مسئولية الدولة العظمى الوحيدة فى العالم ، يجب أن تحتفظ بقوة عسكرية كافية لتفادى الحروب ، وردع العدوان ، وحماية مصالحها ومصالح الدول الصديقة والدفاع عن الحريات ، والنظم الديمقراطية حسب قول الجنرال كولين باول رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية ، ومن هذا يتبين أن أولويات الاستراتيجية الجديدة للدولة العظمى الأولى ليس الاحتفاظ بالتحالفات القديمة التى كان الغرض منها مواجهة خطر الدولة العظمى الثانية فى ذلك الوقت أى الاتحاد السوفيتى ، بقدر ما هو الوقوف الآن بحزم وقوة أمام أى دولة تفكر فى توسيع نفوذها سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ، وبالتالى تثبيت عوامل الاستقرار وتشجيع عوامل التعاون الإقليمى ، والدولى لحل المشاكل الأقليمية سلميا ، وما قد يترتب على ذلك من ممارسة الضغوط على الدول أطراف هذا النزاع أو ذاك حتى لو كان بعضها من أصدقاء أمريكا المقربين كإسرائيل على سبيل المثال ، وهذا يستدعى من

أمريكا أن تتعاون مع الأمم المتحدة وباقى المنظمات الإقليمية لأنها لن تكون قادرة بمفردها على فرض السلام أو التصرف كشرطى العالم طول الوقت .

ولكن كيف يتأتى للولايات المتحدة وقد خرجت منتصرة فى حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتى ، والاتجاه العام داخل أمريكا وخاصة فى الكونجرس يميل إلى تخفيض قواتها العسكرية ، وتخفيض ميزانية الأسلحة والتسلح تخفيضا كبيرا بعد هذا الانتصار ، ليأتى عدد كبير من العسكريين والسياسيين ليطالب بعدم اجراء تخفيض كبير فى ميزانيات الأسلحة والتسلح إذا ما أرادت أمريكا الاحتفاظ بمركز الصدارة كالدولة العظمى الأولى فى العالم ، ولتكون قادرة على مواجهة أى خطر عسكرى أو عدوان مسلح بالسرعة والفاعلية اللازمتين لحفظ السلام والأمن الدوليين .

ويبرز المطالبون بعدم إجراء تخفيض كبير فى هذه الميزانيات بوجود احتمال خطر مواجهات عسكرية كامنة يمكن تصور حدوثها خلال التسعينات وإن كان يصعب التنبؤ بتوقيتات وقوعها على وجه التحديد .

ويرى هؤلاء إعادة النظر فى التخطيط العسكرى لأمريكا فى ضوء احتمال وقوع هذه المواجهات وتغيير الخطط من تصور وجود عدو أساسى على المستوى العالمى كالاتحاد السوفيتى ، إلى وجود عدد من الأعداء الافتراضيين المحليين ، وذلك فى ضوء التطورات السياسية والعسكرية الجارية فى الأقاليم المختلفة فى العالم ، وعلى أساس أن تتمكن القوات المسلحة الأمريكية فى التعامل والاشتباك بنجاح فى منطقتين فى وقت واحد .

وقد كانت الخطط العسكرية خلال الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس كنيدى تضع تصوراتها على أساس التركيز على الخطر السوفيتى والتعامل معه على المستوى العالمى فى ذات الوقت الذى يمكن

للقوات الامريكية أن تتعامل فيه أيضا مع أى مواجهة عسكرية على المستوى الإقليمى ، أو المحلى فى آسيا مثلاً أو الشرق الأوسط ، وكانت هذه الخطط هى القوة الدافعة وراء زيادة ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية سنة بعد سنة ، وصرف مئات المليارات من الدولارات على أسلحة جديدة .

أما الآن وقد أصبحت هذه الخطط قديمة واستنفدت أغراضها فإن الاتجاه الغالب حاليا هو الإبقاء على القدرة العسكرية الأمريكية بعد تخفيضها من ٢,١ مليون جندى إلى ١,٦ جندى لتتعامل بنجاح مع سبعة أعداء افتراضيين طبقا للخطط العسكرية الجديدة التى توافر على إعدادها عدد من الخبراء العسكريين فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، والتى توصلوا بمقتضاها إلى ضرورة أن تكون القوات العسكرية الامريكية قادرة على التعامل بنجاح مع مواجهتين عسكريتين فى منطقتين مختلفتين فى وقت واحد ، مثل أن تقع مواجهة مع كوريا الشمالية لغزوها كوريا الجنوبية وقيام العراق فى هذه الأثناء بمحاولة غزو الكويت مرة ثانية واجتياح السعودية ، ومثل أن يقع انقلاب فى بنما يهدد حرية الملاحة فى قناة بنما ، أو أن تهاجم روسيا الاتحادية ليتوانيا مخترقة بولندا لتحقيق هذا الهدف ، أو أن يقع انقلاب فى الفلبين يترتب عليه وقوع فوضى وحروب أهلية بين الفئات المتنافرة تشكل تهديدا مباشرا للوجود الأمريكى ورعاياها ، وأخيرًا يذهب التخطيط العسكرى الأمريكى إلى تصور قيام بعض دول الكومنولث الجديد أو عدد من الدول الأخرى بتجمع قوى يمهد لظهور دولة عظمى جديدة غير ديموقراطية وذات أطماع توسعية تستدعى التعبئة الكاملة لحرب عالمية فى عام ٢٠٠١ .

وفى نطاق هذا التخطيط العسكرى أصبح من المتصور أن تخفيض الميزانية العسكرية لن يكون تخفيضا كبيرا كما كان متوقعا من قبل ، ولهذا

تقدم « البنتاجون » فى مشروع الموازنة الجديدة المقدم للكونجرس التى يبدأ العمل بها ابتداء من أكتوبر ١٩٩٢ ، بتخفيض ١٠ مليارات من الدولارات كل عام حتى عام ١٩٩٥ من إجمالى الميزانية العسكرية السنوية وتبلغ ٢٩١ مليار دولار ، وهذا يعنى أنه رغم التخفيض الكبير فى عدد القوات المسلحة وما قد يبدو فى الظاهر من تخفيض فى الأسلحة فإن الاتجاه الحقيقى ، هو وقف التخفيض المستمر فى الميزانية إذا ما قدر الأخذ بهذه الخطط العسكرية المقترحة ، إذ سيكتفى فى هذه الحالة بتخفيض الأسلحة الباهظة التكاليف للغاية مثل غواصات « ذئب البحر » وطائرات الشبح (ستيلث ب ٢) وما إليها ، ولكن طبقا للسيناريوهات المقترحة من المخططين العسكريين فإن على الولايات المتحدة أن تستبقى أسطولها من حاملات الطائرات والسفن المعاونة والحراسة ونشرها فى أرجاء العالم لتتعامل مع أماكن الاضطرابات المحتملة فيه ، كما يجب أن تستبقى قواتها البرية والجوية فى حالة استعداد وقدرة على الرد السريع ، وأن تكون أيضا قادرة على التعامل مع أى خطر نووى أو كيميائى أو بيولوجى محتمل من عدو إقليمى قد يركن إلى هذه الأسلحة فى حالة يأس عسكرى .

والتخطيط العسكرى الجديد لم يتعرض إلى احتمالات قيام حرب نووية شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية الاستراتيجية .

والملاحظ أن « البنتاجون » سيستخدم هذه السيناريوهات كمرشد لوضع موازنات وزارة الدفاع الأمريكية خلال الأعوام من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩ ، وكدليل يستخدم عند مراجعة التخطيط الدفاعى وذلك عند تقرير حجم وأسلحة وقدرات القوات المسلحة الأمريكية خلال تلك الفترة والضرورية لتوفير الأمان والضمان للمصالح الأمريكية فى العالم ولتؤمن أيضًا أكبر استقرار فيه ، ويرى بعض رجال الكونجرس أن هذه الخطط العسكرية ترمى كذلك إلى المحافظة على خطوط الإنتاج فى مجال

الصناعات الحربية وبالتالى تقلل من احتمالات البطالة المتوقعة نتيجة للتخفيضات المتوقعة فى الميزانيات العسكرية .

ومع التغيير فى النظرة الاستراتيجية الأمريكية لمن هو العدو ، فإن العدو الجديد فى التفكير الأمريكى لم يعد عملاقاً عالمياً كالاتحاد السوفيتى ، بل عدداً من الدول التى يمكن أن تثير العديد من المشاكل الأقليمية والمواجهات العسكرية التى يستوجب الأمر تأديبها أو اجهاض خططها العدوانية بمواجهتها فى أقاليمها بالحزم اللازم وبالتعاون الضرورى مع باقى دول المنطقة ، أو أغلبها إما بالتعامل معها مباشرة وإما بالتعامل معها عن طريق الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية ، وهذا يعنى فى الأساس حدوث تغيير فى أدوار الأمم المتحدة وحلفاء أمريكا السابقين الذين كانوا يتعاونون معها فى مواجهة عدو الأمس ، فأصبحت أدوارهم إقليمية فحسب ولم تعد عالمية كما كان العهد فى السابق أيام الحرب الباردة ، وهذا التغيير الجذرى فى المفهوم الاستراتيجى الأمريكى لايزال بعيدا عن فهم وإدراك بعض حلفائها التقليديين كإسرائيل .. وهو ما يحاول بوش وبيكر إيصاله إلى تفكير شامير دون جدوى !! .

فمن هو العدو الجديد لأمريكا ؟

يثور العديد من الجدل والحوار بين الكتاب فى أمريكا عما إذا كانت الولايات المتحدة وهى الدولة الأولى العظمى بعد انتهاء الحرب الباردة ، وتفكك الاتحاد السوفيتى ويشكك الكثير منهم فى هذه الصفة التى كانت فى رأيهم من الضرورات التى انتهت بإنتهاء الحرب الباردة ، ويدلل المشككون على صحة رأيهم من أن الولايات المتحدة ليست دولة عظمى ، برغم تقدم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) باستراتيجية تتكلف نحو ١,٢ تريليون دولار (التريليون = ألف مليار) لمنع أى دولة أخرى من تحدى السلام والتفوق الأمريكيين ، أن حرب الخليج أثبتت أنه لا يمكن لدولة بمفردها أن تسيطر على العالم ، فالحرب دفع ثمنها حلفاء الولايات المتحدة وخاصة ألمانيا واليابان ..

والمعروف أن الدول العظمى قادرة على دفع تكاليف حروبها وهو ما لم تقدر عليه الولايات المتحدة فى حرب محلية فى الخليج ، فما بالك وهى مدينة بخمسمائة مليار دولار أغلبها للدول والمؤسسات الأجنبية ، فلولا المساعدات التى تلقتها حكومة الرئيس بوش والتى بلغت ٥٤ مليار دولار لما تمكنت الولايات المتحدة من القيام بعمليات تحرير الكويت ، وبالتالى فالمتوقع - حسب رأى هؤلاء - ألا تتلقى الولايات المتحدة مثل هذه المبالغ مستقبلا للقيام بعمليات مشابهة ، ومن باب أولى ألا تتلقى أى تأييد مماثل للقيام بدور رجل البوليس العالمى كما يقترح البنتاجون أى القيام بدور الدولة العظمى الأولى .

وما يقلل من احتمالات اعتماد أمريكا على تأييد حلفائها لها ما جاء فى

اقتراحات البنتاجون من أن الهدف من الاستراتيجية الجديدة هو عدم تشجيع حلفاء أمريكا على تحدى زعامتها ، أو على تغير الأوضاع السياسيه والاقتصادية القائمة ، إذ لا يمكن تصور دول مثل المانيا واليابان أن تقوم بدفع نفقات تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية الأمريكية ، ومن ثم ستجد أمريكا أنه ليس من السهل عليها قيادة حملة موجهة ضد اضطرابات ما فى العالم دون تأييد من هؤلاء الحلفاء لها !! الأمر الذى يبعدها عن صفة الدولة العظمى مرة ثانية ..

ولعل جوهر هذه الرؤية هو أن البنتاجون يتجاهل فى استراتيجيته البعد الاقتصادى فى السياسة الخارجية ، الذى يشير إلى أن التعاون الأمريكى مع القوى الأخرى لتسيير دفة الاقتصاد العالمى أهم بكثير من استنزاف الأموال والجهد فى محاولات انفرادية أمريكية لفرض السلام والاستقرار فى العالم ، كما يرى هؤلاء المشككون محاولات البنتاجون البحث عن أعداء لأمريكا ، يبرر لوجودهم سببا للاستمرار فى عملية التسلح ، وإبقاء الميزانية العسكرية الأمريكية دون تخفيض يذكر هى دعوة إلى إفلاس أمريكا التى تحولت فى عشر سنوات فقط من دولة دائنة إلى أكبر دولة مدينة .. كما أنه دعوة إلى تحويل حلفاء أمريكا الذين دفعوا تكاليف حرب الخليج إلى أعداء جدد لا يمكن الاعتماد عليهم ، أى أن هؤلاء أضافوا إلى قائمة الأعداء السبعة التى يتصورها البنتاجون أعداء جددا هم حلفاء أمريكا وعلى رأسهم ألمانيا واليابان .

ويذهب المشككون فى قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار فى دور الدولة العظمى الأولى إلى أنها إذا ذهبت فى سياسة التسلح إلى المدى الذى يجعلها تمارس هذا الدور كما كان يمارسه الاتحاد السوفيتى فى الماضى فإن الأمر سينتهى بأمريكا فى خلال عشر سنوات ..

أما المدافعون عن سياسة القوة التى ينادى بها البنتاجون فإنهم يرون

فى إبقاء أمريكا الدولة العظمى الأولى على رأس العالم هو أحسن ضمان للحفاظ على القيم التى تدافع عنها أمريكا هى وحلفاؤها ، ويرون أنه يمكن تحقيق ذلك مع تخفيض معقول فى مصروفات الدفاع لتصل إلى ٣,٤٪ من الناتج القومى عام ١٩٩٧ ، وهى نسبة تصل إلى أقل من نصف ميزانية الرئيس جون كنيدى الدفاعية ، وهنا يحذر ديك شينى وزير الدفاع الأمريكى من أن أى تخفيض بعد هذه النسبة كفيل بتهديد القدرة على المحافظة على السبق الأمريكى ، والإصرار على الاحتفاظ بهذا السبق فى مفهوم هذه الجماعة هو لردع أى قوة معادية كإيران أو روسيا المعادية للغرب بعد يلتسين أو أى قوى إقليمية أخرى تحركها أطماعها أو نزعاتها للمغامرة كالعراق أو كوريا الشمالية ، الخ بل ومنع القوى الصديقة حاليا لأمريكا من التقدم بتهديدات جديدة فى المستقبل - وإسرائيل فى هذا المقام ليست مستثناة - وإن كان التركيز حاليًا على احتمالات ذلك من جانب الدول الكبرى الأخرى كألمانيا واليابان ..

ومنطق المدافعين عن الإبقاء على أمريكا كأعظم دولة فى العالم هو إذا أمكن لحلفاء أمريكا أن يعتقدوا أن بإمكانهم الاعتماد على قوة أمريكا فلن تصبح لديهم الحاجة لتحويل أنفسهم إلى قوى عظمى ، أما إذا تنازلت الولايات المتحدة عن دورها القيادى كالدولة العظمى الأولى فى العالم فإن ألمانيا واليابان ستبحثان عن ضمان أمنهما بتحويل أنفسهما إلى عملاقين عسكريين تسيطر الأولى على أوروبا وتسيطر الثانية على شرق وجنوب شرق آسيا ، حتى ممرات ملقا بين أندونيسيا وماليزيا ، وينقلب الحال من تنافس أمريكا خلال الحرب الباردة مع عملاق واحد كان قادرا على ضبط النفس هو الاتحاد السوفيتى إلى تنافس أمريكا مع عملاقين أو أكثر أثبتا عبر التاريخ أنهما كانا أقل قدرة على ضبط النفس ، وهل الأمم المتحدة فى هذه الحالة وحتى بعد إعادة إصلاح هيكلها وتقويتها لتتولى عملية حفظ

الأمن والسلم الدوليين بكفاءة وعدم تحيز قادرة على ملء الفجوة بين تخلى أمريكا عن مسئولية الدولة الأولى العظمى فى العالم ، وتولى عدد من الدول الكبرى هذه المسئولية جماعة أو فرادى ، وأين الأمن الجماعى للمجتمع الدولى من كل هذا ؟ وينتهى هؤلاء المدافعون إلى تفضيل صرف ٣,٤٪ من الناتج القومى لإبقاء أمريكا على رأس العالم عن ترك الأمن الأمريكي والأمن الجماعى للعالم - حسبما يرونه - فى مهب رياح قوى أخرى لا تؤكد للعالم قدراتها على الاحتفاظ بالسلم والاستقرار فيه ..

وفى هذا المعترك ظهرت أصوات أخرى تنادى بأن من أعداء أمريكا الخطر النووى الذى يمكن أن يحدث من جانب دول نامية كوسيلة للإرهاب أو المغامرة .

ومن هنا كان إصرار أمريكا والغرب على وقف احتمالات انتشار الأسلحة النووية فى دول مثل العراق والأرجنتين والباكستان ، أما خطر الأسلحة النووية الاستراتيجية فلم يثر على نفس مستوى الخطر القادم من الدول الصغيرة لأن هناك توازنا فى مواجهة ومعاملة هذا النوع من الأسلحة الاستراتيجية بين الدول الخمس الأصلية المالكة لها .

وظهرت أيضًا أصوات تحذر من الإسلام كعدو محتمل للغرب وللولايات المتحدة ، لكن العديد من الكتاب تصدوا لهذه الأصوات ، ولعل أهمها كان الفيلسوف الأمريكى اليابانى الأصلى فرانسيسن فوكاياما الذى يرى أن الإسلام كدين يؤثر فى حياة نحو مليار من البشر ، أما على مستوى الفكر فإنه كفيلسوف يتعامل مع الأفكار ، يرى إن الإسلام لا يمثل تحديا أيديولوجيا كالذى كانت تمثله الشيوعية ..

ويتصول فوكوياما أنه خلال قرن من الزمان فإن فكرة الديموقراطية الليبرالية ستأخذ طريقها فى العالم الإسلامى أكثر من أن يأخذ الإسلام طريقه فى العالم الديموقراطى ، ويرجع السبب فى هذا إلى أن الإسلام كفكر

سياسى لا يتمتع بجاذبية عالمية ، فى حين أن الديموقراطية والحرية الثقافية لها جاذبيتها الشديدة فى جميع المجتمعات ، بما فيها المجتمعات الإسلامية ، ومن هنا يجد فوكوياما أن الإسلام لا يمثل خطرًا على الغرب وأمريكا .. وبالتالى فهو ليس عدواً يجب محاربته .

هل هذا الجدل يمثل جانبا من إرهاصات النظام العالمى الجديد ؟ أم أنه إعادة ترتيب أوضاع النظام العالمى القديم بعد انتهاء الحرب الباردة وضرورة تعديل نتائج الحرب العالمية الثانية على خريطة العالم فى ضوء زوال الاتحاد السوفيتى ، مع وضع ألوان عليها تحدد مسار الحدود الجديدة وأساليب التعامل فى ظلها ؟ .

البوادر توحى بأن الاحتمال الثانى أقرب إلى الواقع حيث أن هذا يتمشى حتى الآن مع سيكولوجية الدول الكبرى التى تتجه من جديد نحو سياسة القوة فى التعامل فيما بينها ، ولعل ورقة البينتاجون محاولة لتكريس هذا الاتجاه فى أمريكا وأضعافه لدى الدول الأخرى ولو كانت من الدول الصديقة لأمريكا .

يوغسلافيا .. اختلاف حضارتين ..!!

عندما ضم الحلفاء المنتصرون عام ١٩١٩ أجزاء بلقانية بعضها لبعض بما عرف بعد ذلك بدولة يوغوسلافيا كانت الفكرة حينئذ صائبة . وبمفهوم أوربا الشرقية نجد أن الدولة الجديدة تبدو متجانسة نسبيًا حيث أن ٩٠ ٪ من سكانها يتحدثون لغة أقرب ما تكون إلى اللغات السلافية الجنوبية والـ ١٠ ٪ الباقية من السكان هى من الأقليات الألبانية والإيطالية والمجرية .. إلخ .

وقبل عام ١٩١٩ نجد أن زعماء الشعوب السلافية الجنوبية كالصرب ؟ والكروات والسلوفين والمقدونيين والجبل الأسود ، وكذلك زعماء البوصنة المسلمون يوافقون على أنهم جميعًا ينتمون إلى دولة واحدة .

واليوم نجد أن يوغوسلافيا بملايينها الثلاثة والعشرين ، وجمهورياتها الست تتفكك إلى قطع صغيرة ، ففى ١٩ مايو الماضى صوت شعب كرواتيا البالغ ٤,٥ مليون نسمة فى صالح الاستقلال عن الدولة الفيدرالية التى يسيطر عليها الصرب ، ثم أعلنت فعلاً كرواتيا بعد ذلك مع سلوفينيا استقلالها يوم الثلاثاء ٢٥ يونيه ، وبهذا تحولت من جديد المشكلة اليوغوسلافية إلى مشكلة أوربية .

وتعد جمهوريتا سلوفينيا وكرواتيا أكثر جمهوريات الاتحاد الفيدرالى اليوغوسلافى تقدمًا اقتصاديًا وسياسيًا ، فمتوسط دخل الفرد السنوى فى جمهورية سلوفينيا على سبيل المثال عشرة أضعاف نظيره فى جمهورية كوسوفو فى أقصى الجنوب اليوغوسلافى .. ويسيطر على الحياة السياسية فى سلوفينيا وكرواتيا أحزاب سياسية تدعو للديموقراطية ، فى حين نجد أن

جمهورية الصرب لا يزال يحكمها نظام شمولى شيوعى على رأسه سلو بودان ميلو سيفيتش ، وبرغم ما قد نجد من أسباب حالية تدعو جمهوريتى الشمال للحزن والغضب من الأساليب العنيفة والمتشددة التى تتبعها الحكومة الفيديرالية التى يسيطر عليها وعلى الجيش الصربيون ، فإن أسباب تفكك الاتحاد اليوغوسلافى هى أعمق من ذلك بكثير . وما على المراقب إلا أن ينظر إلى خريطة يوغوسلافيا ليجد أنها تقع على جانبى ثقافتين أوربيتين مختلفتى البناء .

فعندما قرر الإمبراطور الرومانى ديوكليتيان فى نهاية القرن الثالث الميلادى أن أملاكه من الضخامة بحيث يصعب حكمها برجل واحد ، قام بتقسيم إمبراطوريته إلى إمبراطورية غربية تدار من روما وإمبراطورية شرقية تدار من القسطنطينية ، ووقع خط التقسيم هذا فى منتصف ما يعرف الآن باسم يوغوسلافيا . فنجد أن أغلب أقاليم الصرب ومقدونيا والجبل الأسود كانت تحكم من القسطنطينية منذ ذلك الوقت ولمدة ٦٠٠ عام تالية ، وبمرور الوقت أخذت الحدود الإدارية بين الإمبراطورية الشرقية والإمبراطورية الغربية تزداد جمودًا وتتحول إلى حدود تفصل بين حضارتين إحداها متحدثة باللاتينية ، ورومانية فى الغرب والأخرى متحدثة بالإغريقية وبيزنطية فى الشرق .

فالكروات والسلوفين حسب هذا التقسيم ينتمون إلى الغرب ونجدهم يستخدمون الحروف اللاتينية ، ويتبعون كنيسة الروم الكاثوليك ، أما الصرب والمقدونيون والجبل الأسود فيستخدمون الحروف السلافية (سيريل ومثود) ، ويتبعون الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية .

وجاء إمبراطوريات وولت ولم تتغير الحدود بين الشرق والغرب وبقيت تقريبًا فى نفس المكان القديم ، فمثلاً إبان ١٦٠ عامًا (من ١٧١٩ حتى ١٨٧٨) من حكم إمبراطورية الهابسبورج النمساوية نجد أن الحدود

الجنوبية للإمبراطورية قد رسمت فى منتصف يوغوسلافيا ، وبينما كان السلوفين والكروات يتمتعون نسبيًا بحكم معتدل من الهابسبورج نجد أن الصربيين كانوا يعانون من الحكم السيىء والقاسى للعثمانيين الأتراك .

وتبعًا لذلك نجد أن الكروات والسلوفين كانوا ينعمون بتاريخ حديث أكثر سلمًا عن باقى شعوب الاتحاد اليوغوسلافى كالصرب والجبل الأسود الذين عانوا من ظلمات الحكم التركى الذى كلفهم النضال ضده تضحية العديد من الأجيال ليفوزوا فى النهاية باستقلالهم عام ١٨٧٨ ، وقد تبع هذا الاستقلال الكثير من الحروب العنيفة ، فمثلاً نجد أن دول البلقان تحارب الأتراك عام ١٩١٢ ثم حاربت بعضها البعض بسبب ما ترتب على حربهم مع الأتراك من نتائج فى المنطقة .

لقد كان صربيًا هذا الذى كان غاضبًا من ضم البوصنة عام ١٩٠٨ إلى إمبراطورية النمسا والمجر ، والذى أقدم على اغتيال ولى عهد النمسا الأرشيدوق فيرديناند وزوجته فى سراييفو فى ٢٨ يونية ١٩١٤ فكان هو الذى أشعل فتيل الحرب العالمية الأولى .

ومرة أخرى نجد أن سلوفينيا وكرواتيا أنقذتا من أهوال تلك الحرب حيث كانتا قابعتين داخل حدود وخطوط النمسا والمجر فى حين نجد أن الصرب والجبل الأسود كانتا ميدانَىْ كروفر جيوش النمسا وألمانيا . وأصيبت الصرب بأكثر الخسائر فى تلك الحرب إذ بلغت ضحاياها نحو ٢٣ ٪ من عدد سكانها .

ولعل من الذكريات الأليمة بين شعوب الاتحاد اليوغوسلافى ، ما يمتد أيضًا إلى ما حدث فى أثناء الحرب العالمية الثانية من صدامات دموية بينها ، فقد اقترف الكروات الذين أقاموا دولة فاشية موالية للألمان عام ١٩٤١ ، تحت قيادة أنتى ياڤاليتش بعض جرائم الحرب العالمية الثانية بقتلهم الآلاف من الصرب والبوصنة واليهود ، وقد رد الصربيون بعنف

بعد انتهاء الحرب باقتراف مذابح رهيبة ضد الكروات .

وعمومًا إذا ما نظرنا إلى عوامل الشبه والتجانس فى اللغات والأصول العرقية فإننا نجد الشعوب اليوغسلافية برغم ذلك مختلفة فى تجاربها التاريخية ، وقد حاولت الحكومة الشيوعية ليوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية أن تجعل شعوبها تنسى ، ولكن الشيوعية الآن تذوب والذكريات تبقى .

أما وقد بدأت المشكلة اليوغوسلافية تتحول إلى مشكلة أوربية من جديد فإن الأمل المعقود على إيجاد حل مقبول من جميع أطراف النزاع ، يكمن فى قدرة الدول الأوربية على إقناع هذه الأطراف بأن وحدتهم هى مصدر قوتهم ، بغض النظر عن أى أسباب يتعلل بها هذا الطرف أو ذاك ، وأنه فى سبيل الوحدة والاستقرار والسلام والتنمية يجب على جميع الأطراف دون استثناء التضحية ، وقبول حل وسط يرتضونه فى سبيل بقاء إطار وحدتهم وهو الدولة اليوغسلافية الفيدرالية .

ولعل مهمة الترويكا أى وزراء خارجية إيطاليا ولكسمبورج وهولندا الذين أرسلوا فى مهمة وساطة عاجلة إلى بلجراد وزغرب ولوبليانا ، من قبل المجموعة الأوربية وقمتها المجتمعة فى لكسمبورج خطوة هامة ، وصحيحة على طريق المصالحة .. أما إذا فشلت هذه الخطوة الأوربية والتى تقترح فيها الموافقة على تجميد إعلان استقلال كرواتيا وسلوڤينيا لمدة ٣ شهور مقابل عودة الجيش اليوغوسلافى للثكنات ، وتخلى جمهورية الصرب عن معارضتها لاختيار فراينو توديمان رئيس كرواتيا رئيسًا لمجلس الرئاسة الجماعى فى يوغسلاڤيا وإرساء قواعد دستورية لرئاسة يوغوسلافيا ، فالمتوقع عندئذ أن تقوم أوروبا بخطوة جديدة ربما تتمثل فى دعوة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لعقد جلسة طارئة لبحث الموقف فى يوغسلافيا ، وبهذا تكون أولى المشاكل الأوربية التى على المؤتمر أن يواجهها ويتخذ بشأنها قرارًا جماعيًا أوربيًا .

هل هى حرب دينية
فى البوصنة والهرسك ؟

لقد راعنى ما رددته وسائل الإعلام وانعكس بالتالى على مناقشات بعض الندوات التى أقامها بعض رجال الدين من أن ما يجرى فى جمهورية البوصنة والهرسك من قتال ومذابح أنها حرب دينية موجهة ضد المسلمين هناك بالذات ، وراعنى أكثر أنه فى خضم هذه المناقشات وما ورد أيضًا فى وسائل الإعلام ما يوحى بأن الإسلام أصبح جنسية وقومية ، ولم يعد دينًا تعتنقه الجنسيات المختلفة رغم تباين مشاربها واتجاهاتها ، ولا يخفى لمثل هذه الآراء من آثار خطيرة على الوحدة الوطنية للدول ومن بينها مصر !!!

فما الذى يحدث هناك فى حقيقة الأمر ، وعلى وجه الدقة الموضوعية بعيدًا عن المحاولات التى يحاول بها البعض إثارة النعرات الدينية وإثارة المشاعر العاطفية ؟.

إن البوصنة والهرسك هما إحدى الجمهوريات الست التى كانت تتكون منها ما كان يعرف باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، علاوة على إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتى هما كوسوفو وفويفودينا ..

تتكون شعوب هذه الجمهوريات الاتحادية من أصول عرقية مختلفة أهمها الجنس السلافى الجنوبى ، وقد نزح الصرب والمقدونيون من آسيا فى عهود ما قبل الميلاد ، يليهما الكروات وهم خليط من سلاف الجنوب وسلاف الغرب ونزحوا بالذات من أوكرانيا فى القرن السادس الميلادى ، والسلوفين نزحوا هم أيضًا فى القرن السادس الميلادى من المناطق الشمالية فى أوربا تحت ضغط اندفاع القبائل الجيرمانية جنوبًا .

أما البوصنة فهى من قبائل الإيليران فى وسط أوربا وظلت مقاطعة رومانية .

والهرسك أو الهرسيجوفين كانت دوقية ألمانية واسمها يدل على ذلك إذ أن المقطع الأول من الكلمة باللاتينية يعنى دوقية بالألمانية ، وباقى الكلمة نسبة إلى الأمير الحاكم فى ذلك الوقت من القرن الخامس عشر .

وعندما شاء الإمبراطور الرومانى « بوكليتان فى نهاية القرن الثالث الميلادى تقسيم إمبراطوريته إلى إمبراطورية غربية تدار من روما وإمبراطورية شرقية تدار من القسطنطينية وقع خط التقسيم هذا فى منتصف ما يعرف الآن باسم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وأدى إلى أن أقاليم الصرب ومقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو كانت تحكم من القسطنطينية منذ ذلك الوقت ولمدة ٦٠٠ عام تالية ، أما المنطقة الشمالية وهى سلوفينيا وكرواتيا وفويفودينا فكانت تدار من روما ، ثم بعد ذلك خضعت سلوفينيا للحكم البافارى ثم الألمانى ، وفى القرن الثامن عشر كانت جزءًا من الإمبراطورية النمساوية وكانت تتمتع ببعض الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية .

أما كرواتيا فإنها بعد حكم روما حصلت على استقلالها بعض الوقت ولكن استولى عليها المجريون فى القرن العاشر ووحدت معهم ولمدة ثمانية قرون تخللها حكم تركى قصير الأمد نسبيًا من ١٥٢٦ إلى ١٦٩٩ ميلادية ، وكانت تحت حكم نابليون بونابرت لمدة أربع سنوات فقط من ١٨٠٩ إلى ١٨١٣ ، وفى عام ١٨٤٩ رجعت تحت الحكم المجرى النمساوى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ..

وعندما جاء المد التركى بغزو أراضى الإمبراطورية البيزانطية استولى العثمانيون على الصرب ومقدونيا فى معركة كوسوفر الشهيرة فى التاريخ الصربى يوم ١٥ يونية ١٣٨٩ ، واستولى الأتراك بعد ذلك على البوصنة

من المجريين عام ١٤٦٣ وعلى الهرسك عام ١٤٨٢ وأصبحتا إقليمين تركيين ، ولم يكن حظ هذه الأقاليم كبيرًا فى التقدم السياسى والاقتصادى بسبب الحكم التركى الغاشم الذى جعل هذه المناطق فى غاية التخلف والفقر ..

وحصلت الصرب على استقلالها من تركيا عام ١٨٧٨ بعد الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٥ ، كما تحولت البوصنة والهرسك إلى إقليمين تركيين تحت إدارة إمبراطورية النمسا والمجر .. بمقتضى معاهدة برلين ١٨٧٨ .

من هذه اللمحة التاريخية نجد أن الحدود الإدارية بين الإمبراطورية الشرقية والأمبراطورية الغربية التى رسمها الأمبراطور الرومانى ديوكليتيان ، أخذت بمرور الوقت تزيد من حدة الاختلاف والتباين على جانبى الحدود وتتحول إلى حدود تفصل بين حضارتين إحداهما لاتينية وجيرمانية التوجه والثقافة فى الشمال أى فى سلوڤينيا وكرواتيا ويعتنق أغلب شعبها الكاثوليكية ، والثانية أغريقية بيزنطية فى الجنوب أى الصرب ومقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو ويعتنق أغلب شعبها الأرثوذكسية ، أما الدين الإسلامى فقد جاء مع الحكم التركى وبهذا أصبحت الخلافات الحضارية والثقافية والدينية واللغوية من العمق بحيث ولدت بمرور الوقت ، وبسبب تقدم الأقاليم الشمالية وتأخرت الأقاليم الجنوبية تبعًا لذلك شعورًا بالاستعلاء والحرية والديموقراطية من الشمال مقابل شعور بالغيرة والحسد مغلفة بالميل إلى الديكتاتورية ، وإزكاء الروح الصربية الوطنية لإخفاء مكامن ضعف الجنوب فى مواجهة الشمال ..

وتقع البوصنة والهرسك فى منتصف هذين الطرفين وثلث شعبها من الصرب والربع من الكروات والباقى من الأصول العرقية الأخرى التى يتكون منها الاتحاد اليوغسلافى من مقدونيين وألبان ومجريين وإيطاليين ورومانيين .. إلخ .

وتمثل البوصنة والهرسك خمس مساحة يوغوسلافيا ويقطنها نحو ٧ ملايين نسمة أما عن الأديان ، فإننا نجد أن عدد الأرثوذكس من العرقيات المختلفة فى يوغوسلافيا التى يبلغ تعداد سكانها ٢٣ مليون نسمة - هو ١٠ ملايين ، وعدد الكاثوليك ٨ ملايين ، وعدد المسلمين ٤ مليون يتمركز أغلبهم فى البوصنة والهرسك وكوسوفو ، ومليون من معتقدات أخرى كالبروتستانت واليهود والملحدين ..

برغم هذه الاختلافات العرقية والتاريخية والسياسية والاقتصادية بين هذه الأقاليم المختلفة ، فإن الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى تمكنوا من ضم هذه الأجزاء فى ٢٦ أكتوبر ١٩١٨ ، فى مملكة « الصرب والكروات والسلوفين » التى أطلق عليها الملك الكسندر الأول « مملكة يوغوسلافيا عام ١٩٢٩ ، وبرغم المذابح الرهيبة التى تبودلت بين الكروات والصرب خلال الحرب العالمية الثانية فلم نسمع أنها اقترفت باسم الدين مع أن مقترفيها من معتنقى الأديان السماوية الثلاثة .. وعمومًا فقد نجح الرئيس تيتو الكرواتى الأصل عام ١٩٤٦ ، فى لم شمل هذه الأجزاء المتناحرة فى اتحاد جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية ، وكلمة يوغوسلافيا معناها سلافيو الجنوب .

ولكن يشاء الحظ التعس لهذا الاتحاد أن يرأسه فى الثمانينات سلوبودان ميلو سيفيتش الملحد ، وآخر زعيم شيوعى ستالينى متشدد فى أوربا ، يحاول بقصر نظر شديد وبتعنت وتصلب واضح ضد ما هو غير صربى فى الاتحاد ، أن يملى إرادته على شعوب الاتحاد التى كانت تطالب بالديموقراطية والحرية فى نطاق ترابط كونفيديرالى ، ولكن ميلوسيفتيش أصم أذنيه - على وتيرة إسحق شامير ، عن سماع صوت الحق والعدالة للشعوب فى تقرير مصيرها وبرغم معارضة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية لموقف ميلوسيفيتش وحزبه الاشتراكى (الشيوعى السابق) فكان

الانفجار الذى حدث فى شهر يونيو عام ١٩٩١ وأدى إلى إعلان استقلال سلوفينيا وكرواتيا واستمرار المعارك الحربية بينهما ، وبين الصرب والجيش الاتحادى الموالى للصرب لمدة تزيد على ستة أشهر ، وخلال هذه المعارك لم نسمع أيضًا أنها موجهة ضد المسلمين برغم أن المسلمين كانوا مشتركين على الجانبين لأن الحرب ليست حربًا دينية ولكنها حرب أهلية تطالب بالحرية وإسقاط الشيوعية ..

وذات الشىء يحدث الآن فى البوصنة والهرسك وليس حقيقيا ما يذاع من أن الحرب هناك بين المسلمين وغير المسلمين ، ولكن الحرب هناك بين من هو من أصل صربى ضد من هو من أصل غير صربى بغض النظر عن عقيدة المتحاربين ، ولهذا نجد أن المتحاربين هما الصرب وأغلبهم من الأرثوذكس وأقليتهم من الأديان الأخرى فى مواجهة الكروات ، وباقى الجنسيات الأخرى ، وأغلبهم من الكاثوليك والمسلمين وأقليتهم من الأديان الأخرى ، فهل يمكن تسمية هذا حربًا ضد الإسلام والمسلمين ؟ أم هى حرب بين الشيوعية والديموقراطية للقضاء على الأولى ونشر الثانية .

أما لماذا لم تتدخل الدول الكبرى بالحماس اللازم لوقف هذه الحرب ، فهناك أسباب كثيرة يمكن سرد بعضها هنا ، ولعل عزوف أمريكا بالذات يرجع إلى أنها تريد من القوى الأوربية أن تتولى مهمة حل المشاكل الإقليمية فيها ، حتى ولو كان الهدف القضاء على آخر معقل للشيوعية فى أوربا .

ويرجع هذا الموقف الأمريكى أيضًا إلى أنها لا ترى مصلحة أمريكية مباشرة فى التدخل بل إن عدم التدخل يجعل التدخل الروسى أيضًا بعيد الاحتمال لأنها تعلم مدى الارتباط التاريخى والشعور العاطفى بين روسيا والصرب ..

وقد قام الجانب الألمانى بالاهتمام المباشر بالمناطق الشمالية من

يوغوسلافيا ؟ التى لها ارتباطاتها التاريخية والثقافية معها بما أدى إلى الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا .. وفى مرحلة لاحقة بالبوصنة والهرسك .. ولم يكن لعامل الدين هنا أى تأثير أيضًا ..

أما المنطقة الوسطى من يوغوسلافيا وهى البوصنة والهرسك فمجال التدخل المباشر فيها محفوف بمخاطر شديدة .. فالتدخل العسكرى لابد أن يكون على نطاق واسع إذا أريد أن يكون مؤثرًا وبالتالى فهو مكلف للغاية ولا توجد الدولة التى يمكن لها أن توفر ١/٢ مليون جندى لصنع السلام فى البوصنة والهرسك ، ومن قبلها كرواتيا . ومن بعدها ربما كوسوفو بعد إعلانها الاستقلال هى الأخرى ، كما أنه إذا ما تدخلت قوة ما فقد يؤدى تدخلها إلى قيام قوى أخرى بالتدخل فى المقابل مثل اليونان وتركيا وغيرهما فيتفجر الموقف فى البلقان بالكامل إلى حرب شاملة ..

ومن هنا كان التردد فى التدخل الغربى فى بداية الأمر وقصره على النواحى الإنسانية والإغاثة التى أعاقها الصرب ، وبالتالى لم يبق أمام الغرب إلا الاتجاه إلى اتخاذ إجراءات عقابية اقتصادية ودبلوماسية للضغط على حكومة ميلوسيفيتش الصربية للتخفيف من غلوائها والانصياع للضغط الدولى بالإنسحاب من البوصنة والهرسك ، أما إذا لم يحدث هذا فلا يبقى أمام الغرب ودول العالم الثالث إلا الالتجاء إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار تحت الباب السابع لإرسال قوات صنع سلام تابعة للأمم المتحدة وليست بالذات تابعة لأى دولة من الدول وخاصة من دول البلقان منعًا لاشتعال حرب بلقانية ثالثة ، فلماذا التباكى على أن ما يحدث هناك من حرب أهلية هى حرب ضد المسلمين ؟ وماذا عن الكروات الكاثوليك وباقى الجنسيات الأخرى التى تحارب ضد الصرب فى البوصنة والهرسك ؟ لماذا تعمد ذكر نصف الحقيقة ؟ لمصلحة من تعمد إثارة المشاعر ..؟

الديموقراطية .. والمتغيرات فى النظام العالمى

عندما سقطت النظم الشمولية الشيوعية منها والاشتراكية فى شرق أوربا وأمريكا اللاتينية ، وأفريقيا ، وأخيرًا فى الاتحاد السوفيتى ، هلل العالم وساده اعتقاد يكاد يكون شاملاً بأن سقوط هذه النظم ، هو انتصار مباشر للديمقراطية ، بل وصلت بعض الآراء إلى القول بأن هذه الأحداث تمثل أعظم انتشار للحرية فى التاريخ البشرى ، فأى ديموقراطية يعنون ؟ وأى حرية يقصدون ؟

إن لفظ الديموقراطية يعنى فى معناه الأصلى « الحكم بواسطة الشعب » حيث أن الشق الأول من الكلمة « ديموس » باليونانية معناه الشعب ، والشق الثانى « كراتوس » معناه الحكم ، إلا أن هذا اللفظ فى استخداماته المعاصرة اتخذ أربعة أشكال أساسية :

– حق اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها مباشرة بواسطة الشعب نفسه على أساس حكم الأغلبية ، وهو ما يعرف بالديموقراطية المباشرة .

– حق اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها بواسطة الشعب ، ولكن عن طريق أشخاص يمثلونه يختارهم بنفسه ويكونون مسئولين أمامه فقط ، وهو ما يعرف بالديموقراطية النيابية .

– شكل من أشكال الديموقراطية النيابية تكون السلطة فيها للأغلبية فى إطار دستورى محدد يهدف إلى ضمان تمتع جميع المواطنين بالحقوق الشخصية والجماعية كحق حرية الكلمة والرأى والدين ، وهو ما يعرف بالديموقراطية الليبرالية أو الدستورية .

– أى نظام آخر سياسى أو اجتماعى ينحو نحو تقليل الفوارق

الاجتماعية والاقتصادية خاصة المنبعثة من عدم المساواة فى توزيع الملكية الخاصة ، وهو ما يعرف بالديموقراطية الاجتماعية أو الاقتصادية ، حتى ولو كان النظام السياسى ليس ديموقراطية بالمعنى الوارد فى الأشكال الثلاثة الأولى .

إن من ينظر إلى الدول التى تخلصت من حكامها الديكتاتوريين فى الأعوام الثلاثة الماضية لا يسعه إلا أن يعلق بأن المبدأ الأساسى للحرية لا يزال بعيد المنال فى هذه الدول ، ومن ثم يصعب القول بأن سقوط تلك النظم الشمولية ، يعنى تحول هذه الشعوب آليا إلى الديموقراطية ، وعلى هذا الأساس فلا يستبعد أن تختار هذه الشعوب نظمًا شبيهة بالديموقراطية أو تزعم أنها ديموقراطية اكتفاء باقتباس بعض صفاتها وغالبًا ما تكون السلبية منها لينقلب الوضع إلى نوع آخر من الديكتاتورية المقنعة .

والأدلة على صحة هذا الاتجاه تبدو واضحة إذا ما نظرنا إلى نظم الحكم التى قامت على أشلاء الديكتاتورية فى أثيوبيا والصومال وليبيريا وتشاد فى أفريقيا ، ورومانيا وبلغاريا وألبانيا وأستونيا ولاتفيا وليتوانيا فى أوربا بل والعديد من الجمهوريات التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى مثل جورجيا وأرمنيا وجمهوريات آسيا الوسطى الست .

وما يقلل من احتمالات الأخذ بشكل من أشكال الديموقراطية الحقيقية فى تلك الدول أنها جميعًا لم يسبق لها أن مارست أى شكل من أشكال الديموقراطية من قبل ، ومن ثم يصعب التكهن بالوسائل التى ستستخدمها حكوماتها للوصول إلى الديموقراطية هذا إذا كانت مقتنعة أساسًا بها .. أما إذا كانت تستخدم الشعارات الديموقراطية بغرض الحصول على مساعدات اقتصادية من الخارج ولغرض تخدير شعوبها فإن الأمر سينتهى فى نهاية المطاف مرة أخرى إلى نوع من أنواع الديكتاتورية الفاشية الكفيلة بتسميم الأجواء الدولية ، وربما الرجوع إلى عهد صراع القوى

الذى أدى فى الماضى إلى اشتعال العديد من الحروب وخاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بضحاياهما الستين مليون نسمة ، والترليونات من الدولارات المفقودة على سباق التسلح والآلة الحربية ، والتى كان يكفى أجزاء من المليون منها لحل جميع مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية .

ويزيد من صعوبة تصور أن تنتشر الديموقراطية بمجرد سقوط النظم الشمولية أن الكثير من الشعوب التى تخلصت من تلك النظم ، تختلف ثقافاتها ، وتوجهاتها وكذلك ظروفها التاريخية والعرقية عن الثقافة الغربية ، التى تؤمن بالحرية وتتزعم الدعوة إلى الديموقراطية بالمفهوم الغربى .. وهنا نجد أن احتمال رفض الديموقراطية قد يأتى من مجتمعات لديها القناعة بأن الديموقراطية ، تتعارض مع حب النظام والطاعة والسلطة الدينية وغيرها من القيم المحلية التى تجد حكومات تلك الشعوب فيها المبررات الكافية للتلكؤ فى تطبيق مبادئ الحرية والديموقراطية ، بل ربما تسفيهها أحيانًا ..

أما المرحلة الأكثر خطورة فهى فى قيام هذه الشعوب بتبنى حكومات ديموقراطية اقتناعًا بأن هذا الإجراء فى حد ذاته كفيل بحل مشاكل هذه الشعوب فى الحال ، فتكون النتيجة هى خيبة الأمل الشديدة وانتشار الاضطرابات فيفسح المجال أمام ظهور قائد جديد كريزماتى يعيد النظام ويأخذ الأمور مرة أخرى فى يد القائد الديكتاتورى الفرد .

إن مفتاح الموقف ليس بالتطبيق الأعمى والفورى لتعاليم الديموقراطية مع تجاهل أسباب مرض المجتمع وأعراضه وعلاجه . وبالتالى فإن البلاد التى غابت عنها الديموقراطية ، أو لم تمارسها من قبل كجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وكالدول الأفريقية يجب إذا كانت حقيقة تؤمن بالديموقراطية وتأمل فى تطبيقها فى مجتمعاتها أن تحقق مزيجًا من التنميتين

الاجتماعية والاقتصادية فى بوتقة من الديموقراطية السياسية المبنية على الحرية الفردية ، وحرية الجماعة لتصيرا قوة الدفع اللازمة لحل مشاكل المجتمع ، الذى عانى لأجيال عديدة من شظف العيش وجور الحاكم وفساد الحاشية .

ولا يستقيم هذا إلا بقيام شعوب هذه الدول بوضع المبادئ الديموقراطية فى أطر دستورية واضحة المعالم سهلة التنفيذ بعيدة عن سوء الاستخدام ، وذلك بوضع الضمانات الكفيلة بإلزام أى حكومة تأتى بعدم الخروج عن هذه المبادئ والأطر مهما كانت الحجج والمبررات وبذلك يغلق الباب نهائيًا أمام المغامرين والمتآمرين والديكتاتوريين .

ويضاف إلى مفهوم هذه الضمانات ضرورة وضوح الفصل بين السلطات الثلاث وضرورة توافر التوازن التام بينها حتى لا تجور إحداها - خاصة السلطة التنفيذية - على الأخريين .

فماذا عن العالم العربى فى خضم هذه المتغيرات الجذرية التى تطرأ على العالم واتجاهه نحو المزيد من الحرية والديموقراطية ؟ هل هناك دروس مستفادة وعبر يتعظ بها من سقوط النظم التى كانت تحتكر السلطة والحكم فى أوربا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والتى لم تعط الفرصة لظهور بدائل معتدلة على أسس من الحرية يمكن أن تتبادل معها السلطة إذا ما أرادت لها الشعوب ذلك ؟!

إن التطورات الجارية فى الجزائر لهى نذر جادة وخطيرة وعبرة لمن يعتبر .

إن درس الجزائر واضح فى أن الإصرار على احتكار الحكم والتمسك به والاستخفاف بالديموقراطية والحريات وبالتالى عدم إفساح المجال أمام ظهور ونضوج قوى شعبية معتدلة ، تمثل البديل أمام الشعب إذا ما أراد التغيير فى جو من الحرية ، لأمر تكون نتيجته وبالاً على الجماعة المستأثرة

بالحكم ذاتها ، حيث أنها بهذا تعطى الفرصة فقط لقوى التطرف أيًّا كان نوعه كى تصبح البديل الوحيد على الساحة .

وعندما تفقد الشعوب الأمل فى التغيير السلمى الصحيح فلن تتردد عندئذ فى اختيار جماعات التطرف ليس حبًّا فى التطرف ، ولكن تخلصًا ممن ركب على أنفاسها ردحًا طويلاً من الزمن حاجبًا عنها الأمل فى مستقبل حر كريم .. باسم إنجازات أغلبها وهمية وجلّها مغلف بالفساد .. ! !

ماذا يجرى فى الصين ..
آخر قلعة للشيوعية ؟

هاجمت الصحف الأمريكية بشدة مقابلة الرئيس جورج بوش لرئيس وزراء الصين لى بينج يوم ٣١ يناير الماضى ، بعد اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فى نيويورك على مستوى الملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء .

ويرجع سبب الهجوم إلى أن لى بينج يعتبر المسئول الأول عن سحق الثورة الديمقراطية ، للطلبة والإشراف شخصيًا على قتل مئات العزل منهم فى ميدان تيانامين (السلام السماوى) ، فى العاصمة الصينية بكين فى يونية عام ١٩٨٩ ، وحذر معظم الناقدين من أن هذه المقابلة سيساء تفسيرها كما سيستغلها الجهاز الإعلامى فى الصين لصالح النظام الشيوعى هناك ، ويدللون على أن هذه المقابلة وغيرها كالتى تمت مع المسئولين فى سويسرا ورجال الأعمال الغربيين ، فى معرض داقوس للاقتصاد العالمى هناك ، وأخيرًا مقابلة لى بينج مع جون ماجور رئيس وزراء بريطانيا أثناء وجودهما فى نيويورك ، لحضور اجتماع قمة مجلس الأمن ستعطى للصين إشارة خاطئة من جانب الغرب ، إذ قد يفهم من هذه المقابلات أن الغرب لا يهمه حالة الديموقراطية فى الصين ، ولكن يهمه تحقيق أكبر فوائد مادية له بغض النظر عن أى مبادئ يتشدق بها مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان .

ولكن المدافعين عن قيام مثل هذه الاتصالات رفيعة المستوى مع الصين يرون أنها تهدف فى الأساس إلى التأثير على لى بينج وصحبته من غلاة

الشيوعيين فى أن يصيروا أكثر اعتدالاً وعقلانية وإنسانية وأسهل تقبلاً لإصلاحات اقتصاديات السوق ، ومن هذا المنطلق فإنه يسهل على الغرب تناول الموضوعات الشائكة مع المسئولين الصينيين ، مثل الالتزام بعدم تصدير الصواريخ وتكنولوجيتها ، وخاصة لدول الشرق الأوسط ، ومثل الإفراج عن المسجونين السياسيين والتخفيف من حدة التعامل غير الإنسانى للنظام ، وذلك كله إذا أرادت الصين أن تجدد الولايات المتحدة شرط الدولة الأولى بالرعاية فى التجارة عند مراجعة الرئيس بوش ، لهذا الاتفاق فى شهر مايو القادم ، رغم معارضة مجلس الشيوخ ، ويضيف هؤلاء المدافعون إلى ذلك أن هناك أمورًا تشجع الغرب على القيام بهذه الاتصالات مثل التقدم الاقتصادى الحر الجارى فى المقاطعات الجنوبية الساحلية فى الصين ، رغم المعارضين للإصلاح فى بكين وعلى رأسهم لى بينج ، وهو ما يعتبره البعض أن قدرة المتشددين على السيطرة على جميع المناطق ليست بالضرورة كاملة .

فماذا يعنى هذا ؟.. أى ماذا يجرى فى حقيقة الأمر داخل آخر قلعة للشيوعية فى العالم ؟.. وماذا يحدث بعد هذه المقابلات المتكررة مع الغرب ..؟

الملاحظ أن أهم حدث سياحى فى الصين مؤخرًا لم تتناوله الصحف الرسمية ، هذا الحدث هو قيام الزعيم الصينى دينج كسياو بينج بجولة تفقدية فى مقاطعات الصين الجنوبية التى تتمتع بازدهار اقتصادى بسبب توجهها الرأسمالى ، والمعنى الواضح فى رحلة الزعيم الصينى إلى هذه المقاطعات ، أنه يوجه رسالة للمحافظين والمعارضين للإصلاح الاقتصادى « أن يقوموا بالإصلاح أو يرحلوا » ، وقد صرح لصحيفة صينية تصدر فى هونج كونج « بأن من يعارض الإصلاح أو يقاومه ، ومهما كان شأنه .. يجب أن يترك موقعه ..

وصرح بينج أيضًا تعليقًا على النجاح الاقتصادى الذى حققته المنطقة الاقتصادية الخاصة فى شينزين الواقعة على الحدود مع هونج كونج ، « الإصلاح وسياسة الانفتاح هى بنود مفيدة من الرأسمالية ، يجب ألا نخاف من أن يقول البعض إننا نمارس الرأسمالية » .

هذه التعليقات وغيرها للزعيم الصينى مع تفاصيل رحلته وجولته فى تلك المناطق وخاصة جوانج دونج ، بعد اختفاء دام أكثر من عام عن الحياة العامة ظهرت فى تقارير فى صحف هونج كونج ، وفى التوجيهات الداخلية للحزب الشيوعى المتداولة فى العاصمة الصينية .

ويرى المراقبون أن هذه الرحلة تعد أول هجوم مضاد من الإصلاحيين ضد المحافظين من زعماء الحزب الشيوعى ، قبل اجتماع مؤتمره فى نهاية عام ١٩٩٢ ، والرحلة من هذا المنطلق تمهد للجو العام الذى سيؤثر خلال السنة على موضوعات البحث فى المؤتمر ، وترجع أهمية الاجتماع القادم إلى توقع حدوث تغييرات جذرية كبيرة خاصة عند انتخاب أعضاء جدد للجنة المركزية الحاكمة والمكتب السياسى حيث تختفى منها أغلب وجوه الزعماء الثمانية المعمرين ، ومعظمهم من المتشددين والماسكين بناصية الأمور ، ولهذا يعد الاجتماع القادم للحزب آخر اجتماعاتهم حيث أن الاجتماع التالى فى عام ١٩٩٧ . وبالتالى فالمتوقع أن تنشب معركة حياة أو موت داخل المؤتمر من أجل تعيين صنائعهم ومريديهم وتابعيهم فى اللجنة المركزية ، إذا ما أراد هؤلاء الزعماء بقاء السلطة فى أيدى أتباعهم ومنفذى سياساتهم ، وجميعهم المعتدلون منهم كدينج كسياو بينج أو غلاة المحافظين والمتشددين ، أمثال وانج زهين نائب الرئيس أو شين يون مخطط الحزب يعلمون جيدًا أن هذه هى آخر معاركهم .

ويعزز موقف بينج الإصلاحى ما رآه من تقدم اقتصادى مذهل فى مقاطعة جوانج دونج التى تطبق آليات السوق والاقتصاد الحر رغم معارضة

المحافظين ، وتعد درجة النمو الاقتصادى فى هذه المقاطعة أسرع نمو اقتصادى فى العالم ، فقد بلغ على سبيل المثال المنتج الصناعى الحقيقى خلال الثمانينات ١٩,٧ ٪ وهو أعلى منتج بالنسبة لجميع مقاطعات الصين ، وبرغم الصعوبات فقد قفز معدل النمو فى هذه المقاطعة خلال العام الماضى فقط إلى ٢٧,٧ ٪ ، وترجع أهمية هذه المقاطعة لبينج وأتباعه من المعتدلين الإصلاحيين فى حملتهم الحالية إلى أنها المقاطعة التى أطلق فيها الزعيم بينج دعوته للإصلاح الاقتصادى منذ ١٢ عامًا عندما سمح لجوانج دونج أن تسبق شقيقاتها خطوة على طريق الإصلاح ، أى بالسماح لها بتطبيق الإصلاحات المبنية على اقتصاديات السوق .

ولهذا تفسر جولة بينج على أنها تعطى دفعة قوية للجهود المبذولة للإصلاح الاقتصادى ، الذى توقفت مسيرته تقريبًا منذ قضاء الحكومة على الحركة الديموقراطية بكل العنف فى يونية ١٩٨٩ ، ومع امتناع الأجهزة الإعلامية الخاضعة للمحافظين والمتشددين فى أول الأمر من الإشارة إلى رحلة بينج وتصريحاته الإصلاحية .. إلا أنها بدأت فى الأسابيع الأخيرة - وبعد مقابلة لى بينج رئيس الوزراء الصينى لبعض زعماء الغرب وعلى رأسهم جورج بوش - تسمح ببعض الافتتاحيات والتعليقات فى الصحف الرسمية التى تعكس نداء الزعيم بينج لتحرير الفكر والخروج من قوالبه .

أما النقاط الرئيسية التى ركز عليها بينج فى مجال الإصلاح فقد اكتفى بتداولها على المستوى الوزارى الرسمى فى الحكومة المركزية .. ومن هذا يتبين أن الوقت لا يزال مبكرًا لمعرفة من ستكون له اليد الطولى فى نهاية هذا الصراع المحتوم بين الإصلاحيين والمحافظين على أعلى مستويات القيادة .

وهناك بعض المحللين الصينيين الذين يرون أن رحلة بينج تفصح عن

ضعف الإصلاحيين ، ومنطق هؤلاء المحللين أنه إذا كان الإصلاحيون فى موقف سياسى قوى ما كانت لهم حاجة لاستدعاء الزعيم العجوز بينج (٨٧ عامًا) من تقاعده ليقوم برحلة شاقة يزور فيها هذه المناطق ومدينتين ، ليعطى بركاته للإصلاحات التى بدأها هناك عام ١٩٨٤ .

ولعل كونه رجلًا عاديًا كان أحد المبررات وراء عدم إعطاء رحلته تغطية إعلامية مناسبة فى كبريات الصحف الصينية ، ولكن لا يخفى أن السبب الحقيقى هو أن هذه الرحلة ، وما صاحبها من تصريحات تتعارض مع سياسة المحافظين فى الحزب وعلى رأسهم لى بينج رئيس الوزراء وبوان مو المتحدث الرسمى للحكومة .

ولهذا نجد أنه فى الآونة الأخيرة وفى الوقت الذى يسمح فيه للصحف الرسمية بالحث على تقديم الأفكار الجسورة ، نجد أيضًا تقارير داخلية توزع تفصح عن نداءات ومواقف معارضة محذرة من خطر الجنوح بعيدًا عن الطريق الاشتراكى .. ومن أهم الأجهزة المصدرة لهذه التقارير والنشرات هو مكتب مجلس الدولة للأبحاث ، وهو تحت السيطرة الكاملة للمتشددين ، وهو يبذل كل الجهد فى إبراز المشاكل المؤسفة فى رأيه التى صاحبت الإصلاح ، ويدعو للوقوف بثبات من أجل ضمان استقرار الدولة على المدى البعيد .

وآخر جولة فى هذا الصراع الناشب بين الإصلاحيين والمحافظين والتى كسبها الإصلاحيون هو استقالة وزير الإعلام أو تنحيته من منصبه فى الأسبوع قبل الماضى ويعد من غلاة المتشددين ، وتعددت الأسباب وراء استقالته ، ولكن العبرة فى نتائجها أنها ستنعكس على الموقف الإعلامى وتجعله يميل للاعتدال وهى نقطة تحسب للإصلاحيين ، كما أنها أيضًا تفيد لى بينج رئيس الوزراء المتشدد بإصلاح صورته أمام العالم الخارجى لتوحى بأن هناك تعديلات فى المواقف المتشددة للحكومة فى بكين ، ربما على أمل

أن تخف الانتقادات الخارجية ضد سياستها فى مجالات الديموقراطية وحقوق الإنسان .. وعلى أمل أن يستمر العمل بشرط الدولة الأولى بالرعاية فى تجارتها مع الولايات المتحدة دون تنازل كبير من جانب الحكومة الصينية الشيوعية ، خاصة فى نطاق المبادئ ، وفى نطاق تجارتها للسلاح وبالذات مع دول العالم الثالث .

لا شك أن المعركة الحاسمة فى مصير الشيوعية فى آخر حصونها ستحسم فى الاجتماع القادم لمؤتمر الحزب فى نهاية هذا العام ، وستحاول الحكومة الصينية خلال هذه المدة أن تحسن من صورتها الخارجية والداخلية على أمل الاستمرار فى الحكم وبالتالى الإبقاء على هذا الحصن ما لم يفجره من الداخل الإصلاحيون .!

هل الاقتصاد هو النظام العالمى الجديد ..؟

كثر الحديث منذ نهاية حرب تحرير الكويت عن قرب بزوغ نظام عالمى جديد بعد انقشاع عواصف وسحب الحرب الباردة ، وزوال الاتحاد السوفيتى وأصبحت أنقاضه وأنقاض إمبراطوريته تشكل عنصرًا هامًا فى تشكيل هذا النظام العالمى المرتقب ، وازداد الحوار حول صبغة هذا النظام ؟ فهل هو سياسى أو اقتصادى فى الدرجة الأولى ؟ وبمعنى آخر هل سيظهر نظام اقتصادى عالمى جديد قبل التوصل إلى شكل واضح من نظام سياسى عالمى يمكن تعريفه بأنه نظام عالمى جديد ، أو النظام العالمى القديم أو القائم حاليًا تعاد هيكلته بحيث يتضمن الحقائق الاقتصادية التى يعيشها عالم اليوم الذى ضعفت فيه الأيديولوجيات . واستقر رأى أغلبية الدول غنيها وفقيرها على ضرورة التمسك باقتصاديات السوق ، والعمل على إنجاح آلياتها على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتتمكن الدول من تحقيق أهدافها فى التنمية والتقدم ؟

إن الأحداث فى العالم وإيقاعها السريع يجعل الكثير من المحللين يميلون إلى الاعتقاد بأن هناك نظامًا اقتصاديًا عالميًا جديدًا فى طريقه للتكوين سواء أدت الأحداث بعد ذلك إلى ظهور نظام سياسى عالمى جديد ، أو أن النظام العالمى القديم بقى بعد إجراء بعض التغييرات فى هيكله ليتواءم مع الأوضاع الجديدة فى العالم ، وعلى رأسها التحولات الاقتصادية الجديدة التى تجرى فيه بهذا الإيقاع السريع ..

فنجد على سبيل المثال الجمهوريات السوفيتية السابقة تهرع للانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، كما تحاول هى ودول

أوربا الشرقية إغراء المستثمرين الأجانب الغربيين للنزول بكامل قدراتهم فى سوق الاستثمار . والتنمية فيها للإسراع فى خطوات الإصلاح الاقتصادى ، والتخلص من نظام الاقتصاد الموجه وخاصة القطاع العام الذى كان أحد الأسباب الرئيسية للانهيار الاقتصادى فى تلك الدول .

فى الوقت ذاته نجد أن الولايات المتحدة غارقة فى الديون والعجز فى ميزانيتها وبعد أن كانت أكبر قوة اقتصادية فى العالم والتى أمكنها فى الماضى ، وبمفردها تمويل بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، تتجه بدورها ولأول مرة لصندوق النقد الدولى ليقود هو - وليست أمريكا - جهود إعادة بناء الجمهوريات السوفيتية السابقة والتى تقدر مبدئيًا ، وفى السنة الأولى بمبلغ ٤٤ مليار دولار ..

ونجد الولايات المتحدة أيضًا تضغط على كل من ألمانيا واليابان ليبذلا مجهودًا أكبر لتنشيط الاقتصاد العالمى وإخراجه من الركود الذى يعانى منه - ولأول مرة تتمرد ألمانيا واليابان على أمريكا وتطالبانها بدلًا من ذلك بالتركيز على إصلاح منزلها من الداخل أى إصلاح اقتصادها فى الداخل قبل مطالبة الآخرين بفعل ذلك !!

بل ونجد أكثر من هذا أن دولًا لا تزال تعتنق الشيوعية مثل الصين وكوبا تتجه رغم ذلك إلى بعض خصائص اقتصاديات السوق ..

لا شك أن هذه علامات توضح أن هيكلًا اقتصاديًا جديدًا فى العالم فى طريقه للتكوين يكون محوره الرئيسى ارتكاز الدول على اقتصاديات السوق ، ونبذها ، للاقتصاد الموجه بعد انتهاء الحرب بين الشيوعية والرأسمالية بانتصار الأخيرة ..

ولا شك أيضًا أنه فى الوقت الذى يؤدى فيه النظام الاقتصادى الدولى الجديد إلى زوال الاحتكاك الأيديولوجى ، إلا أنه فى الوقت ذاته يبدو أنه سيزيد من المنازعات الاقتصادية وخاصة أن الكثير من الدول الغنية لن

تنظر للولايات المتحدة على أنها الدولة الاقتصادية العظمى الأولى فى العالم .

فألمانيا وأوروبا الغربية اكتسبتا قوة اقتصادية فى الوقت الذى ضعفت فيه القوة الاقتصادية لأمريكا خلال الثمانينات بسبب العجز الضخم والمتزايد فى ميزانيتها ، ويمكن القول ذاته بالنسبة لليابان التى تعاظمت قوتها الاقتصادية خلال نفس الفترة ، وأصبح الموقف يبدو كأن هناك عمالقة اقتصاد جددًا يتحدون عملاقًا قديمًا مثخنًا بجراح اقتصادية عميقة بسبب صراعه السابق مع الاتحاد السوفيتى .

والمشاكل الاقتصادية كثيرة وآثارها تنعكس على جميع الدول غنيها وفقيرها ولعل على غنيها وأقواها أولاً . فالعجز فى ميزانية ألمانيا المتزايد هذا العام بسبب تكاليف إعادة بناء ألمانيا الشرقية يتضخم يومًا بعد يوم ، وأصبح أعلى من كل التوقعات السابقة ، وأصبحت الإجراءات التى تتخذها ألمانيا لمواجهة هذا الموقف الاقتصادى المتأزم برفع سعر الفائدة بمعدل كبير جدًا لوقف خطر التضخم لأمر يهدد باقى الدول الأوروبية التى تعانى من الركود الاقتصادى وترى أن أهم أسلوب فى معالجته ، هو خفض سعر الفائدة وهو إجراء لا يمكنها التوصل إليه بفاعلية لأن سعر الفائدة الذى يقرره البنك المركزى الألمانى ، وهو الذى يحدد القواعد المالية فى أوربا ، وهذه الحقيقة تجعل الموقف يبدو وكأن الاقتصاد الألمانى على طرف والاقتصاد الأوربى على طرف نقيض ، فهل هذا موقف يعجل أو يؤجل وحدة أوروبا النقدية والتى تقترح وجود بنك مركزى أوروبى يحدد سعر فائدة لجميع دول الجماعة الأوربية ، وفى هذه الحالة سيكون هذا السعر أقل من سعر الفائدة العالى الذى يعمل به البنك المركزى الألمانى حاليًا ، فهل ستقبل ألمانيا هذا الوضع الآن الذى يهدد اقتصادها بموجات من التضخم ستكون له عواقبه الوخيمة الاقتصادية والسياسية فى ألمانيا ، ولعل بوادرها

كانت فى سلسلة الإضرابات التى قامت بها نقابات العمال ، التى تطالب بزيادة الأجور التى تزيد من فرص التضخم التى تعمل ألمانيا على تفاديه بأى ثمن .

وما يحدث فى ألمانيا من تكاليف رهيبة لبناء ألمانيا الشرقية هو صورة مصغرة لما يتوقع حدوثه فى روسيا الضخمة المساحة المترامية الأطراف من سان بيترسبيرج إلى فلاديفستوك ، فالمتوقع ألا نرى قريبًا روسيا وقد استقرت داخل نظام ديموقراطى مبنى على آليات السوق الحرة ، بل الأكثر احتمالاً هو أن نرى روسيا التى لا يزال نضجها الاقتصادى والسياسى الجديد محل شك كبير .

فماذا أمامنا إذن ؟ أمامنا عالم جديد فى أوضاعه بعد انهيار الشيوعية !! فوضى وارتباك فى الشرق .. تخوف وحذر فى ألمانيا خاصة من احتمال استمرار عدم الاستقرار فى دول شرق أوروبا وروسيا .. إعادة التقدير والحساب فى دول غرب أوربا واليابان ، وفى أمريكا وقفة لالتقاط الأنفاس فى الداخل ومحاولة مواجهة واقع اقتصادى أليم يؤكد لها أن هناك شكا كبيرًا فى أنها الدولة العظمى الأولى فى العالم على الأقل من الناحية الاقتصادية فى المرحلة الحالية .

إن ملامح العالم قد تغيرت تغيرًا جذريًا بزوال الشيوعية والاتحاد السوفيتى ، ولكن السؤال الكبير الذى لا يزال يدور فى أذهان الجميع ، هو ، هل سيتمخض عن هذا التغيير ظهور مولود جديد اسمه « النظام العالمى الجديد » ، أو أن الأمر سيستقر فى النهاية وفى ضوء النزاعات الاقتصادية القائمة والقادمة إلى الاكتفاء بإجراء بعض التعديلات على النظام العالمى القديم يكون الاقتصاد أساسها ومحورها ؟؟ ويصبح الحوار الجديد بين الدول الغنية وبعضها البعض بل وبين الدول الغنية والفقيرة على ما هو شكل الرأسمالية الأكثر قبولاً وفعالية فى التطبيق ؟

المؤلف فى سطور
من واقع الموسوعة القومية



* السفير محمود قاسم
* ولد بالقاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٩
* حصل على بكالوريوس اقتصاد
* وعلوم سياسية - جامعة القاهرة ١٩٥٣
* ماجستير علوم سياسية ١٩٥٥
* دبلوم قانون دولى ١٩٥٦
* عمل فى السلك الدبلوماسى المصرى فى العديد من الدول الأوروبية والأمريكية والأفريقية .

عمل فى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح بجنيف ١٩٦٢ / ١٩٦٦ .

* عمل فى وفد مصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك ١٩٦٩ / ١٩٧٤ ، حيث اشترك فى أعمال مجلس الأمن واللجنة السياسية الأولى واللجنة السياسية الخاصة .
* عمل سفيراً لمصر فى أثيوبيا وموزامبيق وسوازيلاند وليسوتو ١٩٧٩ / ١٩٨٢ .
* عمل مندوباً دائماً لمصر لدى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ١٩٨٠ / ١٩٨٢ .
* رئيس لجنة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى القارة الأفريقية ١٩٨٣ / ١٩٨٥ .
* سفيرًا لمصر فى كندا ١٩٨٥ / ١٩٨٩ .

* عمل وزيراً مفوضًا وسفيرًا مديرًا لبعض الإدارات والمكاتب الرئاسية بوزارة الخارجية بالقاهرة فى الفترات ١٩٦٠ / ١٩٦٢ ، ١٩٦٦ / ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ / ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ / ١٩٨٥ .

* عمل عضوًا فى العديد من لجان الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية والقانونية ، وكذلك اشترك فى العديد من اجتماعات جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة مؤتمر الدول الإسلامية لمدة ٢٧ عامًا .

* عضو هيئة المستشارين بالمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة .

* عضو هيئة المستشارين بالمعهد الألمانى للدراسات الأفريقية والدولية بميونيخ بألمانيا .

* محاضر ومدرب فى معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية .

* أستاذ محاضر فى بعض الجامعات بالولايات المتحدة (أنتيوك وفيرلى ديكينسون) .

* كاتب فى الشئون الخارجية فى مجلة أكتوبر وصحيفة الوفد .

* له كتاب بالإنجليزية عن الأزمات السياسية والدبلوماسية المصرية .

* له عدة كتيبات عن نزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية والوكالات المتخصصة .

* له العديد من البحوث السياسية باللغات العربية والفرنسية والانجليزية .

* حاصل على وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ووسام الجمهورية من الدرجة الثانية المصريان .

* حاصل على العديد من الأوسمة الأجنبية خاصة من تونس والمغرب وكندا .

* متزوج وله ابن وابنة .

فهرس

صفحة

صفحة

رقم الإيداع	٧١٩٢ / ١٩٩٣
الترقيم الدولى	977 - 02 - 4176 - 8 ISBN

١ / ٩٢ / ٣٦٣
طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.